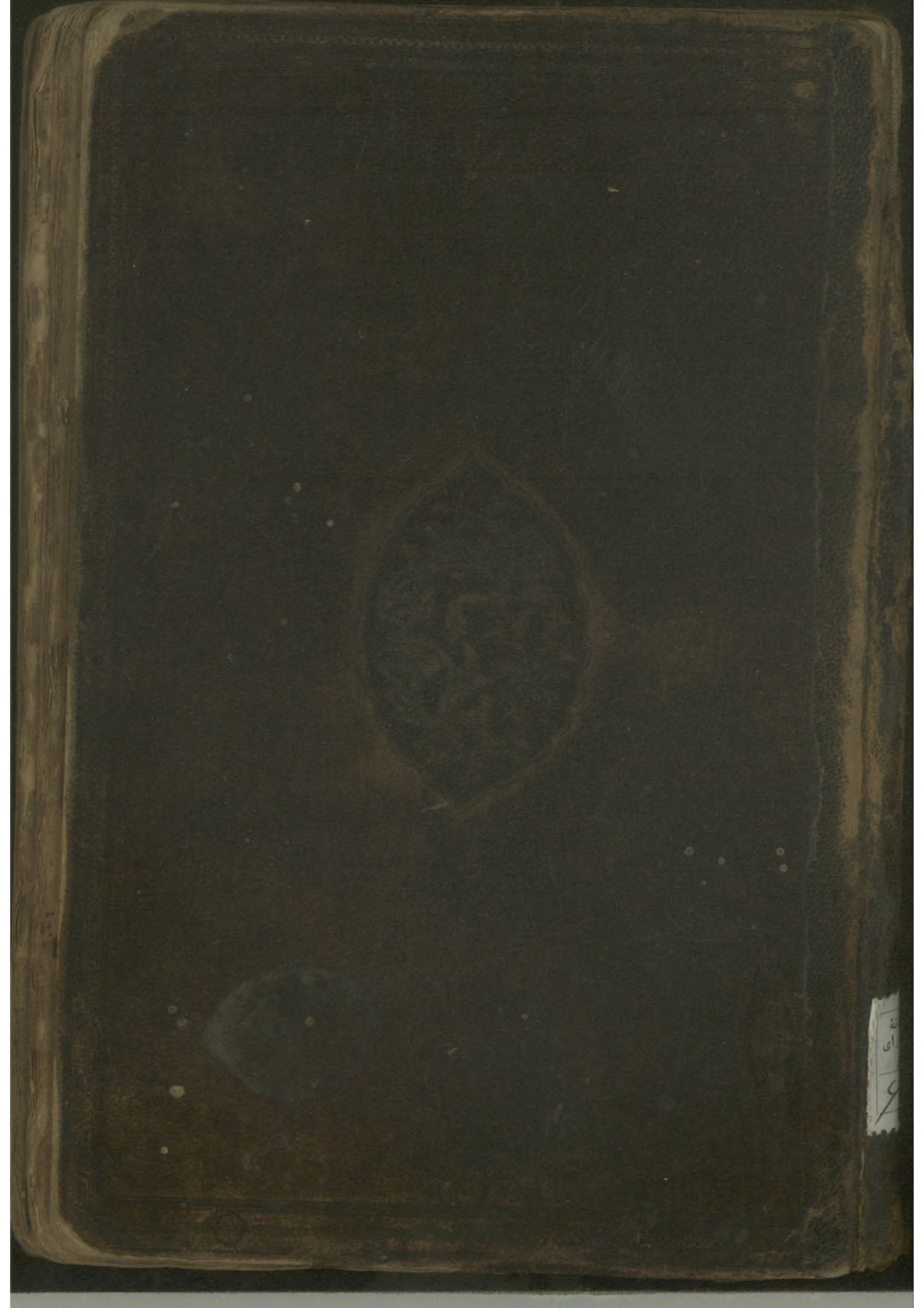

کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی
جمهوری اسلامی ایران
کتاب ... نتایج الافکار
مؤلف ...
موضوع ...
شمارهٔ ثبت کتاب ۲۱۱.۴۸
شمارهٔ اختصاصی (۶۶۴) از کتب اهدائی: کریمیان

اهدایی
محمد علی کریم زاده
۱۳۷۷

۶۶۴
۲۱۱.۴۸

بسم الله الرحمن الرحیم وبه نستعین

کریمه دولت ظاهر

نتایج الافکار

طهارة الاسرار

کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی
جمهوری اسلامی ایران
کتاب ... نتایج الافکار
مؤلف ...
موضوع ...
شمارهٔ ثبت کتاب ۲۱۱.۴۸
شمارهٔ اختصاصی (۶۶۴) از کتب اهدائی: کریمیان

اهدایی
محمد علی کریم زاده
۱۳۷۷

۶۶۴
۲۱۱.۴۸

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل الالفاظ قوالب المعاني وقفاها على سائر
الاصوات بظلم رر حروف المباني ونفضل رع الخطاب
عن الامة عامة بكون الافعال تامة ولا بسع ظرف
لكائنات تعرف موصولات تعانه ولا تاتي بالاشارة
اظهار مفرات الامة والصلوة والسلام على من اوتي
جوامع الكلم من بين المرسلين محمد الذي اعجز الانس
للعالمين وعلى آله الجاز قين العاملين برفوعات
احكامه والمتمازبين عن اهل التخفيض بالاضافة الى بكات
اعلم يا ايها اللهم اجعل صدورنا مصادر صفات الكرم
وامرف جوارحنا منبع في الاسلام وابذل مغفرتك
عما جنايه غلطا واجمع امعوجين لا الفاظ بين شطط
اما بعد فيقول العبد الفقير الى رحمة القدير بن الشيخ
مصطفى بن حمزة اسكنها الله بفضله في الجنة ان كتاب
اظهار الاسرار للفاضل صاحبنا معان الاتقان ربيع

ربيع الفصل في الابصار ما رات مثله الابصار خلف الستار
الاخبار سند الخليف الاحبار مولانا الشيخ محمد المحقق الحاقي
وكنز الخير المدقق الرباني المشتهر المعروف بالسيد الصالح
بالتوالي الوفي الاسكة الصدق جنة مفيقة الازهار وكنز
في كنة تجري من تحتها الانهار ولكاكان مشتملا على مسايل
ودقيقة وتخصصات عميقة واعتبارات لطيفة ورموز خفية
ومزايا غرائب المعاني البديعة ومنكبا في الاساليب
البديعة وهو مقصور على خوض الغواصين وخوذ فاما هو كالزوج
مع غابة الاقتصار ونهابة الاختصار ولهذا طار كالله
مطارزة الاقطار وصار كالامثال سائرة الاعصار ومثالا في
الافاق خطا من الاشهار الاشتهار السير في
النهار وكان اظهار اسراره والتعمق في الاغوار قد اوقع
في اقيدة الطالبين النار سيما في بعض الاحيان واخص
الخلان ان اكب لهم شرحا يحل عقد الغاظه ومباني
بوضوح الغوامض والغوصات من معانيه وتبين
ماله وما عليه وافيا مشتملا على نكت وفقه هو رموز خفية
موجزة غاية الايجاز قليلا اجلال التسهيل الالفاظ والتخفيف
فعلت لبهاني قد دهن العظم مني ووهنت البلعمية
والقوى وفاجأت القطيعة والجوى ولجت ولا ذنبي عده

اعلم ان لهذا المعنى مشهورين ولها احتمالات اربعة اثنتى للفاعلى وهو الكون حامدا او اثنتى للمفعولى وهو
الكون محمودا والى صلا بالمصدر الجنسى للفاعل وهو الحامدية او المحمودية وهو المحمودية واذا ضربت المعنيين فى هذه
الاحتمالات الاربعة تحصل ثمانية احتمالات وبجوز نعموم المجاز فالاحتمالات تسعة فاحفظها والله الموفق
والاستعراق او العهد واذا خرتهما فى الحقيقة تحصل تسعة وعشرون احتمالات فاحفظها والله الموفق فى الكل
اما لاختصاص الصفة بالموصوف او لاختصاص المتعلق بالمتعلق واذا خرتهما فى المجاز فالثانى يحصل اربعة وخمسون

احتمالات

بعون الملك الغفار سميته بناية الابكار سهلت منه ثمار
ان ينفع به نهمان الولدان وسائر الطلاب ويكون لنا
ذخرا يوم يقوم الحساب ثم اقفى الحكمة الالهية بتنفيذ
لهذه الدار الآخرة انا لله وانا اليه راجعون لا نسئل على
يفعل واهم يسئلون جعل الله تعالى بفضله جنة المأوى لنجاتى
تأوى وجعل كلا منها قرطاسا فعا شفيعا وذخرا لنافى
العقبى وللمرجو من اخوان الصفا ان لا ينسوها من الدعا
لانها كالعلة الغائية لهذا العلم يستجيبون وعد الاستجابة
لمن دعا لنا اذ ركبت فى تنظيمى فتوارا وهو شافى بيانى
للاعراب فلا سبت بنقصى ان رضى على مقدار تشبط
الزمان ولما اراد الافتتاح بالبسملة والحمدلة كما هو
اسلوب الكتاب المجيد وعليه الاجماع فى الدفتر
العتيق والجيد بدأ صانه الله عن الاقطعية والاجرمية
على ما نطقت بها الناشئة على فاتلها الصلوات الا
حدية والتسليمات الابدية فقال بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لغة لغوى وهو الوصف بالجميل بفعل على جميل
الاختيارى مطلقا وعرفا وهو فعل ينبئ بتعظيم المنعم
فصد الانعام مطلقا وللشكر تفاصيل فى محله
وهو فعل ينبئ عن تعظيم المنعم فصد الانعام على

الفقير راجع الى
نتائج الافكار
بتأويل الكتاب

اى الحديث المنتظم
عن التى تعلى الله
تعالى عليه وسلم
قال النبى صلى الله
عليه وسلم
لم يبدأ فيه
بسم الله و
الحمد لله فهو
اقطع اولم
الحديث

اعلم ان اللام
التعريف لغة
او حقيقة الجنس
او استغراق
او العهد
الذهنى او الخارجى
الاضافى المشهور
او الاستغراق
بقرينة او الكل فرد
من افراد الطبيعة
او العهد الخارجى
الذهنى او الفرد الكامل
الذى هو حقيقة
فى الكل ولا يخفى
ان هذا لا يناسب كلا لا يخفى
فره فليتأمل

اى على الحامدية او غيرها

اى تعظيما مقصودا وقصدا
احترز عن الاستهزاء

اى على الحامدية او غيرها

اعلم انه لابد قبل الشروع الى
مقصوده من وجه ما للاذهان توجه
النفس نحو المجهول المطلق والا
يعرف موضوعه اذ كلا علما
مدونا باللغة عنوه غدا تاما و
غايته لنزداد جدا ونشاطا
فافتحو عليه بوف به احوال آواخر
الكلم حيث الاعراب والبناء
او الله فانونته تعصم مراعاتها
اللسان عن الخطاء فى التراكيب
فاذ يرج الاول معرفة الموضوع
وفى الثانى معرفة الغاية

جد حامد محمود عبد الله لسان

محمود عليه

نعت

مستفيض مختص
به تقدم الله
فانصاف على
الاضافى المشهور
او الاستغراق
بقرينة او الكل فرد
من افراد الطبيعة
او العهد الخارجى
الذهنى او الفرد الكامل
الذى هو حقيقة
فى الكل ولا يخفى
ان هذا لا يناسب كلا لا يخفى
فره فليتأمل

اى على الحامدية او غيرها

اى تعظيما مقصودا وقصدا
احترز عن الاستهزاء

اى على الحامدية او غيرها

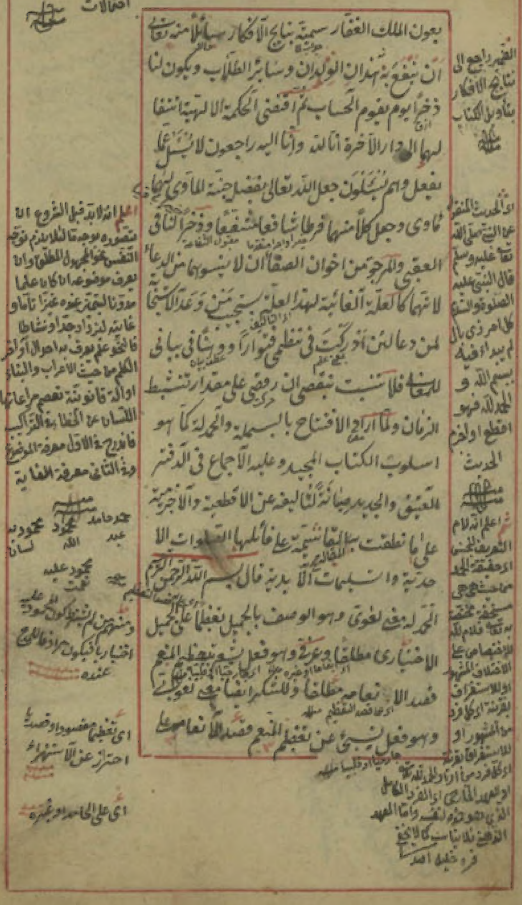

الفعل وجب وفارنى عدة الاجل مع انكدار اوآنى
وانتشار رجائى من نائبات فجول وان القضاء
ابهنات ابفاع الامل قد صدر متى الوعد بمنية العبد
فى انشاء هذا الكلام انى ان وجب ربى فلا ذكر
اعرف عنان البيت نحو هذا المرام ثم لما وجب ربى
ولد اسمعنى لغز الانام اعاد والا فسرح على وجه الاتمام
فنظرت لو كرر الاعتذار والالتماس لوصل الى ضرب
اخماس باسداس فظاح لى ان ليس فيه فلاح سوى
اسعاف حاجتهم وانجاح فنظرت الى ما عندى من البضاعة
فوجدتها مزجاة وتأملت منعة استطاعتى فوجدتها
عنبر حجابت عنبر المرمت بان الفورات بسبح
الخطورات فشرعت فيه معتمدا بان شروع مثلى
فى مثل هذا من القضاعة كالذى كتابة الاشل من القضاعة
ولكن تفرعت الى من نحو عليه بسبب بسبر ما بين ممكن
عليه بسببه وتوكلت على الحى الذى لا يموت وكل حى عنه
يموت ومن بيده كل الله فهو حسبه ومن يدعوه
صدقا فهو يجيبه ثم كما وجب بشفيعه عبد الله لوعده
الكريم بقوله وقالى ولئن شكرتم لازيدنكم بفضله العظيم
لزم علينا الاكثار على وجه الاتمام فلما نسبر الانام بعون

قوله وهو حاصل الخ كذا بخطه ولا يخفى ما فيه من التكلف
تأمل اه مصححه

المشتمل عليها الى ضرب اخماس
باسداس اى جمعا خمس
بنيها باسداس جمعا
خمس وسدس بالكسر فيهما
فيهما من اطلاء الابل
فالخمس بعد الابل الاربعة
ايام وابداده الماء فى الخامس
والسدس وذلك
ان الرجل اذا اراد
سفرا بعيدا يعود ابله
الخمس ثم السدس الى
ان يشرع ان هذا مثل
يضرب لمن يخدع و
يحتال ضبطه شيخنا وغيره
عنه والاصل ان جماعة
من العرب يردون
الماء يوما بعد يوم
للتعود بذلك كما فى غيرها
فتوكلت الخ عدل عنه اختيارا
واثبات الحكم بالدليل وفرضا
مسئلة
فصار مثلا لمن ذكر

قوله وهو حاصل الخ كذا بخطه ولا يخفى ما فيه من التكلف
تأمل اه مصححه

المشتمل عليها الى ضرب اخماس
باسداس اى جمعا خمس
بنيها باسداس جمعا
خمس وسدس بالكسر فيهما
فيهما من اطلاء الابل
فالخمس بعد الابل الاربعة
ايام وابداده الماء فى الخامس
والسدس وذلك
ان الرجل اذا اراد
سفرا بعيدا يعود ابله
الخمس ثم السدس الى
ان يشرع ان هذا مثل
يضرب لمن يخدع و
يحتال ضبطه شيخنا وغيره
عنه والاصل ان جماعة
من العرب يردون
الماء يوما بعد يوم
للتعود بذلك كما فى غيرها
فتوكلت الخ عدل عنه اختيارا
واثبات الحكم بالدليل وفرضا
مسئلة
فصار مثلا لمن ذكر

ومنهم من لم يشترط كونه المحمود عليه اختيارياً فيكون مرادفاً للمدح عنده وهو صاحب الكشاف والهنوادي

على الثناء كونه عرفي وهو صرف تعبير جميع ما انعم به الى الخ
له والمدح هو الوصف بالجميل لغة على الجميل مطلقاً على
فعل ينبئ بالتعظيم فهو اعم مطلقاً من الكل لانه يكون باللسان
وغيره وبمقابلة الانعام وغيره اختيارياً او غيره والحمد
اللغوي اخص مطلقاً من المدح ومن وجه من الحمد العرفي
والشكر اللغوي واعم من وجه منهما ومباين للشكر العرفي
بحسب المحل واعم مطلقاً منه بحسب الوجود والحمد العرفي
اعم مطلقاً من الشكر اللغوي والعرفي ومن وجه من المدح
واخص من وجه منه والشكر العرفي مباين للمدح بحسب
المحل واخص مطلقاً منه بحسب الوجود كذا في الاطول
المقصود والاصل في التخصيص الاسناد اما بالكاف
فتعريف المسند اليه التخصيص بالمسند كما في التوكل على
الله تعالى والكتم في العرب فيكون جميع افراده منتفياً
بالمسند اما في الاسناد فظاهر واما في الجنس فلان
المسند اليه هو الماهية في نفسها لا في ضمن الفرد فيكون
المسند لازم الماهية كما في قولنا الاربعة زوج فلا يوجد
فرد من الحمد بدون الاتصاف بالكينونة لله تعالى كما
لا يوجد فرد من الاربعة بدون الاتصاف بالزوجية
وما وقع لغير الله تعالى ظاهراً فراجع اليه تعالى في الحقيقة

اي على ذات من يكون ثناء كائناً
عنه صدور الفعل المنبئ عنه
لاجل هذا الانعام فالاطلاق
مجازي اما لتخصيص العلاقة
من لم يشترط كونه على الكمال
فيكون مرادفاً للمدح العرفي
عنده

قوله وبمباينة اذ الوصف المذكور
جزء من التعريف المذكور والجزء
مباين للكل شرح

قوله واما ما التوجيه عوض عنه
المضاف اليه تقديره واي واحد
ما كمستقر اي والحسن خبره

اي في حيثية عدم اختصاصه
في مقابلة الانعام بخلاف شكر
باللسان بخلاف المدح
لعدم اختصاصه يكون الاتصاف
على الى مخلاف الشكر
اللغوي واما عرفي الشكر
العرفي فقضى على البيان

اما كون جميع افراده منتفياً
المسند اذا كان اللام للاستغراق
فظاهر لانه المؤكد على سلب
الافراد مخصوصة بالله تعالى

والمعنى رجحت هذا اختيار الثاني في الامعان المظهوره في اداء
المرام ولان معنى الاستغراق بدل على وجود الحامد و
حصوله له تعالى بخلاف مفهم الجنس اذ لا وجود له في الخارج
فيكون في الافادة اوفى ويظهر الجزي فان قلت في اي
معنى الحمد الغير المحسوس الا استغراق بل يكون بعض افراد الاخر
خارجا عن التخصيص الذي يفيده تعريف المسند اليه باللام
الجنس او الاستغراق فلا يكون حمد المخصص على وجه الكمل
قلت فان اردت الى الاكمال فغلبات بعموم المجاز
اعلم ان الحامد في بدء تعقيبا اما حامد لغة فقط ان لم
يقابل حمده بنعمة او حامد لغة وعرفا وشاكر لغة ان قابل
بها او حامد لغة وعرفا وشاكر كذلك ان جعله جزءا
من شكر عرفي بان عرف سائر ما انعم له كما عرف لسانه
وذلك اعلى مراتب الحامدين لان اللام للاستغراق
لا للاختصاص عند من يفرق بينهما بان يعتبر الاول
بين الذات والصفة نحو الخمر لذيذ والاسد ثاني
بين الذاتين نحو الخمر لذيذ والنار للكافرين و
للاختصاص عند من لم يفرق بينهما وهو الباقي للاول
وهو اختيار ابن هشام ما فيه من تقليل الاشتراك
ذكره مولانا نور الدين صاحب الهنوادي وهو المختار

احسنها الحمد اللغوي والثاني
الحمد العرفي وان اعتبر الخصوص
او الاستغراق في المحمود به
يكون بعض الافراد والحمد
خارجا عن التخصيص العرفي
يكون وان اعتبر الحمد
بعض افراد الحمد خارجا
من التخصيص

تعريف المسند اليه باللام
اشارة الى معهود نحو وليس
الذكر كالانثى ولا لجنس نحو
الرجل خير من المرأة او
الى نفس الحقيقة نحو الانسان
خير من المرأة فقد يجيء
باعتبار بعض مدلولات
الجنس او الاستغراق نحو
لا عهد وهذه المعنى كما تقرر
فقد تفيد الاستغراق
او الاستناد الى الجنس
تلخيص

قوله والثاني
معطوف على قوله
الاول او الباقي
الثاني
اي كونه
اختصاص والجنس
اختصاصا مقبولا
ومرغوب عنه
المقام

وجه صاحب
مفتاح التلخيص

الوجوب عادى كاستغفارات
الاصطلاحات المنطقية ولا يبعد فى
ة شئ من العلوم لا شرعى ولا عقلى
وهو ظاهر والترتيب لغة جعل كل
شئ فى مرتبة واصطلاحا اصل المعانى
المتعددة بحيث يطلق عليها اسم
الواحد وتكون لبعضها نسبة الى
بعض بالتقدم والتأخر والمتقدم
كلمة على بالترتيب شئ ما خذ منه
المعنيين كما صرح بعض المحققين فى
المشرق فالكلمة اما مفرد قد وردت
لغة على لسنة اورد بها المعنيين معا
فلو تفقت كلمة على بالترتيب لزم
كون الرسالة عقب هذه الابواب
التفتة وليس كذلك فتعين ان
التخصيص تحقق الاشتمال لا فى كون
الظرف لغوا والمعنى وجب ترتيب
اجزائها على اوضاعها اللايقة تحقيقا
على التفة ابواب وامثالها على الترتيب
على التجريد فلا يحتاج الى التخصيص
وكون الظرف مستقرا والمعنى
وجب ترتيب اجزائها كائنة
على التفة ابواب كذا قيل والتخصيص
انما يحتاج الاصل ثابتا والمخصص
عالا ولا بالعكس

فيه اشارة الى ما ذكر الفاضل
التفصام فى حاشيته التفصيل
بيقضا وحسن [illegible]
الى الشئ كون [illegible] وصحيح
اختار رئيس [illegible] انما
كون مفعولا لاطلاقه [illegible]
نضاف الى ما هو بعض منه
فيكون مصدرا بخلاف
الصفة المشبهة فانها
مضاف الى ما هو عليها
فلا يصح مصدريتها فليتأمل
وتحقيقها كما تعرب
ولا شك فى ركاكتها
لا يقال فليقل اخبارا
شد بدلا تا تقول ما
كان سبب جعل المحاج
بها مفيدة عليه فلذلم
التغيير بالوصف المفصل على
انه ابلغ فى الدلالة
عليها وبقيام الترغيب
اخرى

هو على ما سياتى فى التفصيل
من القوانين الاخيرية
بيان الفاضل [illegible]
فى النظم فلا تفصل [illegible]
حتى قال بعض موضح
تفصيلات كلام العرب
صارت [illegible]

على ان المراد بالحاصل بالمصدر للايفى المصدرى الذى هو
الحدث وانما لم يقل اولا الاعراب حتى لا يحتاج الى التفسير
بما فى الاول لين فى الحروف الاصلية واذا كان شدة
الاحتياج اليها متحققة لكمال الاعتناء بشانها المتحقق
لبيان كل منها فى باب على حدة فوجب ترتيبها اى
جعل الرسالة نائبة على ثلاثة ابواب فعل متعلق
بالمضمين هذا اذا حمل على المعنى اللغوى وهو جعل الشئ
منتصبا بالترتيب وهو الثبوت وان حمل على التعريف
وهو وضع الاشياء بتقديم بعضها وتاخير بعضها
فلا بد له من معمول متعدد فنجعل اجزاء الرسالة متعلقا
على سبيل اعتبار تضمين معنى التصيير او الاشتمال اى فوجب
ترتيب اجزائها مصورة او مشتملا على ثلاثة ابواب
او قصرها او اشتمالها عليها مرتبة على اختلاف
المذهبين قال الفاضل التفصام اختلفوا فى حقيقة
فضل انه حذف متعلق ما هو اجنبى عن العامل المذكور
اورد عليه انه حذف فلا مرخص للتسمية بالتضمين
ودفع بانه لا يفيد فى تسمية قسم منه شائع فى كلامهم
باسم خاص وقيل هو كناية عن متعلق ذلك الاجنبى
ورد بان المعنى المكنى به قد لا يقصد شيوعه وفى التضمين لا

لا بد من قصد فيتنى الاتحاد ودفع ايضا بانه لا اتجاه له اذ لا
بعد فى ان يلتزم فى بعض الكنايات شئ لا يجرى فى غيرها
ولكن التسمية باسم خاص لهذا التغيير وقيل هو علم
عن ان يقصد بالمذكور معناه المخيف ويلاحظ معنى آخر
معه من غير استعمال فيه ومن غير تقدير لفظ آخر بدل
عليه ويدل عليه بذكر متعلقه ورد بانه يلزم حينئذ جعل المتعلق
معمولا لامن غير تقدير عامل لمجرد فهم معناه فى ضمن عامل
آخر لا سيما اذا كان المتعلق هو المعمول به او اعمال المذكور
فيه من غير استعمال فى معناه وهو بعيد انتهى كلامه
قوله قد لا يقصد شيوعه اى تحققه فى نفس الامر بهذا الوجه
انما يرد بناء على ما ذهب اليه بعض المحققين من المناقشة
فى ان امكان المعنى الموضوع له ليس بشرط فضلا
عن تحققه وعلى ما ذهب اليه صاحب الكشاف
من ان امكانه شرط فلا حاجة الى الدفع ولكن
يرد ان الموضوع له فى الكناية لا يقصد لذاته بل للانتقال الى المكنى عنه وانما فى التضمين فمعنى المذكور
والمعنى المضمن مقصودان لذاتهما ولو فرض انهما
مرادان باللفظ المذكور للزم ان يراد بلفظ واحد
فى اطلاق واحد معناه الموضوع له وغيره معا لانهما

مثل ما فى الفقه [illegible] لان
[illegible] تضمين محقق

كذا فى حاشى القدس خلافا لابن
فان فلانا فيه لزم الجمع
المفعول به بلا حرف الجر
والحذف فى مثل هذا غير
قياس مضمن محقق [illegible]
فلذكر كان معناه كما ذكره
يلزم جعل المفعول
معمولا لعامل من غير تقدير
[illegible]
لا تحققه والتعلق ما لتخال
فى شرح الفرائد وما
يستفاد من شرحه
للتلخيص من ان
تحققه

عن قولهم وضع الى قوله الموضوع ولان اسم المفعول الخ
على المقصود وهو البقاء في الحال المتأخر منه بخلاف
الماضي فانه يفهم منه بالاستصحاب ولان الاصل في
الصفة الافراد والوضع المطلق يعين بنى لشيء مبنى
ادرك الاول فهم الثاني ولو بغيره للعالم به والوضع اللفظي
نوعان شخصي هو تعيين لفظ معين بنفسه اي بمادته
وجوهره لمعنى وجعله باذاته ونوعي هو تعيين هيئة افرادية
او تركيبة لمعنى والمتبادر عند الاطلاق هو الوضع الشخصي
والاستعمال ذكر اللفظ الموضوع ليفهم معناه او يناسب
فهو فرع الوضع وذكره في الامثلة عدل عن التخصيص
لان استعمال الوضع بالام دون الباء باباه ويشمل
التعريف وضع المشترك والمرادف بلا تكلف فقوله
للعالم به اي بالتعيين زائد على المشهور ولابد منه متعلق
بفهم قوله هيئة افرادية كما في الافعال وسائر المشتقات
والمصغر والمنسوب والمثنى والمجموع قوله او تركيبة كما
في المركبات كلامية او غيرها وخرج بهذا القيد المهملات
كالديز والميرو ومقتضيات المطبع كاح والمحرفات عن
الوضع غلطا كالمشوم المحرف عن المنوم فان المحرف
الاول لم يقصد جعله لمعنى بل قصده به بتوهم انه مجعول له

الاولى دالة على الثبوت

الاستصحاب عبارة عن ابقاء ما كان على ما كان عليه لانقدم

المغيرات تعريفات

قصب وعلى ذلك يتهيأ على الزمان الماضي والطرب والعلم يدل على الحال والاستقبال وصاحب وعالم على معناها

مصدر عند النحاة كما في المركبات كلامية او غيرها اي معناه المجازي او الكنائي

الامر الحادث

نقض ونكث وحل العقد ونحوها ونقض يدل على طلق وفك يدل على الجمعية والنقض الى الوجع والنقض الى الاول اشد

لانه قبل التخصيص يشمل المعنى المقصود وغيره وبعده يختص بالمقصود وان كان داخلا على المقصود ان الباء ان كان وداخلا على المختار خرج عنه وضع المرادف لعدم معناه في الجنس المراد فتأمل وان كان داخلا على المقصود فيخرج عنه وضع المشترك لعدم التخصيص عن مجرد السببي او حمل التخصيص على الاكثر من الخفي او جعل كل من المراد بين من حيث ان من اشار جعل المشترك المرادف لا يوجد في المرادف الاخر وجعل المشترك يكتب كل جعل لا يوجد الا في شيء واحد

لا مساواة الجنس من حيث هو هو ولا من حيث وجوده
في ضمن الفرد وانما التباين بينهما وبين المركب او بين
من الكلم سكون اللام لفتح الجرح المنتشر في القلوب وقال
الشيخ الرئيس وهو انشقاق بعيد دهي الفواد اعتبر انسب
اللفظ هو في الاصل لفتح الرمي وفي العرف صوت من شأنه
ان يخرج من الفم معتمدا على المخرج وتعريفه المشهور وهو ما
يتلفظ به الانسان حقيقة او حكما ورد لتوقف
التلفظ على اللفظ ولا مجال ههنا للجواب المشهور بمنع اشتمال
وهو كون المراد تماما في التعريف لغويا بما عرفت انه الرسم
فلا يصح تفسير الاصطلاح كما لا يخفى كذا في الاسنى فخرج
الدوال الاربع كالخطوط والعقود والاشارات والنصب
عرفه باللام المختص على الجنسية والماهية ولذا عدل عن

حسن جلبي

قوله استخدام وهو في الاصطلاح ايراد اللفظ له معنيان احدهما ثم يضمر الآخر او يراد باحد ضميريه احدهما ثم يأتي بالآخر ثم المشهور منه العبارة الاستخدام بالمعجمة والدال المهملة من الخزمة كانه جعل المعنى المذكور اولا بعد خاما لما لم يجز ان يكون بالقوال المعجمة مع الخاء المعجمة او المهملة وكلاهما بمعنى القطع كان التضمير قطع عما هو عقد من الرجوع الى المذكور

اعلم ان الواو لا تقع في اول الكلام وما يذكر اهل اللغة ان الواو قد تكون للاستئناف والاستئناف فهو ايراد نوع اخر ابتداء كلام بعد تقدم جملة مقصود بها عبر انا تقيد الجملة الثانية تشاركه الاولى فاما استئناف الكلام ما عبر انا تقدم ما يتبنى عليه فتضمر موجود ولا حاجة ذكره صاحب التتابع في كلام الاعادة انتهى كلامه والظاهر ان معنى مرتوع الحمل على انه مبتدأ راجع الى اللفظ المحذر عملا بحفظ مفهومها واعتبار عدد لوقوعها فكلوا الارجاع بحسب اللفظ والتقسيم باعتبار المعنى فاندفع ما قيل من ان اداة ارجع الضمير الى اللفظ المذكر بطابق الراجع المرجع وانما كان بقصد التقسيم لانه يلزم تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره لان اللفظة المذكورة لم تقبل لام التعريف عليها فلذا قسم تقسيم الكلام الى الكلمة والى غيره وهو فاسد وان رجع الى مفهوم الكلمة وهو القدر المشترك عند بلفظ وضع لمعنى مفرد ينقسم التقسيم لكل لا بطابق الراجع المرجع

اختصار

الواو للاعتراض كما في العارضية كما في نار عمرة

عطا لان واضع العلم يضع بعنة لمدلول كما لا يخفى على ارباب
الانعان فان قيل ان المضارع لكونه دالا على الزمانين
يخرج الظهور على اصل الاستة فينقض الغرض جوابه
قلنا لم نسلم ذلك لانه لو اصل الاستة شيء اصل الوضع
والاستة ان الخاص في الاستعمال وسم الاستة كذا
فيه فالخارج ممنوع لان البيان على الاتيان دال على الوجه
ضمنا فاندفع عليا عرضه وان اقام كبرى سنة كما اصل
بكلام واحد هي حقيقة وفي الاخير مجازا فلا استكمال اصلا
وطالما تبين الافراد بالخاصة اوضح منه وانتفاع الابيات
بها اكثر منه بالجلي وان كان الجلي اشهر وتقدم لكونه من الذات
واضع نفسه لافادته الغير الخاص والمتقدم قال
وترتيب خواصه خبر مقدم على المبتدء وهو دخول فيه اي
بعض خواص الفعل الاطلاق دخول مجموع منه الاكثر به
الثانية وجاز ان يبقى على ان يكون الواو لعطف الجزء
على الجزء فالعطف حينئذ اكما او على الاصح المبتدء التقسيم
مع ما يتعلق به فيصير معه مفيدا فيكون اعم الجموع
كما اذا كان معه مفيدا فقط كزيد وعمرو وكبرت الدار
وان من التبعيض والافراد دليل على بعضية المجموع الى
هي المقصودة بل على بعضية كل منهما على تقدير كون من

من للتبعيض وحده وهي ليست بمرادة لكونها من اوضح
الواضحات وعلى تقدير عدمه ايضا فلا دليل عليها
ايضا في اللفظ اصلا وان حصلت بالمقارنة
وانما قلنا ان دخول المجموع بعض منها لان منع عدم
تذكير صاكنة التانيث الساكنة والضمير المرفوع البارز
المتصل ونون التاكيد وهي تتبع خاصة وخاصة اعني
ما يختص ولا يوجد في غيره وهي ادراجه بجميع
افراده اوغيرت على ما ذكر من القسمين
والحد لا يكون الا شاملا دخول قيدا او زائدا
الدخول لعدم الاحتياج اليه اذ يصدق تعريف
الخاصة عليها كما يصدق عليه والا يجاز مطلوب
وخاصة المنطقية لا تصدق عليه ما لا شتراط العمل
فيها وذكره في الاستحان وجه الاختصاص كونها
تخصص الحدث الفعل وتقيده او توقعه او تقريب
الحدث الماضي الى الحال وسبق منه لا يخضع
الا في الفعل فان قيل ذلك معلوم من الاختصاص
من اذهم بتجربة الواضع ولو عرف الاختصاص
لزم الدور قلت ذلك معلوم بالاستقراء لا من
الاختصاص فلا دور فافهم واستبن ان سبحانه

عدم الاقتران عند فصد ذكر المعنى من لفظ
الدال عليه فلا يصح في عدم الاقتران كون
مقارنا بالزمان في الواقع فلا يصح مثل الضرب
والضارب مع ان الضرب انما يقع في احد الازمنة
فيقتضيه في الواقع لكونه غير مقترن في الفهم والاكون
مفهوما قبل فهم الزمان من لفظ اخر وبعد فلا يخرج
مثل الضارب في قولنا زيد ضارب امس او
في الماضي زيد ضارب وطرح بعد الضمير الفعل
ودخل به فاخرج عن صلة الفعل مثل رجل وزمان و
اسم وبعد ومن خواصه تذكير ما كان في الفعل
وحول التنوين وهو نون ساكنة تتبع حركة الاخر
لالتقاء الساكنين والمراد به ههنا النون الزائدة
غير المختصين بالاسم بل يشترك كما في استثناء الصفة
لانها تكون زائدة في غاية الندرة لا يراد ان عند الا
طلاق صرح به في الاستحقاق اما اختصاص تنوين
التمكن فلانه تمكن مدخوله اي تعريه واصالته في الاسمية
الذي لا يوجد في الحرف اصلا ولا في الفعل اصالة وانما
اختصاص تنوين التنكير فلانه تنكير لمعنى المطابق للمستقل
وهو لا يوجد الا في الاسم وقد عرفت انه تمكنية معلوم

ذكر الاقتران اشارة الى ان الزمان ايضا معتبر في مفهوم الفعل لكن لا بحيث يخرج عدم الاقتران عن ان يكون مدلول لفظ الفعل

قوله المراد بالاعراب هنا ما يقابل البناء

قوله وهو ما يقابل الالتزام وانما قسم التنوين الى الكلي كتنوين اسد والفصلي كتنوين صه ومه والمقابلة كتنوين جئني بماء لان الاول للفرق بين المعرفة وغيره والثاني للفرق بين النكرة المعرفة بها المذكر السالم والقاصر عليها مع باقي الامثلة والقول في تنوين اصابا ما ذكره بعض الشارحين تبعا لقول الشارح لقد اصابا

معلوم بالاستقراء واما اختصاص تنوين العوض عن
المضاف اليه فلاختصاص الاضافة به وسيجيء وجه
واما اختصاص تنوين المقابلة فلانه لمقابلة نون الجمع المذكر
السالم الذي لم يوجد الا في الاسم فانه لما وجد في فرع
تسقط بالاضافة جعل في مقابلة ما في الجمع السالم
السالم حرفيه فقط بالكونه فرع على وتيرة الاصل
فلا يوجد الا في المؤنث الذي لا يوجد الا في الاسم
لشهادة الاستقراء بذلك على رأي ابن الحاجب في آخر
الزمخشري تنوين المقابلة وسمي بذلك لانه صار فيه
الى الاسكان وحرف المد لانه لا فضاء معنى الفعل او
شبهه الى الاسم او المؤول به فلا يرد نحو الا ايا ما وردد
بان هذا منقوض بالهمزة وتضعيف العين الدالين
للتعدية فانهما مع كونهما للافضاء بدخلان الفعل فلا
يصح جعل افضاء موجبا للاختصاص وكونها جزء من
حرف المباني وحرف الجر كلمة لا بد منه هنا كما لا يخفى
لوجود الافضاء في كرمنا ولو سلم ذلك فالافضاء
انما يوجد في البعض دون الكل كما سيجيء والمقصود
بيانه اختصاص الكل دون البعض فلا يتم التقريب
والغناء عند المصنف في وجه الاختصاص فيه وفي

قوله او الرفع عطف على التنوين او على ما اضاف هو اليه كما حقق وانما خصص بالمضاف اليه المضاف الى الاسم فيخرج الافعال جملة وانما لا يكون افضاء فلان الزائد لا يفيد الا ما افاده ما زيد عليه فلا يفيد الا الاختصاص

قول صاحب الفاضل المصنف فيتجه ان لا يرد ان لا يفيد الا الاختصاص

قوله وهو ما يقابل الالتزام وانما قسم التنوين الى الكلي كتنوين اسد والفصلي كتنوين صه ومه والمقابلة كتنوين جئني بماء لان الاول للفرق بين المعرفة وغيره والثاني للفرق بين النكرة المعرفة بها المذكر السالم والقاصر عليها مع باقي الامثلة والقول في تنوين اصابا ما ذكره بعض الشارحين تبعا لقول الشارح لقد اصابا

بانه مرجوا صه وان معرفة بعد معرفة الاسم فالغرض
معرفة الاسم بالخاصة كما سبق الاشارة اليه فلا يلزم
الدور وقد دفع بانه راجع الى الاسم باعتبار تلك الخاصة
وهي الشيء في الامرين المحذورين وانما يكون لوجب
البدء بما خصوصه النوعي فانه يكون شيئا بذاته
وذا علم ووجه الاختصاص ان الفعل موضوع لاسناد
مفهوم مصدره الى الشيء والمسند اليه بدا او فاعلا
لا يكون الا اذا فلو كان مسندا اليه بان كان مبتدا
او فاعلا لزم اخراج عن وضعه اذ اللفظ انما يوضع
منه الذات والمفهوم معناه في حالة واحدة لا تصلح ان
يكون مسندا ومسندا اليه كما يجيء فثبت الاختصاص
الاسم ضرورة ومضافا اي كونه شيئا مضافا وجها
لاختصاص كذا الاضافة تعنونه مفيدة للتعريف او
التخصيص الذي بسببه عبارة عن قبول الاسم ومعانيه
بسهولة الاستقرار وهما لا يوجدان معا الا في الاسم
واللفظة فرع المعنونة فتختص بالتخصيص كما به وبعضه
عالمون كما الفاعل كما سيجيء في بحث العامل الضعيف
وبعضه غير عالم كما وانت واندى وحرف وهو
في الفقه يجيء الطرف والجانب ثم نقل الى ما كان في

ما عدا في كلام النداء
وجواب لو ولام الامر
ولام جواب القسم
لا يختص بالاسم

امتناع الاستقراء ليس لانه مرجح في الاسمية والام
التعريف وهذا الحصر من حيث ان اللام لا تدخل الا دون
لام التعريف واعتمد والى ذلك على الاستقراء وقد يتوقف
في الاسمية انه لا يكون فرشة البيت ثم ان في هذا
اشارة الى ان المختار عنده ما ذهب اليه سيبويه من
ان حرف التعريف هو اللام وحده زيد عليه همزة
الوصل لتعذر الابتداء بالساكن لان ما ذهب اليه المبرد
من ان الهمزة وحدها هي حرف التعريف يرد عليها
وبين الهمزة الاستفهام ولما ذهب اليه الخليل من
انه كلاهما وجه الاختصاص انه تعبير بالمعنى المطابق
المستفاد بالمفهومية بشهادة الاستقراء وهو لا يوجد
الا في الاسم وكما كان المراد بقولهم الاسناد اليه
كونه مسندا اليه وهو معنى التزامي مجازي له والحقيقة
اولى واظهر عدل عنه الى قوله وكونه مبتدا وفاعلا
وانما فرض كونه مسندا اليه مع كونه اشهر واختصارا
على ان الاصل في المسند اليه المبتدا او الفاعل والبواقي
فروع قدم الاول اشارة الى ان حصة المقدم هو وهي
الشيء الباقي ثم الضمان الظاهر راجع الى الاسم فيرد
عليه ان الاختصاص معلوم عضافا الى ضمير الغائب

الاضافة
اللفظية
ما اضافة
المعنوية
بلام
مقدرة
بعضه
غير
عالم

الان في
الفاعل
ليس
كذلك

قال
من معرفة
الغرض
بعد
الغرض
الى التعريف
لئلا يلزم
على الحصر
ثم فصل به التعريف
ظاهرا
فتعين
وتحصيل
الغرض بلا
اشكال فافهم

ان
قيل ان
الضمائر
المستترة عند
القائل
ليست كذلك
ولا
الفاظ
اسماء في
تصورات
بعض
اشارات
مرة
كما سترى
فكيف
يتم
عدم
الاسم الذي
هو
مدخول
الكلمة
فانا
نختار
الشق
الثاني
كما
ذكرناه
كيف
وكما
يستعار
الاسم
للحرف
كذلك
يستعار
ذكر
الضمير
لغيره
وجوده
فحفظ
ما ذكر
في عدم
وجود
حفظا
فاعرفه
كما
سمعت
فيما
مر

وما قيل من اختصاص
الضمير
بالاسم
فغير
صحيح
وانما
الاختصاص
بالحرف
الى الكسرة

بدأ او تقديرا في طرف الكلام وجانبا او حالا منه او صاحبه واحترز به عما لم يسند والمسند اليه فانه لا يطلق عليه جزء ضرورة دخول نحو ضرب زيد في ضرب زيد فانه وان كان في طرف الكلام لكنه لا يستقل الا كما تقدم فليس في جانبه ولا منطقا به

عطف على جزء والتأييد لتحقق واحترز بها عما شاركه زيدا في نحو ضربت زيدا فانه وان كان في طرف الكلام لكنه لا يستقل الا كما تقدم فليس في جانبه ولا منطقا به

طرف الكلام غير جزء منه ولا مستغن عنه وفي الايضاح ما دل على معنى غير مستقل بالفهم والمقصود بالملاحظة بالنسبة وتوابع نحو جاءني غير وسوى تطلق حتى اذا قصد بالملاحظة صارت معنى مستقلا وصار اسما مثلا معنى من في قولك سرت من البصرة ابتداء مخصوص بما وقع من حيث هو حالة بين السير والبصرة والمعرفة عليها وهذا لا يصح ان يحكم عليه وبه واذا لوحظ ذكر لانه قصد صار معنى مستقلا بالمفهومية فصار المحكوم عليه وبه ومعنى لفظ الابتداء نحو ابتداء السير كائن من البصرة وقع في يوم امس فعلى لزم كونه معنى الحرف بالحرفية في ضمن جميع الاسم والفعل من غير قصد لزم ذكر الغير على ابتداء الخ فصدا ومعنى نحو ضمنا فيصير المدار نحو هذا هو المدار بقولهم على معنى في غيره لكن تمام كون هذا فلانا من ظاهره عدا عنه الى ذكره ايضاحا والطلاء الخمر وخرج به نحو الاسم والفعل فان قلت ان اريد بالمدار المطابقة يلزم دخول الفعل في التعريف لصدقه مع جملة المستقل والنسبة الغير المستقلة فالجواب غير مسلم لما مر من ان الفعل دال على معنى زائد الخ فاعدم صدقه على الحرف لعدم دلالته على معنى

او الاضافة الى ما بعدها كما مر الخ هو الضمير وداخلا السببية الى فاعل فاعلا ضمنا اى بالتضمن فهو مستفاد لانها مستفادة بتبعيتها لها وحرف متضمن بذكر الفعل ما يتضمن بذكره فيكفي ذكر احدهما عن الآخر فافهم

على معنى غير مستقل مع صدقه على الفعل لدلالته على معنى غير مستقل وهو النسبة الى خاص معين وان ايدا لا يلزم ما لزم في المطابقة فلت المدار ان لفظ متصور غير مستقل بالفهم والمقصود بالملاحظة بل النسبة وتوابعها غير وسوى تطلق حتى اذا قصد بالملاحظة صارت معنى مستقلا وصار اسما مثلا معنى من في قولك سرت من البصرة ابتداء مخصوص بما وقع من حيث هو حالة بين السير والبصرة والمعرفة عليها وهذا لا يصح ان يحكم عليه وبه واذا لوحظ ذكر لانه قصد صار معنى مستقلا بالمفهومية فصار المحكوم عليه وبه ومعنى لفظ الابتداء نحو ابتداء السير كائن من البصرة وقع في يوم امس فعلى لزم كونه معنى الحرف بالحرفية في ضمن جميع الاسم والفعل من غير قصد لزم ذكر الغير على ابتداء الخ فصدا ومعنى نحو ضمنا فيصير المدار نحو هذا هو المدار بقولهم على معنى في غيره لكن تمام كون هذا فلانا من ظاهره عدا عنه الى ذكره ايضاحا والطلاء الخمر وخرج به نحو الاسم والفعل فان قلت ان اريد بالمدار المطابقة يلزم دخول الفعل في التعريف لصدقه مع جملة المستقل والنسبة الغير المستقلة فالجواب غير مسلم لما مر من ان الفعل دال على معنى زائد الخ فاعدم صدقه على الحرف لعدم دلالته على معنى

كون جزء غير

قال الشريف ان يكون الخ هو الضمير

او بسببها وهو مقتضى الاطراد يخرج بها عما اخر عن جواب اما نحو اما جاءني زيد فاكرمته لانه ليس بجزء ولا بسببه ولا يقال لفظ وسيجيء تعريفها خاصة

لانا نقول ذكر الاعراب بعد تعريف الفاعل والفاعل يغني عن ذكر الاعراب بعد تعريف الفاعل لان معرفة الفاعل مع معرفة الاعراب ومعرفة الاعراب مع معرفة الفاعل يلزم الدور فتوقف

وجب كون آخر الكلمة زيد مضموماً وآخر غلام مفتوحاً بواسطة ورود الفاعلية اي بواسطة الفاعلية الواردة على زيد وبواسطة ورود المفعولية على غلام بسبب تعلق ضرب بهما تعلق القيام بالاول وتعلق الوقوع بالثاني ولو وجب ايضاً كون آخر عمرو مكسوراً بواسطة ورود الاضافة عليه اي كونه منسوباً اليه غلام بسبب تعلقه به فالعامل يحصل المعاني المقتضية للاعراب بسبب تعلقه بها وهي اي المعاني المقتضية مقتضية لنصب الاسم اي الاعراب فالعامل يحصل الاعراب بواسطة فيكون العامل محصلاً وموجباً للمعاني وعلامتها انما هو باعتبار النحويين واما في التحقيق فالعامل المؤثر هو المتكلم والعامل هو الاثر وجعلها النحويون كأنها هي موجودة على ما هو رأي الرضي وقال الفاضل العصام بل ان هو العامل وجعل العامل الذي مبني على الشرط ايضاً عوامل للاعراب فيتبين خاص وهو ان الاقتضاء عرض يعني يتعلق العامل يكون دليل عليه وهو تابع للمقتضي فيوجد في غير الحرف والماضي والامر بغير اللام والمراد بها هنا بهذا المعنى وقد يكون بالاعراب اللفظي والتقديري وهو ليس بمراد هنا لانه لا يختص بها يتبع كلامه في الافعال اي مقتضى الاعراب

قوله وفي الافعال عطف على قوله في الاسماء والمراد بالافعال المضارع فقط فانها انما باعتبار افراده او تنبيه على نوعية المضارع كما قيل ففيه خفاء

الاعراب فيها المشابهة التامة للاسماء اي الاسم خاص كما سيجي التصريح به وهي شبه المضارع فقط لا في سائر الافعال فانما لم يحصل في المضارع اولا حتى لا يحتاج الى البيان ثانياً بحصول المشابهة بالاسماء وانما اي بسبب جمع مع ان المناسب للمضارع الافراد للمشاكلة او تنبيه على نوع المضارع كالمطلق والمنفي او تحويل او لا نظر الى الافراد فانه مشابه لاسم الفاعل في الصورة كما في صورة دخول اللام عليه فانه نحو يضرب كما يجي لفظاً ومعنى واستعمالاً الا ان النسبة الاولى وهو انسب لفظاً فلو ان نسبة اي المضارع شابه اي الاسم الفاعل في الحركات اي في حطمها فاتفق في نوعها اولاً فاستكمات اي في عددها وترتيبها وصيغة الجمع اما بالنظر الى الافراد او للمشاكلة قال المصنف واما المقتضي بالمضارع الاصلي لاجله باللام فيلبس بعضه بمعنى اي ليس الاصل لا يطلق على ا انتعدد احسن حتى يجوز ان يقال جاء الرجال او جاء واحد ويعني بطلان معنى الجمع فيما نسب اليه كونه بمعنى كل الافراد حتى في ان يعتبر كل فرد منه كان ليس معه غيره نحو ضارب بمعنى يضرب ومضروب ويضرب مثل بما يقرب من الصاحبين واما الثاني وهو النسب معنى

فلصون كل منه اى المضارع واسم الفاعل التتبوع
والاشتراك بين المعانى والاحتمال اما على سبيل البدل عند
من العموم التتابع فى كلامهم البتة او عموم حقيقة فى
كل منها وشمل على التتبوع بعيد والتصريح به اولى ولم
يخصص فان الاسم اى اسم الفاعل عند تجرده من اللام
يفيد التتبوع بين الافراد وعند دخول حرف التعريف
عليه يختص اتفاقا اى حرف التعريف ولم يقل عند دخوله
بالضمير الراجع الى اللام مع كونه اخصر وعلى مقتضى الحد
التنبيه على ان اعتبار المشابهة لاسم الفاعل عند دخوله
عليه مبنى على اعتبار كون اللام حرف التعريف وهو
صورة المنذر اعتبارا كون الدخول عليه اسما وهو
صورة والا فالمدخول عليه ليس باسم فاعل فضلا
عن المشابهة له بل فعل فى المعنى والتخصيص موجود فى
الجميع كما سيجىء واما مع قطع النظر عن اعتبار التعريف
لعدم الحاجة الى بيان التنبيه عند التجرد تم ان فى اعتبار
اللام اشارة الى ان الاختلاف الجارى فى حرف
التعريف ان الالف واللام او كلاهما جاءت للموصول
ايضا كما صرح به الفاضل العصام وان لم يعتبر عنده مذهب
سيبويه كما فى حرف التعريف نحو ضارب فانه يحتمل

ولا يخفى ان اللام لما جاءت
على سبيل البدل والمدخول
الذى هو المراد العموم بقرينة
قوله والتنصيص عليه اولى
وزيادة العموم بالشيوع
بقرينة مستعدة للعموم
التأمل فتفكر منه

على ان اللام لما جاءت
على سبيل البدل والمدخول
حرف التعريف حقيقة
عند الجمهور كما ذكرنا كان
المعهد فيه المعرف بها
موصوفا بالنكرة كالموصول
كذا الا المنسوب فيها
من الرجال والنساء
والدوارات لانها لا يسبى
تحمل استقرار الوصف عند
الجمهور على اسم الموصول
حقيقة كما هو المعروف
صورة يجىء من المقابل
تفصيلها والموصول عند
جميع معاملى المعهد
يتبع كونه نكرة وصفا
له كذلك فالمعهد ايضا
اذا كان مجرورا بمن
اتفاقا على جر المنعوت
صفة هذا اذا لم يكن اسم الفاعل
والمفعول بمعنى الجودة وانما
اذا لم يكن كذلك فيجوز
الصفة كما لا يخفى
الا ان يراد بالنكرة فيها ما يعم
التعريف الجنسى كما لا يخفى

ثم التجرد عروض الاستقبال الانتباه خلوه وضوحه البتة الى حرف الحال فانتفت الحاجة الى تجرده
عنه عند اتيان الفعل وثم الى عدم الحال عند اتيان الفعل بها ثم التجرد بعد الوقوع كما هو المتبادر
وعدم دخول اولا

زيدا وعمرا وغيرهما والضرب فانه يحتمل ان يكون من
حرف التعريف واسما موصولا فانه موغير مبين على حركة
معربة عند الخاصب وكمدخول المضارع عند تجرده عن حرف
الاستقبال او الحال فقدم الاول لانه اخصر من الثانى
فانه يوجد فى الاسم ايضا ولان الاحتياج الى الاول اشد
لعدم تبادر الاستقبال عند التجرد عنه بخلاف الحال فانه
المتبادر وغلبة شىء ما حاجة الى حرف الحال بخلاف المضارع فانه
قدم الاول لان الاحتمال الراجح لمتبادر بخلاف الثانى

نحو ضرب وعند دخول اما اى دخول احدهما عليه يختص
بالاستقبال او الحال نحو يضرب وما يضرب وقد يرد
الفعل فيهما عند التجرد عن القرائن حالية او مقالية وهى
حرف الاستقبال فى المضارع وقيد فى الاسم وحرف
والآن وغدا فيهما الى الحال لا فضلا عن الوقوع
واما الثانى نحو يوم ينفع الصادقين صدقهم فلوقوع كل منهما صفة
للنكرة بحسب اللفظ واما فى التحقيق فتجرده الاول عنه نحو جاءنى
رجل يضارب او ضرب فانه فى الاول مركب وفى الثانى جزء
فاطلاق الصفة عليه ومبنى على المسامحة المقبولة لمرادفه او
على التجوز باطلاق اسم الكل على الجزء ولعدم خلو الابتداء
عليه بخلاف نحو زيد الضارب او ضرب فهذه المشابهة اى

ولا يخفى ان ما ذكر من
التعيين سواء كان اللام
فيه حرف التعريف او اسما
موصولا فانما يتم اذا لم
يكن مقصودا بالافادة
بحسب المقام والا فلا
يتعين شىء منهما
كما لا يخفى

اى الحال
المقابل
للاستقبال
منه

اى حرف
الحال
منه

اى
مشابهة
الفعل
منه

اى
الفعل
منه

اى
حرف
الحال
منه

من الصرف الذي بمعنى عادة قبل النحو وكذا شبيهه بنحو
حرفا يعرف بغير معلوم قبلا اصلا وسمي الفعل وان كان
غير معلوم منها الا انه اخر للاطراد وما نقدم سار منها
فاطرد معرف الجر وهو السماعي ايضا اي كالمقتضي
على نوعين عامل في الاسم وعامل في الفعل المضارع
والعامل في الاسم ايضا سماعي بمعنى فسمي عامل في
اسم واحد وما عامل في اسمين اعني المبتدأ والخبر في
الاصل اي قبل دخول العامل ويسميان بعد دخول
العامل سما وشبها اي سمي الاول اسما والثاني خبره
والعامل في اسم واحد قد يكون معمولا واحدا وكونه
اكثر استعمالا واوفر فائدة ولما من نقدمهم عبر على
الغالب بستي للاطراد حروف تجر اي اسما واحدا
سماعيا لتسبب عليها المقتضي على المنوي في الآلة
والحمل عليه في غير وتسمى حروف الجر وحروف الاضافة
لوجودها في منصوبها وهو ما وضع لافضاء
الفعل او معناه الى الاسم او المأول بما وضع
عليه وهي عشرون الباء وهو للالصاق
اي الافادة نصوص امرائي مجروره وهو اما

والتخصيص اى لبيان اختصاص شئ وارتباطه بالمجرور
تارة باعتبار الملكية نحو المال لزيد او التعلق بالفرس
لزيد او النسب نحو الابن
لزيد فليس معنى الاختصاص الحصر كما ظن فضل الله
مشتمل على حصر تحويفه بعالى بناء على ام الاختصاص
كما ذكره افاضل المحاسم بل الحصر مبنى على قرينة يشير
اليه غاية تخصيد اختصاصه بالمسند كما فى الله لى على الله
يتعالى فيلزم عليه اما التزام التكرار او بيان الفرق وهو
تخصيص ومغزى المعنيين بالذكر تنبيه على انحطاط الاصل
والغالب فيما قدم عليه انه بساطتها وفى الظرفية
اى ظرفية مدخولها حقيقة كما فى لاصلبنكم فى جذوع
النخل فان التحقيق انها لاظرفية على مذهب من لا يشترط
ان يكون المصلوب فى الجذع ككون المظروف فى الظرف
وقيل شبهانية بعض على قال بعض الكمل اعلم ان كل موضع
فيه معنى الاشتمال والاستعلاء يصلح لفى وعلى منه قوله
تعالى حتى اذا كنتم فى الفلك وقوله تعالى واذا استويت
انت ومن معك على الفلك فقد تبايا على التخليص مع بساطته
لانه لا يدخل على المضمر الا على ندرة فى المرفوع نحو انا كالك
ويكون اسما غير الفعل وانما لم يكسر بما يخالف فى وكاف الخ

ان كان الحصر مستفادا فيما اضيف
الى احدى الشيئين واحد وما يقابله
ان كان المرجع متعددا فالحصر
حقيقى لغاية تصيد لحال له تقع
صرف المسند تصد حصر الحال
فى اختصاصه به فقط وبهذا التقرير
احدهما تاكيد الظاهر

الحد الثانى

الذكور الاشيخ كالتجار
ن تصرف وصفة فاعل

ضمير
الظرف حتى
سيبويه

وفضلا ما يدل على الحصر الخاص
والذى منه وهو قولهم انى ناظر
المنتظم لكواكب التسبيح
عصام

اى للتشبيه نحو زيد كالاسد قدمه على حتى بساطة دلالة
حتى لا يدخل على المضمر اصلا وحتى هو للغاية نحو اكلت
السمكة حتى رأسها ونحو نمت البارحة حتى الصباح و
دلكه دلالة اصلية قدمه على رب وربت هو للتقليل اى
لاشتهائه نحو ربت رجل كريم لقيته ويستعمل غالبا للتكثير كما
فى مقام المدح والذم نحو رب غال بلغه القران قدمه
على واو القسم وكانه لان الواو بدل من الباء قدم
الواو وله وجوب انحطاط رتبة الفرع عن رتبة الاصل
اختص الواو بالظاهر والتا بلفظة الله والذا بالكسر
ابدا وواو القسم وتاؤه لم يذكر بانا عرفت من
ان مقصوده بيان العامل لا المخفض وانه داخل فى الا
لصاق فقدمها على ما شاء لانه قد يخرج عن الجارية بخلاف
ما شاء هو لا استثناء اى استثناء ما فيه ما
قبله ومعناه تنزيه المستثنى عن ان يلصق به
نحو ضرب القوم غير احمانا زيد اى هو منزه عن ضرب
عمرو وهو فعل به الافضل كما ينبغى قدمه على غير ومنه لانه
وان شاركهما فى الخروج عن الجارية لكنه لا يخرج عن
العاطفة بخلاف غير وحقه تقدم انهم قالوا ان اصله منه
بدليل تصغيره وبعد التسمية به على حده وجعله على امتناع

وهو جواب سؤال تحقيق كانه
يقول اذا اردت ما اتفقت رجلا
فتقول رب رجل اتفقت بخلاف
ما اذا قلت فعلا او مضمرا فانه يعلم
ان المتكلم اتى بكم مرادفا لكم
لرجل ولكونه هو انا تتقى الفعل
بانا تاتى بالكون فضلة لا يجاب
عصام

ارتضا قول قدمه الى الكاف دليل
اصوط كينونة وكونه لغة عامة
العرب اى قول الكفاة الا اصله
منه بدليل الخ عصام

لغتهم ولا لغة عامة العرب بخلاف منذ فانه محقق
بالجر بنفسه على الصحيح به الفاضل التصام على ان قولهم
الله اكبر غير موثوق به لما قال صاحب المغني انه غير منقول
عن العرب ومنذ هنا للابتداء اي لابتداء زمان الفعل
حال كونها في الزمان الماضي بخلاف اذا اذا اريد بها بعد
الزمان الماضي فهما ان يبدأ زمان الفعل منسبا
او منقضيا هو ذلك الزمان الماضي لا غير كما اذا قلت
ما سافرت من البصرة او عارية منذ سنة كذا ولم تكن في
تلك السنة بكون المنفي مبدأ امن فرضا او عدم رجوعي
كان هذه السنة وامتد الى الان واما اذا اريد بها بعض
الزمان الماضي ولو باعتبار البعض بان مضى بعضه فعلا
اطرفية بفعلها مع الساوي كما اذا قلت ما رايته منذ
شهرا او يوما وكنت في ذلك الشهر او اليوم بكون
المنفي جميع زمان عدم رويتي هو هذا الشهر او اليوم
والحاضر ان لانتهائهم يتكلفيا بعيد ولم تبق زمان الفعل
الى ما وراءها فلا يقع اعتبارها مبدأ له وقد يكون
اسمين بعضه اول المدة او جميعها فيكون كل منهما مبدأ
وما بعدها خبرا فهذا البيان استظرادي قد مرتها على خلا
وعدا الان حروجها عن الجارية على خلاف خلا وعدا

وعدا الان وخلا قد مر تقدم الفاء وعدا بها للاستثناء
ويكونان فعلين وهو الاكثر بحسب الفصل في بحث
المستثنى قد مرتها على ما لو الان كونها حرف جر مضاف فيه
مع قلتها في الاستعمال ولولا هي للاستثناء شيء لوجود
غيره فانها بجرها اذا اتصل بها ضمير كما ورد في بعض
اللغات نحو ما لات لهما لات عمرو فيشترك فيه مع
العامل لئلا يلزم الشاذ وهو شاذ الفاظ كثيرة مجمل لولا
حرف جر يفضي نزل منزلته الا في العامل واقع موقع لام
التعليل فان المفضي لم يهلك عمرو لوجود ذلك والا خشي
مقترن في الضمير لات الاشكال جاء من قبله نحو حتى
بالشاء بل بجعله مستعارا للمرفوع كما في قولهم ما انا كانت
والاكثر لولا انت بانفصال الضمير لكونه مشبها حرف
جره وجوبا ولكثرتها بالنسبة الى كونها عليه لات
كونها حرف جر وان كان مشروطا باتصال الضمير لكن
الضمير الفاظ كثيرة بخلاف ما الاستفهامية وفي فانه يجرها
اذا دخل على ما الاستفهامية نحو لم كيمه فعلت
اي لاي غرض فعلت ويدل على كونه حرف جر خلاف
ما كما في لم وعم قال الرماني في شرح التسهيل ان فيه ثلثة
اقوال احدها انه حرف نصب دائما وهو قول الكوفيين

والثاني انه حرف جر دائما وهو قول الاخفش والثالث
انه يكون حرف جر تارة وناصبا للفعل تارة وهو قول
الكسائي البصريين وفعل هو للترجي فانه يجر به في لغة عقيل
ولذا اجره بعض النحاة مصغرا وذكر الدماميني كقوله فقلت
ادع اخرى وارفع الصوت مرة لعل ابي المغوار منك
قريب ولابتدائي لافرق حاصل بمجموع الحروف التي
الجر متعلق بمحذوف تام واجبا وظاهرا بعد المنفية
تعلق الجار به وكونه شبه مضاف فلان التعلق بجميع الحروف
مبني على النظر لجعل المتعلق مستقرا مخالفا لجزء مدلول كل
مصدر بخلاف من الحروف الجارة يجوز جعل هذا
الجار مع مجروره خبرا عن ذلك المصدر لان فيه معنى الحرف
لان فيه معنى المصدر لان فيه معنى المصدر لتضمنه معنى
كاني قولنا لا تشرب عليكم اليوم اي حاصل عليكم و
حكى ابو البقاء وبين جواز تعلق الظرف بالنفي الذي
وجه نظر لوجوب اعراب الشبيه بالمضاف بلا خلاف
وذهب ابن مالك الى ان مثل هذا معرب لكنه امتنع
تنوينه تشبيها بالمضاف هذا كلامه ملخصا هو فعل
او شبهه وهو دال على الحدث من الاسماء المختصة
بالفعل ومعناه والمراد به ما سبق ذكره من انه كل لفظ

اسم العامل والمراد بالمفعول
وصفة مشبهة والفعل
المتعدي المصدر

ظرف مستقر ومنصوب
وتعلقا
وتعلق ذلك

قوله في الجر النصب
اشارة الى انه
منه النصب
على الاستثناء
بتقدير
والباء

وقال الفاضل العصام عن
بعض النحاة
ويتبين

على لفظ يفهم منه معنى الفعل كاسماء الافعال والظروف
ويسمى بالمضاف الا آلة ثمانية الجر او النصب استثناء من
هذه الحروف منها نحو كفى بالله مثال للفاعل في كفيك
درهم مثال للمبتدأ والآلة وحاشا وخلا وعدا ولو
ولولا ولعل فان لها بذا من المتعلق فانها اي هذه
المستثنيات لا تتعلق اصلا بشيء من الفعل وشبهه
ومعناه اي لا توصل ذلك الشيء الى ما يليها بل تبعدي
ذلك الشيء بقيد المبالغة الزائدة اما التاكيد او
نحو من الالفاظ وغير ذلك وفائدة رتب المتعلق او
المتعلق لا تعدية العامل وحمل الزائد في العمل على غيره
جائز هو لا اقضاء الاشتراك في صورة والحرفية و
صورة بعضا فيه يعرب من التاويل ورد بانا على
انه بد الاشتراك في علم الاقضاء او غيره الاشتراك
في افادة المفعو او لما من الاستغراقية الاشتراك
في افادة الا ... لي هذا الوجه ... وابن
طاهر وجعلها امس وذهب الجمهور الى انها متعدية
لعاملها كما ... وجه الجارة ورد بانها ان اريد
به العامل المذكور ... وان اريد به ما يشتمل
في معموليه كما في مثل ... لغيره فلا حاجة الى

الى افادة وان اراد به المحذوف وهو حصل او مثله
كما صرح به جماعة منهم فهو مقدر بما يستغنى عنه في
الكلام وان لم يلفظ به فقط وايضا لو كان كما ذكره والخبر
المعطوف على قبل خبره رفعا ونصبا وقد اتفق
الفصيح كما يقال زيد قبل وابوه واخاه اكرمت او واخوه
اكرمتهما ولا يجوز بزيد وباخاه مررت او واخوه مررت
بهما فجر وراز بزيد ورب بالف على ما كان عليه قبل
دخولها من كونه فاعلا او مبتدءا كما مر او خبرا كما
زيد بقائم او مفعولا كقوله تعالى وقالوا يا ويلنا
الى الله لكنه وشبه بهل رجل صالح لقيته او لقيت
فجر وربها مفعول في الثاني ومبتدء في الاول او مفعول
كالى في مثل زيدا ضربته لكن بقدر الناصب بعد المجرور
لان لرب صدر الكلام وجر وحرف الاستثناء وهي
حاشا وخلا وعدا كالمستثنى بالا على ما سبق في بحث
المستثنى في وجوب نصب ولو علائي في كلام غير
موجب والمستثنى منه مذكور وغيره ذلك مما ذكر فيه
بخلاف ذهب بعض النحاة الى انها غير منقولة بنيت كرب
وشبه لمص واستصوبه ابن هشام قال لانها لا
تؤدي معناه الى الاسم على تنزيل كالاختلاف على الزائد

وهو فيه للاشتراك
في نكاية الصفي كما
قال ابن هشام
فيها خلافة وهو
الصفي من
الشيء
وشبهه
ومثاله
قال بعض في الحاشية
وهو على الاسم
فعلية

الزائد في النقل للاشتراك في عدم الافادة وقال الدماميني
كون معنى المقارنة ما ذكر ثم بل بعضها جعل مجرورها على اتصال
الشيء على الوجه الذي يقتضيه الحرف وهو هنا يفيد الاستعلاء
عنه وانما لم يمنع مكابرة والا ينتقض بغريب حرف الجر
منها بالا الاستثناء لوجود المقارنة والافضاء
هذا المعنى فيها وذهب بعضهم الى انها منقولة بنيت
كسائر حروف الجر وجر ورها لا على انه اسم مرفوع المحل
وما بعده منصوبا لفظا كما في الثاني او تقديرا كما في الاول جميعا
فيها غير منقولين بنيت ومحمولان في العمل اما على الزائد
او على ضده كما سبق نحو لولاك موجود لهلك زيد و
ما عدا زيدا قائم ومجرور ما عدا هذه الثلاثة منصوب المحل
على انه مفعول به لمتعلقه اي ما عدا هذا ان كان
الجار تاما او ما كان بمعناه كالباء نحو جئت في المسجد او
بالمسجد هذا على رأي ابن الحاجب واما على رأي الجمهور
فمفعول به غير صريح اذ المفعول فيه عندهم مشروط بتقدير
في او على انه مفعول به لمتعلقه ان كان الجار لا تاما او ما بمعناه
كخبر نحو ضربت زيدا للتاديب وكجوعت وهذا كالمفعول
فيه في الاختلاف او على انه مفعول به غير صريح ان كان
الجار تاما او ما بمعناه نحو مررت بزيد وقد يسند المتعلق الى

فمفعولا به ولا يلزم تنافي
كون الفضلة المجرور صريحا

اى الجار والمجرور اى يسند المتعلق الى المجرور بواسطة
الجار ففى العبارة مسامحة واذا الجار آلة ووسيلة فى افضاء
معنى المتعلق الى المجرور فيكون من جملة المتعلق الذى
هو العامل فكيف يكون من جملة المسند اليه الذى هو من
قبيل المعمول كما حققه فى الاشباه فيكون اى مجموع
الجار والمجرور على ما هو اقتضاء مناسبة للسياق فعلى هذا
يكون فى قوله مرفوع المحل نائب او يجوز بتنزيله منزلة الكل
باسم الجزء او الضمير راجع الى المجرور فقط لغلبته فلا تخبر
فيه على انه نائب الفاعل نحو مر بزيد وجوز بعضهم بانه
قد يكون نائب الفاعل من الجار والمجرور معا
متعلقه نحو زيد مر به لانه معمول صفة جعل فيه
الفاعل ايضا وجه ولانه مر قبيل الظرف وهو كالجزء
الجزء قبل فحالا يخلو عنه الا جانب وانما نائب الفاعل
فكالفاعل كما يجئ فى بحث المرفوع وقال العلامة
التفتازانى فى شرح تخليص الدين ظاهر كلام صاحب الكشاف
ان النائب اذا كان جارا ومجرورا يجوز تقديره على عامله
فيقال فى زيد به ممرور لما ذكرنا فورد قال اولئك كان
لم يسمع ان عند سيبويه الاقدم عليه وقد يحذف المتعلق
فان كان المتعلق المحذوف فعلا اصطلاحيا كفى بشاهد

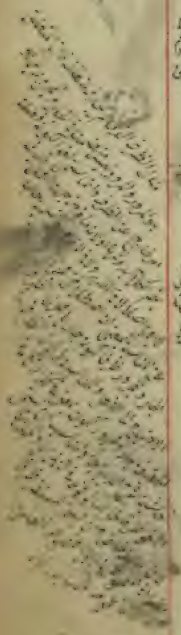

عما يشابهه او المراد به الدال على الحدث فيعمها حاتما كل
الموجودات كالكائن والحاصل الموجود والمستقر
متضمنا الجار والمجرور اى مفهوما منهما عرضيا كما
اى الجار والمجرور فى الاصطلاح ظرفا مستقرا فيه لاستقرار
معنى العامل وعمله وضميره واعرابه فيهما اما الاول فظاهر
واما الثانى فلانتقال كل منهما منه اليهما انتقالا عرضيا
فقد يقع ركنا وقد لا نحو زيد فى الدار اى حصل او حاصل
وان لم يكن كذلك اى ان لم يكن المحذوف عاما متضمنا
فيهما او لم يحذف متعلقهما اى الجار والمجرور عاما بيان ظرفا
لغوا اى فضلة مستغنى عنه ابدا فى الكلام لعدم انتظام
معنى العامل منهما عدم انتقال شئ من الامور الثلثة
اليهما ولا اعرابه فيهما واما الاعراب
المحلى فللمجرور فقط لما سبق نحو زيد فى الدار اى اكل
او اكل بقرينة مقالية او مقامية وما حذف بهما كالمذكور
والظرف مع المذكور يكون فضلة ولغوا بلا شبهة
فكذا مع المحذوف بهما هذا مسلك المحققين
وقيل المتعلق الخاص المحذوف بهما يكون مستقرا
ومر بزيد او وجد زيد فى الدار وقد يحذف
الجار وهو اى حذف الجار على نوعين قياسى اى

اى منبوط بضابط كلى يجب اذا وجد فى جزئى من
الجزئيات ان يحكم الى السماع فيه بخصوصه وسماعه اى غير
منبوط بضابط كلى بل تحتاج الى السماع فى كل جزئى
فالعبارة تحتمل ثلثة مواضع للوضع الاول المفعول فيه
فان حذف فى الايضاح اذ لا يعد سماعا الا ان يتبع
لنادره وجوز الفاضل القصاص تقديره ايضا فيه قياسا
اى فيما سمع ان كان المفعول فيه ظرف زمان مبهما كان
او محدودا اذ الاول جزئى من مفهوم الفعل فيصح انتصابه
به بلا واسطة كالمصدر واما انتصابه بسبب اخر فيحتاج
وان لم يكن ذلك جزئا من مفهومه سماعا لحمل عليه والثانى
محمول على الاول لاشتراكهما فى الزمانية نحو سرت يوما
او زمانا وصمت شهرا وما الاول للاول والثانى للثانى
وكان ظرف مكان مبهما للحمل على الزمان المبهم لاشتراكهما
فى صفة الابهام وسواى مدلوله واسم جانبك له
اسم بسبب امر غير داخل فيه مبنيا به بل خارج عنه فهو منهم
فى جوازه بتعين القاسم بذلك الخارج ومنهم من قيده
بالنكرة وردوا بانه غير مانع لدخول نحو يوم وسمية فيه
مع انه من المحدود وقيل وغير جامع ايضا لخروج نحو
خلفك عنه وردوا بان الجهات الست مثل غير ونحو

وما ذكره فى الحاشية فليس
بوجيه فتدبره وانما ذكرته
الى غير وجب فلا وفقه
وانا ذكرت فيما لكتبه اخيرا
الى منهم البنداى
وذكره الفاضل
القصاص
يتبع

ونحل نحو عم التعريف بالاضافة ومنهم من قيده بما
لم يغير لزوما تونسيا ويخرج منه الفيافى وبرالموصوفة مع
انهما تغيرا بحذف ياء فى ويجب ان يستثنى منه مثل جانب
ولذا لم يسلك المص مسلكهما واختار هو المعرف عند
ابن الحاجب على ما ذكره الفاضل القصاص ولقد اصاب
فى استثناء ما استثنى وابن الحاجب سكت عنه
مع انه لا بد منه كما ذكره الرضى كالجهات الست وهى
امام وخلف ويمين ويسار وشمال وفوق وتحت
كجلست امامه فان تسمية المكان اماما مثلا بتوجه ذى
وجه انسان او غيره واذا حول وجهه الى جانب اخر
زال عنه اسم الامام والوجه غير داخل فى ذلك المكان
وحس عليه غيره وكذا تحت جلست عندك فان تسمية
المكان بعند به قرره حول المخاطب او نائبه كما اراه
وتملكه اعاد الجار لبقين العطف على الجهات ولا
يتوهم العطف على امام فانه ليس بصحيح اذ يلزم حينئذ
ان الجهات الست وليس كذلك ولا يرد يجلس عبد الله
امامك فخلفك بالخفض عطف عليه وكذا اجلسه او وسط
بسكون السين بخلاف بين فانه تضمار الصحاح كل
موضع يصح فيه بين فهو وسط بالسكون تقول جلست

وسط القوم كما تقول وبين فيافيه وخلفاه وقفاه
والثلثة الاخيرة بقطع الهمزة وتخفيفها بالنقل كما يجيء
المسوحة اى المعلومة بالمساحة اعاذنا الله تعالى من شرارة
الى آخرها نوع آخر من المبهم حتى ظن بعض النحاة خارجة
عنه حتى قال ان كان شبرا او معدوده ونحو فرسخ
فانه مقدار من المسافة يعرف بالمساحة باثنى عشر
الف خطوة وهو امر غير داخل فيه وميل فانه ايضا
مقدار من المسافة يعرف بالمساحة باربعة الآف خطوة
فهو ثلث الفرسخ وبريد وهو ايضا مقدار من المسافة
انما يطلق عليه البريد باعتبار كونه مقدرا باثنى عشر
ميلا الا جانبا يحذف في غيا سامن المكان المبهم
جانبا وجهة وجوبا كما يجيء ووسطا بفتح السين
وهو محمود على التفسير الثاني لانه اسم لمعين بين
طرفي المنبئ ومبهم على تفسير النص لكنه خرج عن حكم
وخارج الدار محل الدار وجوف البيت والا كل اسم
مكان وهو في الاصل مشتق بزيادة الميم في اوله
فاكتسب بذلك ان لا يكون في مكان
مع القرار ولو في الجملة نحو المقتل والمضرب فان كلا
من القتل والضرب الذين هو مشتق منهما المقتل

والمغرب عرض عيشر فانه الذات فلا تظهر كونها ظرفا
لهو منها فضلا عن كونها عاملا وما اذا فيه الظرفية
كون الشيء مستقرا الآخر فلا بد من في المنصوص على
الظرفية كما سبق فاي اسم كان لم يكن
فيه الاستقرار سبق ايضا ان كان بمعنى
الاستقرار لم يكن متعلقه بمعناه نحو مقام ومكان فانه
وان ظهر كونها ظرفا فمضمونها لم تظهر كونها ظرفا
لها حينما مع انه المقصود لعدم كونه بمعنى الاستقرار فلا
بد من تتميم النقيض على ظرفيتها لغاية بعد ذلك
لا يجوز حذف في غيا مع كون مجرورها مبهما او مثل
جانب فلانة مما غلب فيه اسم جنب الاضافة
الى معنى خارج عن المسمى واما اسم المكان فلانه قد
شبه مثل هذا الاسم المكان بسبب اعتبار الموضع
الواقع فيه الخارج عنه وذلك معلوم بالاستقراء
وقد عرفت سره في اسم المكان يحقق سره في مثل
جانب فلانة لكن خارج ليس باصل في الظرفية انما
حصلت بالاضافة الى المحل وهو جهة شدة البعد قوله
جانب الا وجيزة قول الى بعض الكتاب يستثنى
عن حكم المبهم ما غلب على قدره كجانب المصراع

بل ظرفيته صح

مشتقة من حوث
بمعنى الاستقرار والكون

هم الذين قالوا يستثنى الى
لما وقت فلا يستثنى شيء

الدار وجوف البيت هكذا وجه الدار وجهة الباب
هذا كلامه فيما وقع في حكم المحدود وله سلمان الاضافة
الى المحدود ليست بلازمة في مثل الجانب كما يدل
عليه ذكره بلا اضافة بخلاف مثل الخارج فانه
فيه ليس بأصل في الظرفية بل بسبب كثرة الغير بها
فلا بد من التنصيص على الظرفية لانقال اكلت جانب
الدار او جهة البيت اه وجه الجانب او وسطه اذ كان
بالفتح كما نص عليه سيبويه او مغرب زيد او مقابله
نقال اكلت في جانب الدار او في مغرب زيد او في
قفاه واما ان كان عامل الفهم الاخبر وهو ما يكون
بمعنى الاستقرار من اسم المكان بمعنى الاستقرار كما
كان نفسه بمعناه سواء كان مشتقا من الحدث الموضع
فيه او لا يجوز حذف في منه لانه كلمة مشتقة من المصدر
بمعناه بل يتعين كونه ظرفا لحدث امعناه فلا حاجة الى
ذكره في نحو قمت مقامه وقعدت مكانه الاول للاول
والثاني وان كان ظرف مكان محدودا او هو طابت له
اسم سبب امر داخل فيه مستاه غير خارج عنه نحو دار
وبيت وبلد فانها اسماء لتلك المواضع بسبب
اشتمالها داخله فيها كالدار في البلد والبيت في

في الدار والجار والمسجد في البيت فلا يجوز حذف
في منه اذ لا دليل على الزمان المبهم لاشتماله فيها ذاتا و
صفة ولا على المحدود ولا على المكان المبهم لعدم اعما
لتها فلا يقال صليت دارا على نقال صليت في دار
الامعنى من مكان محدود وقع بعده دخل ونزل
وسكن فانه يجوز حذف في منه على الحذف والايصال
بطريق التوسع لكثرة استعمالها او لكمال اتحاد
ما بعدها بالمفعول به لخفة امرها اتحاد ما بعدها حتى
ظن الفعل متعديا الى مفعول به وليس كذلك بخلاف استعماله
بمعنى على ان مصدر ضاعل فعول وهو في الاغلب
مصدر للاتم كالخروج وحاصل ان الفعل لا يطلب
المفعول فيه الا بعد تمام معناه وتحقق الدخول مثلا
لا يتم الا بتحقق الدار بحيث يمنع ان تمامها لحدود
انما يتم عقلا بعد دخل ما كانتم جلست بمجلس ما عقلا ولا
يعد ذلك متعديا عرفا نحو دخلت الدار ونزلت
فان وسكنت البلد والموضع الثاني المفعول به
فانه يحذف منه اللام فيما اذا كان فعلا اي حدثا
لا عينا كمكنك فانه يستعمل لفاعل الفعل المعلل به الى المحل
فاعليها ومفعوليا اي للفعل المعلل في الوجود بان

بجزء زمان وجودها كما في مثال الدنس او يكون
زمان وجود احدها بعضا من زمان وجود
الآخر كما حدث عن الضرب جبنا ثم ان المراد
بالوجود اعم مما قارنه او وقع في حيزه الفاعل فلا
يرد ان مثل اشهد حدث عن الضرب ايضا فلا يصح
صحيح وان لم يوقعه الشاهد فانه قارنه لبيت
فلا يذهب لوهم ما في قصره وجود الاشتهاد
الشاهد للمصدر بيانا فتعلق العامل به
واسطة تعلق المصدر نحو ضرب زيدا ناديا له
اي ايقاعا للادب عليه فان زمان وجود الضرب
والتاديب واحد لان التاديب يحصل بالضرب
ويترتب عليه ذما فيل التاديب عين الضرب
فكيف يحصل به واجاب عنه الفاضل القسام
بان هذا هو على احد انحاء الادب وما يليق
بالشخص والضرب سبب وسيلة لكان تنتم
والتصحيح وغيره بالعكس فكر منك لا كر بك
لعدم الاتحاد في الفاعل فتكون المجرور عدة ان
اعني لعدم المقارنة في الوجود وفي بعض الشروح
اي المفعول فيه والمفعول له المذكورين اذا حذف

اذا حذف الجار نصب المجرور ان لم يكن ناصب
الفاعل مرفوع ان كان ناصبه بعض لا يبقى مجرورا لافضا
ولا مسندة اليه بالاستحقاق ثم ان الرفع على الشبه و
وقوعه في الاول فوضح في الثاني لما تقرر عندهم
انه لا ينوب شبه الفاعل الثاني من المواضع
الثلثة التي بالسكون وان يا مشددة ورفع الصفة
فيها فاجاز الجار حذف منها حينما لسخفيف الثقل
الحاصل بالطول فكم مواضع الجار التي بعد حذفي مقدر
الاسم نحو قول القائل عجبت وتوني ان جاء الاعمى
لان مجاوزة الاعمى فرع مجاوزة ان المساجد لله فلا تدعوا
اي لان المساجد لله والتسامي فيها حدا بين المنفذ
ما سمع من العرب فحفظ والا فياس عليهم ابن عقيد
بيان مواضع حذف الجار القياس يعقد فحذف
قياسا او سماعا فالاول غير الاولين من التسامي
والثالث من الضعيف اذ في الاولين لا يبقى مجرورا
اصلا بالاستحقاق كما مر في نحو صوم سفاطة الى المجرور فان
مظهرا عوامل لفظ فيه لزوال كونه مدخول الجار
هو الثاني من الموصول والمظهر وحوان لم يظهر في الثالث
لانه اذا سبق ان كون القياس فيه ذلك فاذا ذهب

الدليل سيبويه لانه الغالب في حذف الجار فينبغي ان يحمل
عليه ما ابهم حاله وذهب الخليل والكسائي فيما ان
النصب بعد الابقاء على ما كان من الجر لان ظاهرهم
حال ينبغي ان يبقى على ما كان بالاستصحاب وان كان
الابقاء فيها ظاهر غير شائع غالبا وقس عليه عالم بظاهر فيه
لمانع اخر من بعض القسمين وهو النصب على المفعولية
او الرفع على النيابة وسيجيء ما ذكر من حذف الجار
وايصال مفاده الى المجرور واظهار الاعراب المحلي فيه
حذفا وايصالا وجه التنبيه بمثال النصب من امثلة
نحو خرج ثلثهم واخذ ربعي من خوده اي من خوده ومثال
الرفع منه نحو لهم حال مستقرة وخلف مستقر اي
مستقر فيه ومستقر فيه حذف الجار ورفع المجرور
واينب مناب الفاعل واستتر ومثال النصب
من ثالث اثنين كثير ومثال الرفع منه نحو انخجل ان
ضرب او الف ضارب وقد يبقى المجرور بعد حذف
الجار بلا عوض مجرورا على شذوذ وان كان الكثير
المواظع للقياس النصب والرفع [illegible] هذا حفص
عند البصريين بلفظه الله فسره والكوفيون خاصوا
عليها سائر القسم ومن اراد التحقيق والتفصيل

ع نسخة بخرجوني

والتفصيل فليرجع الى شرح التسهيل نحو الله ناجز لا فعلن
اي والله لا بحرن بحقق الجار بعد ملفوظين او محذوف ومبقى
عمله نيابة بين بقاء واحد بدون العطف
والابدال او بابقية بحيث نوع مغايرة بهذا من قبيل
اكلت من فوه من تفاحة ونحو فعال بلا نيابة كان
اسهل واولى فيجعل واحد اصطلاحيا بقرينة المقال
تأكيدي بعض شيء ومعناه والمراد به الدال على
الحدث فيخرج الات مبنى للعمل على الافضاء وان
يتعلق احد بنائه المشتغل بالعمل في مجروره عن غيره
وقضى حاجته ولم ينو له اقتضاء فشمل حتى يعمل فيه
بخلاف ما اذا لم يكن كذلك فيه واحد لات احد بنائه
يغني عن الآخر فلا يقال مررت بزيد بعمرو بل
وبعمرو ونحو جعل بدلا كما في الغلط وهو لا يرد
في كلام الفصحاء بخلاف نحو مررت بزيد بل خالد
ونحو نظرت الى الهلال الى قمره ولا يقال مررت بهم
الجمعة بهم السبت بل بقال وبهم السبت ولا يصح
البدل لما مر الاول مثال لكون المجرور من ملفوظين
[illegible] الثاني مثال لكونه من ملفوظ ومقدر
عكس ما بأتي من المثالين قيل لا حاجة الى الثلاثة

او كلام النصف

اعلم انه لا يتعلق حرف جر الا
بفعل بعض متعلقا وامر الا
ة نحو صوران تعلق امرها
به متعلقا ثم تحذف الاخر
بعد تقديره بالاول كما مر فحذفه
ة نحو والله لاخرجن اراد لاخرجن
ثابتا فلا الاولى بعيدة وعزما لا
والله لاخرجن افضل فحذف
الخبر القاضي والمحذوف افضل فحذف
يلزم حذف المتعلق لكنه المقدر
والمحذوف
سهما سالم الزناتي
الفقير عفى

لصوق مرور واحد في حالة واحدة بشيئين وفي
الثاني وجود ضرب واحد في حالة واحدة في زمانين
وهما ممتنعان وفيه انك اردت بالواحد المرة فهو
ليس بمدلول الفعل وان اردت به الجنس الذي هو مدلو
فلا امتناع كما لا يخفى فخلاف ضرب يوم الجمعة
امام المسجد واكلت من ثمره من تفاحه فان المجا
بين في كل منهما وان كانا بشيء واحد الا ان تعلق
بتعانقا بفعل واحد في الاول بالمطلق والثاني
بالمقيد بالوقوع في مدخول الاول في الاول و
بكونه مبدأ لاكثر شيء من الاول في الثاني فكان
الاول متعلق بفعل عام والثاني بخاص فلا
اتحاد ولا تعاقبهما بخلاف المثالين الاولين فان
الثاني فيهما هو متعلق المتعلق بالمطلق كالاول
فيتحد متعلقهما وذا لا يجوز لما تقرر بكذا استفيد من
كلام صاحب الكشاف والبيضاوي والعلامة
التفتازاني ومن تبعهم في تقسيم قوله تعالى كلما
رزقوا منها من ثمرة الآية وقول النافع الاول
ان المجاز بعدم اتحاد متعلق المجازين لان متعلق
الاكل في الاول ظرفية الزمان ومتعلق الثاني ظرفية

ظرفية المكان ومتعلق الاول في الثاني عام وهو ابتداء
الغاية ومتعلق الثاني خاص وهو ابتداء التفاح مع
عدم موافقته لكلام هؤلاء الفحول العظام قاصر
عن افادة هذا المرام في هذا المقام لان المفهوم
من هذا الكلام كفاية مجرد المغايرة على تقدير التمام
مع انه لا يكفي لانه لا يجوز اكلت من تفاحه من شجره
مع وجود المغايرة المذكورة اذ لا يمكن التخصيص
بالثاني بعد التخصيص بالاول بخلاف العكس و
لان متعلق الحرف لا يصلح للعموم والتخصيص ولم
يسمع التوصيف بهما من غير هذا القائل بل هو
وسيلة التقييد متعلق العامل فيدخله التخصيص
كما حققنا والعامل في اسمين بين المبدأ
والجزء الاصل على نسبين ايضا اي كالعامل
في اسم منصوبا مفعوله قبل مرفوعه وقسم
على العكس اي مرفوعه قبل منصوبه القسم الاول
ثانية احرف وتضاعف الشك في اختيار العقلاء
منها ستي جوفا والاحسن والانسب الاحرف
لكنه اراد التنبيه على ان لهذا ايضا وجها باعتبار
ان لهذه الحروف معنى تاكيدا وهو تاشابه

الفعل وعمل عملا الفرق وله افراد ذهنية كثيرة فلاحظ
معه اجمالا او باعتبار انتهاءاته الوحظت مع فرد منها
تباع الكثرة مشتبهة لفظ بالفعل الماضي لكونها
ثلاثة احرف فصاعدا اي لكونها منقسمة الى الثلاثي
كان وان وليت والرباعي كلعل وكان
والخماسي كلكن ونفع او اخرجها اي لبنائها على
الفتح ومنع واسمها لا بالفعل مطلقا لوجود معنى
الفعل وهو الحدث في كل منها مثل التاكيد و
التشبيه والاستدراك والنفي والترجي و
ولملازمتها الاسماء وبالمكتوبة خاصة في دخولها
على الاسمين ولذا عملت عمل الا انه
على عرضها وهو عمل فرعي لبنائها على حرف
في العمل وزيد الرضي بانه مشترك بينها وبين
جادلا المشبهتين بليس مع انه لم تعمل به فيها
والجواب انه قياسها لانتفى الجنس لان في شائبة
وملازمة الاسماء دخل فيها وبالمباني في العمل نعم
عملها الفرق وانما انتفى شائبة لتوا سطة الفعل
عمل عمله الفرق مشابها فلو عمل به فيها لالتبس
الا المشبهة بليس ولم يعكس لان المناسب

فصل الفاضل البهمام
برهم انه لم يجز
عنها الا
بالنبية

بعد ان كان ذلك الفرا
منتشرا او لانه ما
بقي
بلا معدل
خاصة

وبا افعال القلوب
خاصة في العمل
بين المعين فالفاضل
البهمام في حاشية
الفوار الشريفي

وبمكن باد بعد ملاحظة
المشبهة بليس انه النصب
وبانيا الرفع والاصل في
الخبر الرفع ازاد وبانية النصب
الخبر

فانها سبب ان وجب عمل ان اولا لكثرتها وفرعية الثانية
ولكون ما شبه بها ثانية فاصاغيره حرف على الثانية
بلزم حمل مرتبة الفرع اعني لا على الاصل اعني ان و
حمل ما عليها بهذا استفيد من حاشية انوار التنزيل
للفاضل البهمام وقال الرضي الوجه هو ان اقوى
على الفعل يجب للمفعول اذ لا تم رفع الفاعل
ثانيا لانه على خلاف مقتضاه وفي غاية شي
الفعل فاعطى له الذي فيها شبهها على كمال مشابهته له
وقال الفاضل البهمام في حاشية انوار التنزيل
انه لما شبه لها شبها بليس فعطى اعتبارها اولا حا
هو من خواص ليس على النصب وثانيا ما هو مشترك
بين جميع الافعال من عمل الرفع ان وان بها
للتحقيق اي التقرير مضمون الجملة بلا تغيير
في الاول وبهتي الثاني كاسبق وكان حرف
برأسه على الصحيح حملا على اخواته ولان الاصل
عدم التركيب هو لانه اي لانها وشبيه
اسمه بخبره وجامد كان الخبر نحو كان زيد الاسد
او مشتق نحو كانك قائم او تقوم وقال الرضي
اذ لا يسم ولا يخبر به الشيء بنفسه اجيب بان

بان التقدير كانك تخص قائم او يقوم فلما حذف
الموصوف عنيت الغيبة الى الخطاب ولا تجاد انا كان بعد
التشبيه او دعاء او قال الفاضل القصام وليل الرتاج
قوي والجواب ضعيف لان الشخص القائم ان
كان عينا الى طلب فلا يقبح التشبيه وان كان
غيره فلا يصح جعل غيبته له واوجه الاتجاه
ذكر اداة التشبيه لان موصوف الحذف
الا يشترط غيبته وجوده هنا والمص كابن الحاجب
لم يتعرض لكونه للشك متابعة للجمهور او حملا على
التوسع ولكن ابن هشام عند البعض نادر
هو للاستدراك اى لدفع توهم تولد من الكلام
المتقدم دفعا شبيها بالاستثناء ومن ثم قدر
اداة الاستثناء في المنقطع بلكن فاذا قلت
جاءني زيد فكانه توهم ان عمرا لم يجيء كذلك
لما بينهما من الالفة فقعت ذلك التوهم
بقولك لكن عمرا لم يجيء ذكره الرضي وفي الغائص
استدرك الشيء بالشين حاول ادراكه فاتته
ان لكن لذلك لانه على استدراك المتكلم وطلبه
ادراك ما فاته في الافادة حيث اوهم الكلام

هو كون الموصوف
بعضا ما قبل ثم رأيته
وفي كتبه ما يقال خلافه
وفي ذلك وكتبه لك
ما في الهوامش وفي
رجل وفي بهذا الى
الحذف
هود
ناير

الكلام السابق نقيضه فطلب افادته بما بعده
ذكره الفاضل القصام وفسره الفاضل المهدي بان طلب
درك السامع بدفع ما عسى ان يتوهمه ورده الفاضل
القصام بان المستدرك وهو المتكلم هو من يطلب
ادراك ما فاته لا المخاطب ادراك غيره ما فاته واي
وقع بين كلامين متغايرين نفيا وانبانا بعض
فقط نحو زيد حاضر لكن عمرا غايب او لفظا
ايضا كما في زيد لكن عمرا لم يجيء وليث هو علقم
اي لا انثاه وهو طلب عالا طمع فيه او فيه عسر
فيدخل على المستحيل كليت الشباب يعود يوما
وعلى الممكن البعيد الرجوع كقول منقطع الرجاء ليت
لي مالا فاحج به ولعل هو للترجي اي لانثاه
هو ارتقاب شيء لا توقن بحصوله فيصل فيمن
الطمع وهو ارتقاب محبوب كذلك نحو لعلك
تعطف والاشفاق وهو ارتقاب مكروه كذلك
نحو لعلي اموت الساعة كذا قال الرضي ورضي به
المص على ما هو الظاهر او اكتفى بما هو الغالب
حيث لم يتعرض للثاني بناء على ما قبل هو مخصص
بارتقاب المحبوب كما يتعرض كلام صاحب الكشاف

يرتضى
قال يرتضى ما
صحيح حصل الشيء
سواء كان مع ارتقاب
حصوله او لا فيشمل
الممكن المرتقب و
في المحال وغيره كما تقدم
منه
مقصود الفضال تعليقها
لعل نفس نظره

حيث اورد الاشفاق مقابلا للترجي

حيث قال والعل للترجي او الاشفاق قال المحقق
الحقاني العلامة التفتازاني في شرح الكشاف ان
هذا قد يكون من المتكلم وقد يكون من المخاطب
اي الفريق
وقد يكون من غيرهما كما يشهد به موارد الاستعمال
انتهى وقال الرضي ان لعل اذا وقعت في كلام علام
الغيوب تكون لرجاء المخاطبين عنده بسببه وهو
المحبوب لان الاصل في الكلام ان لا يخرج عن مقاصدها
بالكلية وقال صاحب الكشاف ان لعل الواردة
في القرآن قد تكون للاطماع وبينه بما حاصله ما ذكره
العلامة الثاني المحقق التفتازاني انها للاطماع
في محل التحقيق والتعبير عن التحقيق بطريق الاطماع
اما لتبدل على ان المخاطب في اطماع الكريم اياه او ليكون
على راي كلام العظماء وانتظاره ان لا يخيب
على العبادة وقبل انها للتحقيق كان ورده الرضي
بانه منقوض بقوله تعالى لعله يتذكر او يخشى فان
فرعون لم يتذكر واجاب عنه الفاضل التعصام
بان المضارع الواقع للامرين ويحمل اذ خشي وان لم
يتذكر ثم ان العلامة التفتازاني قال لما كان
ما بعد لعل الاطماعية مطلق الحصول وما قبلها مما

كما في الفعل المشتمل اذا
وتحقيقه كلا منهما تعلق
فعل على الشك والابهام
لانه مستحيل في الشك

ان يقولوا اهل الامر
لفظوا مخففة وكونه التوبة
مخففا لكون المخففة بثبوت
واحد منهما في حين بخفيفة بثبوت
واحد منهما لم

فانا سبب ان يعقل بذلك بحيث يكون ما بعدها
بمنزلة الغرض لما قبلها فانه تعالى اتى الانبياء وجاء من
امة العبرة ان لعل قد يكون بمعنى كي حتى حملوا عليه
كل صورة اشتبه فيه الترجي سواء كان الطماعا مثل لعلكم
تفلحون او امثل لعلكم تشكرون ولعلكم تتقون و
روى الحبر في كتاب الكشاف بان جمهور ائمة اللغة
اتفقوا على بيان معناها الحقيقي على الترجي والاشفاق
وبان عدم صلاحيتها لتجريدها عن العلية والغرضية تما
دفع عليه الاشفاق الاترى انك تقول فعلت على
الغرض كي اعوده واخذت الماء كي اشربه ولا يصلح
لعل وقال الرضي الفاعل بالتعليل يطرب ويبعث عليه
وروية هما بانه منقوض بقوله تعالى وما يدريك لعل
الساعة قريب اذ لا يفيد فيه التعليل واجاب عنه
الفاضل التعصام بانه يصح حمله على القرب في النظر
فالمعنى اي شيء يجعلك دارياً بحالها ليحصل قرب
اتيانها في فكرك فيكون فائدة هذه الدراية حصول
القرب عندك فافهم وقيل قد يجيء للاستفهام نحو
لعل زيداً قائم بمعنى هل زيد قائم ولا يتقدم معمولها
اي هذه الحروف عليها لئلا يبطل الصدارة التي هي

اي عدم صلاحيتها للمعنى العلية
والغرضية المجرد عن الترجي

ان وتقابضا فلا تنافيا حرف موصول كان القصد تنـ
ومدخولها صلتها ومنشئ من اجزاء القصلة لانقدم على
الموصل لكونها كالجزء الاخير وقيل لضعفها في العمل
لكونه بالمشابهة وهذا غير ملائم لما ذكره الرضي والفاضل
التصام في وجد الفعل فافهم وفيها صدر الكلام وجوبا اي
الكلام الذي اخذت اي تحكم بخصوصه اذ انه كان زيد
قائم او لا لتقل زيدان عمرا قائم ليعلم من اول الوهلة
انه مبني اي مفيد من اقسام الكلام تاكيدي ام تشبيهي
ام غيرهما واما قولهم الفاضل التصام في وجد وجوب
صدارة ذلك لان المال فاعل لمضمر فيها لانها حرف
تحقيق قال زيد قائم فيزيد يتحقق قيام زيد والفاعل
لا يتقدم على الفعل تنظر فيه غير ان المضمر حينئذ
قائم فيه هذا الاستثناء فيطعا وجوب عدم التصدر
فيها الذي هو المقصود افاده بقوله فلا تقع في الصدر
اي صدر الكلام اصلا اي لا بالنظر الى موضوعها لانه
خرج من الكلامية وصار في حكم المفرد لا بالنظر الى
كلام جعلت معه جزءا منه كما في مثل عندي انك قائم
لان اسمها المكسورة لا يكون الا مدلولا عن الفتحة
فتحفاها وجوز المحلي على سبق اللسان لان المصدر موضع

موضع المكسورة والمذكور بعدها يجوز ان يكون خبرا
آخر او ظرفا لخبر محذوف اي هي كائنة فيك اي يبطل عملها ويدخل حرف على الافعال والاختصاص بالاسماء كما يجيء
الكافة فتلغي اي يبطل عملها ويدخل حرف على الافعال والاختصاص بالاسماء كما يجيء
يختص بها بدونها اذ لا يلزم مما كون مدخولها اسما
للمعمولية نحو انما ضرب زيد ونحو انما زيد ضارب فان
المكسورة لا تغير شيئا من الجملة بل تؤكده وان
المفتوحة مع جملتها اي اسمها وخبرها المسبوكة بها
باعتبار الكون قال الفاضل التصام الاضافة ليس
لادنى ملابسة بل لخصوصية عرفية في حكم المصدر فيؤخذ
من خبرها مصدر مضاف الى الاسم اما في الجامد
فظاهر نحو اعجبني ان زيدا قائم اي قيامه واما في المشتق
فبالحمل في الباء المصدرية نحو اعجبني ان زيدا انسان
اي انسانيته كذا في الرضي وقال الفاضل التصام الخ
ليس بوجيه فانه قد لا يكون الاخذ من الخبر بل يؤخذ
من صفته مثلا ان يضاف احدهما الى الاخر وهو
الى الاسم كما في قوله تعالى ذلك بانهم قوم لا يفقهون
اي بانتفاء فقاهتهم وقد يؤخذ من الجزء المصدر
مضاف الى المضاف الى الاسم ومنشؤ دفع ان زيدا ان
تقطر بتركك ابوه اي تذكر ابوه اياك على تقديره

Uploaded to Wikimedia Commons by Sarah Ahmed

اعطائك اياه وقد يؤخذ من جزئه مجيد ركذلك
مثل بالفتح ان زيدا ابوه قائم فقام ابيه ومن ثمة اى
من اجل عدم تغيير المكسورة وتغيير المفتوحة وجب
الكسر في موضع الفعل الاصل اما جامع المصدر او اصر او
الجمع على طبق قولك والفتح في موضع المفرد فكسرت
ان اى كادتها بهذا جبر في موضع الامر وهو الطبع
منها كما قرر في محله فاله الفاضل القصام في الابتداء
اى حال كونها في ابتداء الكلام ولو تقديرا بان
يكون ما بعدها فاخر قوله تعالى ولا يحزنك قولهم ان
العزة لله جميعا وجه الكسر هناك ان زيدا قائم او
في جواب القسم لانه جملة مستقلة لانها حلفا للكلام
والمبرة اذا لم يكن في خبرها لام فانهم يجوزون الفتح
فيح نا ويلزم بالمفرد واستبعده الرضي بانه لا يقع
المفرد الصريح جوابا للقسم فكيف بقول بخو والله ان
زيدا قائم وفي الصلة لانها لا تكون الا جملة كما في نحو
قوله تعالى واتيناه من الكنوز ما ان مفاتحه لتنوء
بالعصبة وفي الخبر عن اسم عين لانها لو فتحت لصح
الحمل بخلاف الخبر عن اسم معنى فانها تفتح نحو علمي
علي انك قائم كما تكسر نحو العلم انك حسن نحو زيد انه قائم

انه قائم وفي جوابه دخلت فيها على خبرها اى ان لام
الابتداء لانها التاكيد معضون الجملة كما لمكسورة فيكون
موضع الجملة وفيما لم يدخل على خبرها اللام نفتح كما يجئ
نحو علمت ان زيدا قائم وحال كونها بعد القول
اعرى عن النقض لان تعلق القول بجملة انما هو لكونها
نبا فلا ينصرف في مضمونها مع انها مفعول له لان
مضمونها انما اى باعتبار لفظها فهي بالغيا من الى
مفعولا باقية على حالها ولان لا تنصرف في قوله مفعولة
لان مفعوليتها انما اى باعتبار مضمونها وانما قال
اعرى عن النقض اذ لعلم بعد عنه كما في حكم افعال
القلوب متعلق بعدع نحو علمت ان الله واحد بعد
حتى الابتدائية اى التي تبتدا بها الكلام قيد بها
لان العاطفة انما تكون لعطف المفرد على المفرد
والجارة انما تدخل على الاسم صريحة او حكما نحو انه
بعد حتما نحو انقطع الحاج حتى ان زيدا يقول وجه
الكسر هنا انها بعد حروف الشرط بعد سئل ثم قيل
وغيرها نحو ان زيدا قائم ان قال زيد قائم
او ازيد قائم وبعد حروف الافتتاح اى حروف
تبتدا بها الكلام وهي الا واما وقد تقدم ثم انها

عند عشرة ومن كان فعلا نحو يقوم او زيدا ما قام ابوه او شبيها
بالفعل قال الرضي اي بالمشتق نحو اجالس طالق زيدا قائم اي ثابت
ان زيدا قائم بعد على وفق ما قاله الرضي ان صلتها ماض
شبه او مبني لم يخالسا وان قصد به على الاستقبال في الا
غلب فيه مدة بثبوت قيام زيد واشارة الى توسيطه
ما ومعمول خبرها وبعد حرف الجر نحو عجبت من انك
قائم فلزم كون ما بعد ما مفردا وبعد حتى الحا
طفة للمفرد على المفرد وهذا بيان للواقع لا انها لا
تكون الا العطف المفرد كما صرح به العلامة التفتازاني
في المطول وعلى انه يجب ان يتصل شرح لب الالباب
مع الاشارة الى وجه الفتح بعد الجر او احتراز عن
العاطفة للجملة على ما يشعر به نحو عجبت من ما قام زيد
بحث العطف وكلام العلامة المرتضى قبل التسبيح
المذكور والتنبيه على ما قبل هو الاول لان شرط
العطف بحتى الذي ذكره في تلك الاتحاد في الوقوع
لو تم الثاني لكان ما بعد حتى مجرورا بالاضافة
فافهم نحو عرفت امورك حتى انك عالم وبعد
مذ ومنذ الاسهل له خول الجر فيهن في حرف الجر
لا انها حينئذ يكونان مبتدأين وان مع جملتها خبرهما
كما توهم

بتقدير زمان مضاف للفعل الحي والمضاف اليه للاكون
الا مفردا فيشمل نحو ما رايته مذ انك قائم وجب
جاز التقديران اي بتقدير كون ان مع جملتها جملة
وبتقدير كونها مفردة والمراد بالجواز ما يجامع
ترجيح احد الطرفين لان الكلام عن الحذف الراجح وكون
الفاضل العصام جاز للامران اي الكسر والفتح كما في
وقعت بعد فاء الجزاء او اذا الفجائية نحو ان يكرمني
فانى اكرمه او اذا اني اكرمه فان كسرت وهو راجح
فاما قبلها فانا اكرمه فاعرف ان المكسورة لا تقع
وان فتحت فالفتح فاكرمه اياه فاما ثابت فان مع
جملتها مبتدأ محذوف الخبر على وفق ما ذكره الرضي
وقال الفاضل العصام فيه ان تقديم الخبر هنا واجب
فالفتح فثابت اكرامي اياه ثم قال وصحيحا بحث ان
تقديم الخبر قد وجب لدفع الالتباس بين المكسورة
والمفتوحة بنبغي ان لا يجوز حذفه فلا تعرض من
التقديم وهو دفع الالتباس يفوت به وجوز الفاضل
الجامي كون التقدير بقدر اوانى اكرمه فيكون الحذف وجه
مبتدأ او خبرا سيجيء ورده الفاضل العصام بانه يستلزم
الحذف قبل الجازم وانه لم يعهد بعد الفاء الجزائية
في المشهور

على اول مفعوليه وتاء فعل ضما على ثانيهما وتنصب او
لسقوط العدم المانع لزم ان يجب الثاني اذ بها الامتناع
الا قصار كذا في الرضي وتخفف المفتوحة فعل اي
المفتوحة المخففة في ضربان مقدرة وجوبا لانها اذا
سبقت بمثلها من المكسورة المخففة جوازا ولم يجب
عملها في ظاهر فقدر ثقيلة عملها وجوبا لئلا يلزم ترجيح
الاضعف وتتميم حيث ان يكون قبلها فعل من افعال
اليقين حقيقة كاعلم والتبين او حكما كما تقدم يقين
انها اذا كان قبلها فعل يلزم ان يكون ذلك الفعل
منها فلا يرد مثل قوله تعالى واخر دعوهم ان الحمد لله
رب العالمين وما سبأتي من قوله تعالى وان عسى
ان يكون وغير ذلك ولا يخالج في الذهن الى تقديم
حمل اللازم على المتعدي اذ اللزوم لهذا يستفي التخفيف
وهي وان لم تقتضي عمل الا ولوية اذ الاستراحة
بشهادة الاستقراء ثم التي كان قبلها الفعل المتصرف
غير دعاء وغير جامد بمجرى التخفيف في انه يجب باجتماع
عدم سبق التثقيل نحو علمت ان زيد قائم اذ قائم
ونحو اعلم ان زيد قائم فيجوز دخولها على الفعل ملفوظا من افعال
اليقين او لا متصرفا او لا غير دعاء او دعاء الذي يجوز

اي يجوز كون مفسر غير الشان المقدر جملة فعلية
مطلقة كما يجوز كونه اسمية او كونه اما اسمية
او فعلية كما صرح به الرضي فليس معنى الاحتمال في
المفتوحة بعضا في المكسورة فافهم ويلزم مهما يكن
الفعل المتصرف غير المنفي والدعاء اي مع دخولها
عليه وقبلها فعل اليقين بغير نحو الا نظن حرف نفي
لا وما ولن ولم ولما وان نحو علمت ان لا تقوم
بالرفع اي انك وقيت ان ما تقوم وقوله تعالى
الم يحسب الذين يقدر وقوله تعالى الم تر
بربك احد وظننت ان ما تقوم وعلمت ان ان تقوم
او التبين نحو قوله تعالى علم ان سيكون او سوف
كقوله واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف يأتي كل ما قدر
او قد نحو علمت ان قد يقوم ليكون كل منها كالعوض
عن الاخر وقيد وللفرق بينها وبين التي هي
فان اخر الحروف لا يقع بينها وبين فعلها لانها
معه بتأويل المصدر والفصل بينها وبينه لا يجوز
ولانها لضعفها لا تقوى على العمل بالفصل لانها
فانها لكثرة دورانها في مواضع لا يدخلها احد

الى انك فابوحتى ان اقرّ به وعن الحقيقة ولن
اصلا لاكم عند الفراء بدل الالف فى احد هما قولنا
وفى الاخر بها ولا ان عند الخليل كابين فى اى شئ
وحرف برأسه عند سيبويه وهو الظاهر افلا وجه
لرده الى صل ولو رد فالظاهر ما خطر بالبال ان اصله
لا الحجية النون المخففة لما اكيد صار لن كما قاله
الفاضل التعصام هى التى المؤكد فى الاستقبال لا
الموجبة كما زعم المحرفة بقوله لا فلن ابرح الارض
حتى يأذن لى ابى لانّ حتى للانتهاء وهو ناقض
الشأ بسد قال الفاضل التعصام ولا يكون الفعل
معها دعاء اذ لم يستعمل فى الدعاء غير لا من حروف
النفى ويجوز تقديم معمول معمولها وكى اى للتسبيبية
ما قبلها ما بعدها كما يجب الخارج او تسببية ما بعدها
ما قبلها بحسب الذهن او سببية كل منهما للاخر
باعتبارين نحو اسلمت كى ادخل الجنة فتحقق
اللام فان تقدمت كما فى قوله كى يقتضى برقة
ما وعدنى والا لام بدل وان تاخرت كما فى قوله
مثلى لكيما انا سواعلى فانكم فكى بدل وقيل ناكيد
فى الصور بحيث وقد يذكر بعدها ان نحو كى

بان يكون تحقق ما قبلها
فى الخارج سببا لما
بعدها

بان يكون نفسه ما بعدها
سببا لما
قبلها

نحو كى ان تقوم فتقبل سى زيدة وقيل بدل منها وقيل
هذا على انك تجعل المضارع مصدرا وقد يجعل عليه ما قبله
فيقال كما يضرنا بالرفع فضل ما كافة وقيل مصدرية
كى عاملة والمضارع المنصوبة لا يتقدم معمول معمولها عليها
ذكره الفاضل التعصام واجازه الكسائى على ما فى شرح
واذن عند سيبويه والمبرد عن الفعل بقدير ان
بعدها وكتبها بالنون مطلقا حتى على ما نقل
عن المازنى انه لا يصح الوقف عليها بالالف
لكنها حرف فاكان وهو الصحيح عند المتاخرين وما
نقل عن الفراء انه قال اذا نصبت كتبها بالنون
لئلا يلتبس باذا الزمانية واذا اعملتها فاكتبها بالالف
اذا الاصل يعتبر بها عنها فمبنى على ما نقل عن المبرد
انه يجوز الوقف عليها بالالف والنون اختيارا ش
كى على عكس ما فى الكافية المطول بحتها الا تشترط
عملها بستة وط خلافا لكى اى الشرطية والجزاء فى الغالب
مثل اذن اكرمك لمن قال ساتيك فهو جزاء وشرط
كانه جواب لقوله وشرط عمله وجوبا او وجوازا صراحة
الامكان العام ان يكون فعل الدخول عليه مستقبلا
حالا اذا الغالب فى اذن مقتضى الشرط والجزاء والاصل

والغالب فيهما الاستقبال واذن عامل ضعيف
فلا يعمل الا على حال اغلب واخوى قيدنا بالغالب
اذ قد يجرد عن الشرط كقوله تعالى فعلتها اذا وانا من
الضالين وقد يكون ان في الماضي كقوله تعالى ان كنت
قلته فقد علمته فظهر ما في قول من قال لكونها جوابا او
وجزاء وهي لا يكنان الا في الاستقبال وقد تقدم اصلا
او كما على ما قبله الفعل غير منفي بما فيدخل بين للفعل والفاعل
القسم والدعاء والنداء ليس بمثل ضعيف واما بها نحو اذن
والله او رجلت الفعل وبازيد اكرمك فلا كقوله وايم
ولا يصح هذا في اخواته وان ارتبط الحال او اعتمد فعل
على ما قبل اعتماد كما علا بان كون خبرا عنه او جوابا
بالقسم او الشرط قبله فافهم حصره الاعتماد بحكم الاستقراء
في هذه الثلاثة او فصل بغير ما ذكر هو بعمل اما على التقدير
الاول فلعدم كونه على حالة الاغلب وقد مر انه لا عمل
الا فيه واما على الثاني فلضعفه وخطوبته بوقوعه بين
متصلين والاتي المضمر على ما قبله سابق عليه حكما او
لضعفه لا يعمل في السابق ولو حكما فيلزم منه عدم عمله
في السابق حقيقة بالاولوية فلا يرد اعتراض الفاضل

الفاضل العصام بان ما ذكر يقتضي نحو اكرمك اذن
فاذن لم يعمل مع اجتماع الشرائط وهو فيه واما على الثالث
فلضعفه وجود المانع نحو اذن اظنك بالرفع
كما ذهب اليه من قال قد مر ان هذا القول مثال لما ارتبط به
الحال ونحو انا اذن اكرمك بالرفع لمن قال جئتك
سائلا لما اعتد ونحو والله اذن اكرمك بالرفع
ونحو انا اذن اكرمك بالجزم ونحو اذن زيدا نضرب
بالرفع قال الفاضل العصام وقد يكون ما يجعل ما بعد
اذن جزاء الى في كلام المجيب بمنزلة سلمت اذن
ادخل الجنة فانه جواب لمن قال اريد ان ادخل الجنة فاذن
الجزاء اسلامه واما اذا اعتمد اعتمادا ناقصا كما اذا
وقع بعد القاء او الواو نحو ان تاتني فانك فاذن اكرمك وانا اذن اكرمك فيجوز اعمالها بناء على ضعف
الاعتماد لاستقلال المعطوف لاذ جملة
والفاء حاجبان على وجود الاعتماد في الجملة وضعف
العامل والحال ان اعتماد الناقص يمنع وجوب العمل
لا جوازه ويجوز الاضمار ان قد خلص حاضة او حال
كونه مفصولا من بين النواصب بجوز الاضمار فيها
مرارا اصلي في هذا الذي فينتصب المضارع بنفسه اي
بان الناصب بشرط ان يكون بعد الفاء والواو لان

العدول عن الرفع الى النصب لبيان شدة من اول
الامرانة قصد بخو لها من العطف الى السببية لان
تغيير اللفظ يدل على تغير المعنى ودن يكون قبلها
ما ينع عن احتمال كونها عاطفة ظاهرا وهو الانشاء
لكمال الانقطاع وفي المثال اشارة الى جهتين الشرطين
وهو اما امر نحو زرني فاكرمك اى ليكن منك
زيارة فاكرمك مني رغاية فكون الفاء عاطفة في الاصل
هذا على ما هو المشهور وقال الرضي التقدير زرني
فاكرامي ثابت بخذف الجزء وجوبا لان ما بعد
الفاء جواب وهو لا يكون الا جزء والفاء السببية
لا يكون لعطف المفرد بل لعطف الجملة على الجملة
قلة وانما وجب الحذف لان الفعل اذا التزم فيه
حذف الشرط ان كان مستقبلا للابتداء لم يظهر فيه
الا بتداء حتى الظهور فلو ابرز الجزء كان كانه اخبر
عن الفعل وانما نحو لهم تسمع بالمعيدي خير من ان
تراه فشاذ وبهذا كان الجمهور حكموا بكونه جوابا
مع كونه في نفسه بالمفرد عندهم نظرا الى المآل لان معنى
هو ائتني فاكرمك ان تزرني اكرمك كما لا يخفى
وقال الفاضل التحرير اعلم ان المنصوب بعد الفاء

انما قال ظاهرا لانه يجوز نصبه
بالاضمار على الانشاء اذا لم يقصد
عطف الفعل على الفعل
لكنه خلاف الظاهر

وقال النصب بان مقدرة
لاجتماع العطف على الجزاء
ان قصد

بعد الفاء في غير النفي ينجزم بعد سقوط الفا فتقول
في زرني فاكرمك زرني اكرمك بالجزم ولا يعطف
المجزوم على المنصوب بعد الفا بخو فاصدق واكن
او تمنى نحو لا تنهني فاشتمني فاشتمك اى لا يكن
منك شتم فضرب مني وقد يجمع فيهما الدعاء بخو
اللهم اغفر له فاخوز ولا تذا خذني فاهلك والحق
الكسائي بالامر الدعاء على لفظ الجبر نحو غفر الله لك
فدخل الجنة واسلم فدخل بعطف الامر بخو عليك زيدا فاكرمك
والامر المقدر بخو الاسد الاسد فينجو فوائده ابن مالك
في مثل نزال لانه في حكم الامر في الاطراد ولم يرض به
الجمهور لانه يبقى او نفي وهو في حكم الانشاء في استدعائه
جوابا بخو ما تاتينا فتحدثنا اى ما يكون منك اتيان
فتحدث منك تحدث بجزء بخو ما تاتينا فتحدثنا
ولولا النفي لاستدعاه نفي فعل بخو لولا انزل
عليه ملك فيكون معه نذيرا والتمني بخو ليت لي مالا
فانفقه اى ليت لي ثبوت مال فانفقه فاصبني بالنصب
او عرض بخو الا تنزل بنا فتصيب خيرا اى الا يكون
منك نزول فاصابة خير منا او استفهام بخو هل
عندك ماء فاشربه اى هل يكون منك ماء فشرب مني

وانما كان مقصوده بيان غايتها ان منتهى الانشاء
والشرط علم بوقف استقلال تلك المواضع على ما هو
واجب في بعض الرسالة والجازم خمس عشرة كلمة اربعة
منها حروف تجزم فعلا واحدا اذا لم وما ولما التي
لنفي الماضي بعد قابلها الماضي من وقت الاستعمال الى
وقت التكلم والمتوقع كبتراد ون الاولى ولام الامر
احتراز عن لام الجر ولام الابتداء والنهي كالطلب
اي لطلب الفعل بالترك استعلاء وخضوعا
او استواء فيدخل لام الدعاء والالتماس لانهما
واتما عمل كل منها الجزم لمشابهته بان في الاختصاص
بالفعل وفي طلب شيء مدلوله واحد عشر منها
تجزم لفظا فعلين ان كانا مضارعين وان كانا
ملفوظين فمحلا وان احدهما ماضيا فلا جزم الا في واحد هكذا
ستعلم الجزاء اي الجزاء على ما في القاموس
فالمعنى كلم يقتضي الجزاء فالاضافة الادنى الى الشرط
فليس فيها تغليب الجزاء على الشرط قال العاصمي
اتصام وهي ان هي الشرطية سكن بها لانه خبر لا لفظ
الشان والجزاء جي بطريق الشرط من حيث انه
يتبقى على الاول اي بتقدير الجزاء على الفعل فان لا

فان لاقتضائه اياها وجعلها كشيء واحد المقتضين
طولا في الكلام على الازم تخفيفا وكذا التعبير الاباقية
لمقتضيها مقطعان ما سبقها اباء في الابهام وحبسها
لا تجزم بها الا ما وهي كما فهم من اضافة لشيء اليه
ان الشرطية المحتملة للوجود والعدم في الابهام و
حبس مقتضيها سماه وان تجزم بها وجدتها هي
ليست بكافة قبل من بدة لزيادة الابهام وذكره بعد
بعدها ليثبت الجزم بها بطريق الاولى واتى كلب
من بعض القلائة للمكان واذا ما خال السيرة
ما عابت احد من النحاة انشئت الا سيبويه و
اصح به وهي حرف عند غير مركبة من كلمتين
بل هي فجعلها كان مدها فعلي وقال المبرد اي اذ انظر فيه
كفيها اتباع ما حض طلب الضافة وتبعها للشرط
كما صاحب وجعلها بمعنى المستقبل وجازمة
ذكره الخاصي العصام والمصنف اختار ضعيفها
قال للتزمان واذا ما لا يجزم بها الا على قلة بسبها
لان في الاحتمال فهم المقطع المنافي للابهام الا انه
فاحتمل الامر المقطوع ان يقع على خلاف ما يتوقع
لعدم المنافاة الحال لتاجز فتبعها حتى ان يجزم بها

قما بسبها ليت كسائر
سائر اسماء الشرط
لان الموضوعة علا بها
من حيث ان عموم ذلك
لا سما كما حتمال الوجود
والعدم في مدلول ان
فانه يقع عمومها

وقوع ما انكفّ عن الاضافة كما في حيث وشبهه
ما الزائدة لزيادة الابهام وبدونها موجود تسهل
الابهام كل حين مع منعه منفذ بان ومعاذ يفيد حالا
ولذا لم يذكره سيبويه فقال بعض الكتل اصلها الحين يا خبره ما
الزائدة لزيادة يفيد الابهام فانقلب الفها هاء
لاستكراههم تتابع لفظين وقد يركب مع بعض
اكيفيه وهالاته وقال الفاضل [illegible] كان الخبر
نحو لات حين مناص كما وحين حيث جعلوا حين
اقتضته الكلية منها وما في التسهيل انه قد يجر ظرف
زمان وهو قوله وما كمن يا ابن عبد ود فبنا فلا طلا
نجاف ولا افتقار ومن واي مع ما وقد ونها للاستفهام
ويجوز اضمار ان خاصة لاصالتها في هذا النوع
فيجزم المضارع بها اي بان المقدرة بعد الا لفظا
بدون الفاء ونحو زرني اكرمك اي ان تزرني اكرمك
فان المطلوب بزرني الزيارة وفائدتها الاكرام
واي تصلح للتبيين لروقها او وصافة ان مع
الفعل لما خوذ من زرني فعل الاكرام جزاما ويجوز
بعد المقدر نحو الاسد الاسد بنصب وبعد اسم فعل
نحو نزال فانك وبعد الفاء على لفظ الجزم نحو

نخ غفر الله لك ندخل الجنة وان لم يجز النصب بعدها
عند الجمهور لان نصب الامر كالف في الجزم بخلاف
النصب فانه يكون مع الفاء وما بعدها غير منقطع
فلا يكون وحده دليلا على اضمار ان فلا بد من
صريح الامر ونحو دعوة بيضة الفاء وكذا بعد باسائر
ما ذكر فان المغفر غير التي فانه خبر لات فلا بد
فيه من الشرط وفرغ من التشبيه اراد ان يشرع
في الحالية وقال والعامل الحالية ما لا يتوقف الحال
عليه على السماع بل يكون ان يذكر في بيان كلية
قاعدة كلية اي قضية كلية قضية كلية يعرف منها
احكام جزئياتها موضوعا بان يجعل في الكلية الجزئي
موضوعا في الصغرى وتلك القاعدة كبرى موضوعها
غير مقصور افراده في عدد بخلاف السماعي كما
عرفت ولا يقره اي كونه قياسيا اختصاصه ببعض
الاحكام مثل كون صيغة سماعية كما في الصفة
المشبهة واسم الفعل ومثل عدم التصرف فيه كما
في افعال المدح والذم وعسى ولبس في
معمولها بالتقدم والفصل كما في فعل التعجب ومثل عدم
النصب المفعول به كما في الفعل اللازم ومثل

مع بخلاف على نسخة
نخ فوز تعالى ولا يفوز
فتدبر منه

سماعا اذا ورد ان يعرف
ان ضرب مثلا يصح ان
يقول انه فعل وكل ما يصح
ان فاعل يصح ان فعل
ضرب يصح ان فاعل

ا دعاء كما في افعال المقلوب ومثل التعجب كما في كل
فعل قابلي ومثل الاصباح للمنسوب كما في افعال
الى قبيلة ومثل عدم كما في افعال السلب وغير ذلك
ولا شك ان اكثر كل منها بخصوصه لا يتوقف
على السماع وانما الموقوف عليه الاحكام المذكورة
فلا ينبغي ان يجعل بعضها سماعيا كما جعلوا ان غير
محصور فيما ذكروا بل قد زاد عليه المحققون ان اكثر
كثيرا كما سنقف نحو كل شيء يرفع الفاعل
فان افراده موضوعها وان كانت محصورة بحسب
الصيغة لكنها غير محصورة بحسب المادة بخلاف
السماعيات فان افراد محصورة بحسب المادة ايضا وان
لم يعد الاول الفعل مطلقا فعل فعل لازما او متعديا
متصرفا او غيره فعل غلب او لا يرفع مفعولا واحدا
سببيا فاعلا اذا سالت النسبة الى المرجوع ما هو فاعله
في معنويته وصفا فلا يكون بدونه ومبنى الفعل على
الاقتضاء وينصب معه ان كثيرة مفعولا واحدا غير
كالجزء والكل والتمييز وذلك متعلق مفهوم بها
لكن الازم لا ينصب المفعول به بدون حرف الجر
كما يصح به ويجوز تقديم منصوب عليه مقدرة في العامل وما

[illegible]

في العامل وما يجيء من عدم جواز التقديم فيحالا استثناء
وهو على نوعين لازم ومتعد فاللازم قد يكون
مشهورة وجودها ما يتم فاعل يتم فيه اي ضمام معناه
بغير ما وقع عليه الفعل اي بلا حاجة الى مفعول صريح
نحو قعد زيد ولا ينصب الازم المفعول به بغير حرف
الجر لعدم الاقتضاء بدونها فمنه اي اللازم افعال المدح
والذم تصرف حيث غلبها اي افعال موضوعة لانشاء
وهو الاظهر على ما ادعاه الفاضل القصام او مشهورة
بهذا الاطلاق على ما قاله الفاضل الجامي ولا كان وشبهها
معدودا من اللغة ومن لفظها ايضا على الاول والمحتاج
اليه ايضا معرفة الاصطلاح ليتوسل بها الى معرفة الاحكام
المختصة بها وللمتكفل بيان الافراد استغنى بالعد عن
الحد ولما كان بعض الافعال غير متصرفة
بالولها احكام مختصة فذكر اعدادها بعضهم من التمامي
قال فمنه اشارة الى بعض الفرق وغيره كالمرزوقي وهي
اي افعال المدح والذم مبتدا خبره وقع وما عطف عليه
الكائنة اي الواقعة صفة لانشائية وقيل حال والعامل معنى
الفعل المفهوم من نسبة الجزائي للبداورة بان الخبر
المجرد مثال الخاص والبعض تزيين وتعجب الى جواز ما

من الجزء جماعة من النحاة منهم ابن مالك جوزوها البتة وجعلوا الفاعل ما ذكره بكن ان يجعل نعم منبهاً ثانياً بتقدير منها جنساً والممدوح حالاً من فاعل المؤلف او العكس والوجه الاول بسبب الكناية للذم وهما اصلان في الباب فلا افادة هنا شرطها من حيث الاصل ان يكون الفاعل اي ما علمها معرفاً باللام للعهد الذهني فيكون اشارة الى واحد غير معين ابتداء ليصير مفسراً بذكر المخصوص فيكون في الكلام تفصيل بعد الاجمال فيكون اوقع في النفس وقبل للجنس وقبل للاستغراق وردّ الرضي بان علامة صحة وضع كل في موضعه ولا يصح ان يقال نعم كل رجل زيد فقال الفاضل التفصام ان ذلك مشترك بين الثلثة اذا لا يصح ايضاً نعم جنس رجل من حيث هو هو او في ضمن فرد ما زيد والحق لانه يصح الحمل على كل منها باذعاء ان طبيعة وجود اتحد مع بمنزلة الجنس من حيث هو هو او في ضمن فرد ما اجمع الافراد اذ متى وجد معه لا مغايرة بينهما اصلاً لا جزء من مثل ما يحمله الجنس او كل من افراده من المناقب الثلاث وباعتبار ان الجنس قد ضمن اي فرد فرض الفضل الا فراد الا اياه فاي فرد فرض ضمنه هو واختار الفاضل ان الان

والوجه ان يجعل [illegible] المعرف كالمنبر فالمخصوص [illegible]

لان كلا من الجنس والاستغراق لكونه معرفة يفوت نوعا من الابهام فلا يلائم المقام او مضافا اليه اي الى المعرف باللام ولو عاد بسط ولو اريد هذا في المعرف باللام لاستغنى عن قوله هذا هنا في حكم المعرف باللام او مضمراً مميزاً بالنكرة اي مفسراً بنكرة منصوبة على التمييز ليحصل البيان اولا اجمالا وثانيا تفصيلا بذكر المخصوص ثم العامل في التمييز المضمر لانه لا بد ما في حكم اسم نكرة ثم بالمنصوب وبذكر بعد ذلك الفاعل الموصوف بما ذكر من حيث انه موصوف على ما هو مقتضى اسم الاشارة ولذا ذكره في موضع الضمير المخصوص بالمدح والذم لانه للتعيين بعد الابهام فلا بد ان يذكر بعينه على ما هو الغالب وهذا لجملة على الجملة الاسمية لا على موصول ان فافهم وبما اشرنا من ان اشارة الاشارة ظهر عدم الاستقامة فيمن قبل نعم رجلا بزيد بان المخصوص قد مذكور بعد التمييز لا بعد الفاعل فلا حاجة الى ما ذكره الفاضل التفصام من ان المراد ذكر بعينه ولو بالواسطة حال كون ذلك المخصوص مطابقا في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والجنس للفاعل المعهود الذي هو التمييز

من ان المراد بذكر المخصوص بعد الفاعل كونه مذكورا بعد الفاعل المميز بنكرة

بانكروا اظهر لعلم بتعبر لكون المبادر منه الذات لا باعتبار
الوصف فلا يرد مثل نعم رجلا الزيدون ونعم امراة
هند بان المخصوص فيهما غير مطابق للفاعل الذي هو
المضمر المفرد المذكر لانه وان كان غير مطابق له بالنظر الى
مجرد الذات لكنه مطابق له من حيث انه مفسر بالجمع او
المؤنث لوجوب الاتحاد بين المفسر والمفسر لم يظهر
بالبيان اسم الاشارة كما سبق لانه بنعم بعلة الوصف
المذكور للحكم وهو المطابقة وعلة الاتحاد الوصف
المذكور بخلاف ما سبق كما اشرنا اليه ولقد احسن في
العدول عن قول ابن الحاجب مطابقة الفاعل
فافهم واما المخصوص مبتدا وخبره جملة
عليه او خبر محذوف هو مثلا مستانف فما قيل
من ان هو في هذا يكون جامدا وعلى الاول جملة
نحو نعم الرجل زيد مثال ما كان الفاعل فيه معرفا
باللام وذكر بعده مخصوص مطابق له في الافراد
ونعم علما الرجل الزيدان مثال ما كان مضافا غالبا
بلا واسطة والمخصوص مطابق له في التثنية ومثال
المضاف اليه بهانعم فرس غلام الرجل هذا قيل التعاريف
اللام اما باعتبار العهدية ولا اشتمال معدوليها على

على المبتدا وورد انقص بانه لا يتحقق في المضمر المجتبر الذي
هو سبهم غير عائد الى شيء واجاب عنه بعض الفضل
بانه وان كان كذا الا انه مع تعبيره كان في حكم اللام
فيكون رابطا وقال الفاضل التعصام الرابط ادعاء
كون الفاعل عين المخصوص ونعم رجلا زيد مثال لما كان
الفاعل مضمرا مجتبرا بنكرة والمخصوص مطابقا له في الافراد
وهذا القبيل لا يكون الا مفردا مذكرا ولون التجبر
على خلافها كما المخصوص كما مر مثاله وما لان الابهام
في المفرد المذكر اكثر فما يدل على العدد والتانيث
وابهام الفاعل مفصود في الباب وقد يحذف
المخصوص اذا علم بالقرينة كقوله تعالى انا وجدناه
صابرا نعم العبد اي ايوب عليه السلام بقرينة ان الكلام
في ذكره عليه السلام وقد يتقدم اي المخصوص على الفعل
بناء على ان الاصل في المبتدا التقديم وناخره في
الاغلب لكونه بمنزلة البيان والتفسير هذا يؤيد
كونه مبتدا كما لا يخفى ولذا اختاره اغلب نحو الزيدون
نعم الرجال وساء عطف على نعم اصله سوء بالضم
فنقل الى فعل بالضم فصار رفاصرا ثم تجعل مثل بئس
مضارعا جامدا هو مثل بئس في افادة الذم والشرائط

والاحكام مثل قوله تعالى سأصرف عن آياتي الذين يتكبرون اى مثلهم محتذا بامثال حبتر كخزف اى صار حبتر كالخانة للخزف وفاعله ذا من اسماء الاشارة التي هي من المبهمات لما عرفت ان الغرض في الباب الابهام اولا والتفسير ثانيا وفيه رد لمن زعم ان فاعله هو المرفوع بعده وانما منعه ان حبتر ابتدائية فعل لان مشتقة الاشتراع جعلناها كلمة واحدة وغلب الفعل المتقدم على الاسم وازال اسميته ولا يتصور هذا بان ينفرد فاعله او فاعله او فاعله بان يثنى او يجمع او يؤنث ليطابق المخصوص الذي هو احد هما كما هو مجرى الاستثناء كذا ذكره الفاضل بعض الشراح ان المعرف المذكر اول على الابهام الذي هو المخصوص في الباب لدلالة غيره على معنى زيد بخصوصه الابهام فلا يقال حبتر الزيدان ولا حبتر اولاء الزيدون ولا حبتر انه على حبتر الكل وتوكيده اى حبتر او فاعله او ذا المخصوص بعدية غائية المخصوص نعم وبئس على ما ذكره الفاضل او بعدية مطلقة فلا يجوز تقديمه على حبتر ارتباطا على ما ذكره الفاضل التصام واعرابه اى مخصوص حبتر كما مر آنفا

كما مر بخصوص نعم في ان رفعه على الابتدائية الخبرية لحبتر اكما زعم العيني وابن السراج ومن وافقهما لزعم ان شدة امتزاج حبتر مع ذا جعلتها اسما لغلبة ذا الشرف على الفعل فصار بمنزلة اوجه الرجل فوت الفرس كما في الزعم المتابع نحو حبتر اربد الفعل المتقدم ما فعل لانهم فسروا اى فهم من قوله بغير ما وقع عليه الفعل وهو بطلوب المفعول به الصريح خرج به الفعل القاصر غاية وان كان مما لا يتم فهم بدون الخبر لكنه ليس فاعلا وقع عليه الفعل كما لا يخفى عدل عن التعريف بما يتوقف تعلقه على متعلق لمرة الرمي بانه يدخل فيه مثل فيه زيد تمالا يسمى لانه لا ينعقل الا بما هو منسوب اليه مع كونه من اللوازم وان اجاب عنه الفاضل التصام بان المراد بما ينوقف تعلقه على متعلق ما اعتبر في مفهومه منسوب يقتضي ذكر متعلق بخصوصه وفي مفهوم مثل ما ذكر لم يعتبر هذا النسبة بل اعتبر فيه ما يتعلق به تعلقا اجماليا فلا يدخل لان هذا مما لم يعتبر به الحد والحمل على الظاهر واجب فيه وهو اى المستثنى على ثلثة اضرب الاول مفعول واحد نحو ضرب زيد عمرا ويجوز حذف مفعوله بقرينة نحو ما ضرب

كقوله تعالى ابعث الذى بعث الله رسولا اى بعثه و
وجد منها لو منويا فيجعل كاللازم فلا يحتاج الى قرينة
نحو فلان ياكل ويشرب اى يفعل الاكل والشرب
والثانى متعد الى مفعولين وهو على ثلثة اقسام
القسم الاول منها ما كان مفعولا الثانى مباينا للاول
اى لا يصدق احدهما على الآخر نحو اعطيت زيدا درهما
ويجوز حذفهما معا وحذف احدهما فقط مع قرينة نحو
منويا سئل سائل زيد عمرا درهما فاعطى وجد منها
لو منويا نحو فلان يعطى والقسم الثانى منها افعال
القلوب اى افعال مشهورة بهذا اللقب وهى
افعال اصطلاحية دالة على معنى المراد بها القائم
بالغير لا الاثر الغير فان العلم مثلا اثر كيف او اضافة
او انفعال ولا تتصور فيه التاثير ولو قال على الحال
القلوب كان فى الامكان اظهر فلبنى خرج به
عينه داخلة على المبتدا والخبر نائبة انابا مع
شبهها بفعل لاسم واحد فى الحقيقة كما يكون دفعا
للتحكم على المفعولية فخرج الفعل القلبى الذى
ينصب الواحد كعرف وغير نحو علمت وراتب
ووجدت هذه الثلاثة للعلم وظننت مشتركة

مشتركة بين الظن والعلم وحسبت وخلت وحسب
بفتح الثلاثة للظن وحسب على وزن ضرب تقول
زيد منطلقا يعنى احسب زيدا منطلقا على وزن
اعلم او اضرب هو غير مفترض لا يستعمل منه ماض و
ولا مستقبل ولا يجوز حذف مفعوليها معا او احدها
بدون قرينة لو منويا اذ هو لا يعلم بدونها لو حذف
فيفوت المقصود واما لو منويا فيجوز حذفهما معا كقوله
تعالى هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون
وقال بعضهم لا يجوز هذا الحذف ايضا لعدم الفائدة
ج اذ من المعلوم ان الانسان لا يخلو عن علم
وظن ورده المص بان هذا انما يفيد عدم الجواز
عند ارادة الخبر عن مضمونه الحقيقى وهنا ليس
كذلك بل نزل المتعدى منزلة اللازم بقصد
التعميم فيفيد ان النفس العلم باى شئ تعلق غير
الجهل بل هو جزء منه فلو نوقش بان التعلم فيه
بمعنى المعرفة فمقول المقلة مشتركة على ان الا
الانسان عن علم غير مسلم اذ قد ينفك العلم عنه
بضرب من التجوز فيفيد الجزم بالاثبات ومع قرينة
كثر حذف جائز معا نحو من يسمع يخل اى مسموعه

صادقا وقد حذف احدهما فقط نحو قوله تعالى و
ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتيهم الله من فضله هو خيرا
لهم على قراءة الغيبة فان المفعول الاول فيه محذوف
اى لا يحسبن هؤلاء بخلهم هو خيرا لهم نحو قول الشاعر
كان لم يكن بين اذ اكان بعده تلاق ولكن لا اخال
التلاقيا فان المفعول الثاني محذوف فيه اى حاصلا
كما نبه وجه الفقيه كونهما في الاصل اسم واحد اذ المفعول
في الحقيقة مضمون الثاني مضافا الى الاول فتقدير
علمت زيدا قائما عرفت قيام زيد فحذف احدهما
كما حذف بعض اسم بخلاف حذف فقط فانه كحذف بعض لفظ
واحد وهو كثير وعدم لزوم كون المؤول شيئا في
حكم من كل وجه ومن حصر نصبها جمع خصه
بعض النحاة بجواز الالغاء والمراد به عدم الوجوب
والامتناع اى ابطال عملها لاستقلال مدخولها
كلا جامع صفحها لخفاء اثرها لكونها طالبة ولا
حال لكونها اخطا مع ضعف التقرع عن طلبها
اذا توسطت بين معموليها في الجملة بان يصح
عليها فيها حال لكونها متوسطة بين اسم الفاعل ومعموله
كانت بكسر احسب زيدا وبين مفعول ان كان

ان كان زيدا احسب قائم وبين سوف ومضمونها
نحو سوف احسب يقوم زيد وبين العاطف
والمعطوف نحو جاءني زيد واحسب عمرو وبين
الفعل ومرفوعه كغرب احسب زيد فان الالغاء
واجب فيما كذا في الامثلة وهو خاصة آخرى لها
غير مذكورة هنا لعدم شيوعها كما لا يخفى وقال الفاضل
العصام ان الالغاء في المضمر الاخير غير واجب على
المذهب البصري بل يجوز على ما في التسهيل واختاره
ايضا على ما فسرنا عن مثل زيد ظني قائم غالب او
زيد قائم ظني غالب لانه مما يجب فيه الالغاء لان
المصدر لا يعمل فيها تقدم نحو زيد علمت منطلق لكن
الاعمال اولى لان لها حق نوع تقدم لفظي ولما فوته
لكونها افعال قلوب اذا تاخرت عنها نحو زيد منطلق
علمت والالغاء اولى لعدم التقدم اللفظي رأسا
قال الفاضل العصام اعلم ان معنى زيد ظننت قائم بغير
معنى ظننت زيدا اما فهو في الاول متعلق بخبر بحت
لكن لم يعمل فيها لفظا لضعف ناصريته وما قال الرضي
ان معناه زيد في ظني قائم فالفعل في حيز الظرف
بعيد اذ لا يصح في زيد قائم ظني غالب فانه قال معناه

نفي زيدا قائما غالب استوى بنفسه ان صاذكره الشيخ من
التوجيه غير خفي في مثل هذا المثال كما اعترف به نفسه
فيكون قاصرا بخلاف ما ذكره وافاد ان ما ذكر الشيخ
من التوجيه في هذا المثال لا يناسبه توجيها تقرر مذكورا
قبلا امكان كون مفاده زيد قائم في طي الغالب بقوله
اشار الى امكان التوجيه بين الى احد هما في احد
الموضعين والى الآخر في الآخر ومنها الى من خصائصها
جواز ان يكون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين
متحدي المرجع حكما وخطابا وغيبة نحو علمني و
علمناك وعلمه فانا ولا يقال ضربني بل ضربت نفسي
لان المغايرة في غير افعال القلوب غالبة فاذا اكد
زاد و النفس تقريرا وتنبيها على ما عسى ان يغفل عنه
بسبب الندرة بخلاف افعال القلوب فان الاتحاد
حالة اعم منه بحال غيره فلا تحتاج وتغلب فيها فلا يحتاج
الى زيادة النفس للتنبيه عليه كذا في الامتحان وقال
بعض الكمل تنبيها على العدول عن الاصل الغالب
وجبر ما فضاف المشعر بالمغايرة فافاد بخلاف
افعال القلوب فان مفعولها في الحقيقة نفس
الفاعل في المعنى فالاول فلا عدول فيها عن الاصل

الا صل اصلا حتى يحتاج الى التنبيه والجبر والا التوجه
المشهور فقد ربقه النص في الامتحان ومن اراد الا
طلاع فليرجع اليه وحمل عدم وقفه في هذا المجال على
وجد حمل التفويض او النظر فانها تنظره في عدم التأثر
الثاني غير في المفعول نحو علمني وفقدني ومنها ابيت
من خصائصها جواز وحول ان المفعة حتى يصح ابيها
في الجملة نحو علمت ان زيدا قائم قال الفاضل العصام
وهو كعلمت قيام زيد لكن الثاني قليل والسر فيه
ان عالمها وان كان واحدا لكن بنسبتها فرق بان
النسبة التي تتعلق بها العلم مفصلة في الاول فيصح
بها التصديق مجملة في الثاني فيصح بها جزء بل
التصور وتلك الافعال مكتفية بمفعول واحد
على مذهب سيبويه لانها حين نصب المفعولين
لا تسبب انها عند التحقيق الا مفعولا واحد
وهو مضمون الجملة واذا وجدت بعينه لا تحتاج
الى المفعول الثاني كما لا يخفى وانما خفي هذا التحقيق
على الاخفش فقدر فيها مفعولا ثانيا عائدا وجعل
التقدير علمت ان زيدا قائم حاصلا وعلمت
قيام زيد حاصلا وانما التعليق بكلمة الاستفهام

الداخلة على الجملة او الجزء الثاني حرفا او اسما في
او كلمة النفي الداخلة ايضا على الجملة او الجزء الثا
وهي ما ولا وان او لام الابتداء او لام القسم
او ان المكسورة اذا دخل في خبرها لام الابتداء
انما شرط دخول اللام انويلاه نفحت علم يكن تعليق
وجه التعليق بالمذكورات انها تمنع في صدر الجملة و
ضعا فتقتضي بقاءها صورتها وهذه الافعال تقتضي
بقتيها وجب التوفيق بينهما فروعيت حقوقه
هذه المذكورات لفظا وحقوق تلك الافعال بشبه
في عاملة بشبه والعمل المعنوي كثير فلا نصيح حقه فيها
من كل وجه اي ابطال العمل على سبيل الوجوب لفظا
لا يضر تقدير التعليق وهو ما خوذ من قولهم امراة
معلقة المفقودة الزوج لا هي ذات زوج قائم بعقها
ولا فارغة حتى تنكح فهذه الافعال عند التعليق لا هي عاملة
في اللفظ لوجوب ابطال العمل اللفظي ولا ملغاة لوجوب
العمل المعنوي حتى يجوز العطف على محله نحو علمت
زيدا قائم وبكرا قاعدا واشارة الى الفرق بين الالغاء
والتعليق من وجهين احدهما ان الافعال الغاء
جايز في الاغلب وغير واجب والتعليق واجب البتة
والثاني ان الالغاء ابطال العمل في اللفظ والمعنى
على احد الاحتمالين الذي صرح به الرضي والتعليق ابطال
العمل في اللفظ فقط فيتم شبه التعليق بمنع الافعال
اي افعال القلوب نحو علمت ازيد عندك ام عمرو
احتمار بهذا المثال لافادة وضع الهمزة للاستفهام والبطا
من الاشتباه لانه قال علمت ايهما عندك لا يمنع عمل
فعل القلب استفهام جوابه نعم او لا فلما بطل علمت
ازيد قائم او هل زيد قائم لان المقصود افادة العلم
بجواب هذا السؤال فكانه قال علمت جواب هذا
الاستفهام والعلم هو مضمون الجملة وجواب هذا
الاستفهام نعم او لا وشيء منهما ليس بجملة بخلاف جواب
ازيد عندك ام عمرو فانه زيد عندي او عمرو عندي
فلا بد من وقوع ما يكون جوابا به فالتعليق هو الشغل
بالمغفرة وام المتصلة لان هذا مروي بانه لا يخفى على
كل احد ان جواب ازيد قائم ليس بخبر ونعم بل هو جملة
فجواب وجواب زيد قائم علم انه قال اليه فقال همزة
الاستفهام لا علمة الاستفهام ثم ان هذا مثال
لما تعلقه على الجملة ومثال المتعلقة على الجزء الثاني نحو
علمت زيدا من هو وابطال العمل فيه للاقل بالنظر الى

وذا جعل امثال الاذن تنتهي
متتبع ... الرضي فالا
ابطال ... العمل
في ... فعال
اي ... الغاء
... ان
... في

... زيد منطلق وعلمت
... عالم سلك والى الجملة
... المعنى

الى المطلق الجزئين وفي الثاني الى الثاني ولا يجوز تعليقه به
بالنسبة اليها كما زعم البعض نمسكا بان الاستفهام يسري
في الجملة كلها وان دخل على الجزء الثاني لان هذا معترض
بان التقي ايضا يسري فيما مع انه لا يعمل التعليق فيه القائل
يرد خوله على الثاني اتفاقا نحو علمت زيدا ما هو قائما كذا
ذكره الفاضل التصام تدبر ورايت عازيد منطلق وظننت
لازيد في الدار ولا عمرو وحيث ان زيدا ذاهب وحيث
لزيد منطلق وقوله تعالى علمت لينا ينبغي منهنّ وعلمت
ان زيدا لقائم ونحو كل فعل طلبي غير ما اي مما ذكر من الافعال
نحو شككت ارزيد قائم ام نسبت هل زيد حاضر وتبت
بين يديك سلك ويدخل كل فعل طلب بالعلم نحو استعلم
عازيد جاهل ام سألت هل هو حاضر ومنه اي من
الفعل الذي يطلب به العلم افعال الحواس الخمس
الظاهرة كاسمع ايهم ابين لهم فتن وابصرت
عازيدا اسود وسمعت فلانا صوته كريه وشممت ايهم
طيب وذقت ايهم حلو وما كان المطلوب منها
العلم تزال مشتركة في هذا الحكم والقسم الثالث
من اقسام المتعدي الى مفعولين افعال ملكة نا فعالا
المطلوب في مجرد الدخول على المبتدا والخبر وغيرهما

وجه ان قيل لا فرق بين
هذا وما مر من ان الترجي في
نحو لعلك ان تفعل كذا
وان الراجح هو
المذكور فما وجه تقديمه

وعلة تقديم اللام القسم
دون التاكيد بيّنوها

وتصبهما على المفعولية وفي تجرد عدم جواز حذف فيهما معا
او حذف احدهما فقط بلا قرينة لو شذوذا وفي تجرد
قلة حذف احدهما فقط جاء في خصايصها انا لم
نقف لكثرة حذف فيهما جاز لانتهاء عدم اختصاصها
بافعال القلوب لا مدخل لها في وجه الثاني في نحو صيّر
وجعل يفيد الاعتقاد الباطل كقوله تعالى وجعلوا
الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناثا اي اعتقدوهم
اناثا وقد يفيد صيّر كقوله تعالى فجعلناه هباءً منثورا
واما اذا كان يفيد خلق فلا يكون من هذا القسم
ومثال ما حذف احد مفعوليه كجعله زيدا وجعل زيد
حفاظا من قال من جعل هذا حفاظا اي اعتقده اياه وترك
يفيد صيّر نحو قوله تعالى وتركناه بعضهم يومئذ يموج
في بعض واما اذا كان يفيد خلق فلا يكون من هذا
القسم وكذا كقوله تعالى واذ ابتلى ابراهيم خليله و
الذي يفيد وجد كقوله والفى فيها كذا وكذا وكسا وعتد
يفيد الاعتقاد الباطل ايضا كذا في خصايصها وقال
غنيا وحجا وارى مجهول اري وقال اذا وقع بعد
الاستفهام نحو اتقول زيدا ذاهبا وهذا الثالث
يفيد الظن كذا ذكره المحققون وفيه تنبيه على ان افعال

المفعول غير مختصة فيما ذكروا كما علمت حيث عدوها
من المتعاقبين هكذا استفيد مما ذكره المص في بعض تعليقاته
فافهم والضرب الثالث من المتعدي متعد الى ثلثة متعاقبين
نحو اعلم واري وانبا وانبا وانبا وانبا وحدث
فالاولان هما اصلان في هذا الفعل ولذا اختصوهما بالذكر
وانما البواقي فقد نبها اليها لانتسالها على بعض الاعلام
وكثيرا ما تستعمل متعدية الى اثنين ثانيهما بالباء قال الله تعالى
انبؤني باسماء هؤلاء وهؤلاء اي الافعال المتعدية الى
ثلثة مفاعيل مفعولها الاولى هو بمنزلة الفاعل خفف
المقدم فيجوز ارجاع ضمير الثاني او الثالث اليه نحو
نأجزه كما علمت اباه فاضلا زيدا واعلمت بشرا
زيدا كاول مفعول باب اعطيت في كونه مبتدا
الثاني وفي جواز الاقتصار عليه نحو اعلمت زيدا
عطية وفي الاستغناء عنه كما علمت عمرا فاضلا كما
عطيت درهما في عدم جواز التعليق بالنسخ
اليه بالاستفهام والنفي واللام فلا يجوز اعلمت
زيدا عمرا فاضل ابطلان التعدية حتى فاضلا وامثاله
بخلاف الثاني والثالث كمفعولي باب علمت في كون
احدهما غير الآخر وعدم جواز حذفهما او حذف

اي اعلمت زيدا اياه
فاضلا وزيدا بشرا
احسن

او حذف احدهما بدون قرينة وكثرة حذفهما
فلقلة حذف احدهما معهما في وجوز الاقتصاء
اذا قوي مستعلت بينهما نحو البسر كراعلمنا الله مع الا
كابرا وناحرف عنهما وجوز التعليق بالنسخ بينهما
نحو اعلم زيدا عمرا بكرا فاضلا ثم اعلم اي بعد ما علمت
انقسام الفعل الى اللازم والمتعدي وانقسام
المتعدي الى ثلثة اضرب الى غير ذلك اعلم ان للفعل
انقساما اخر وهو انه لابد لكل فعل من مرفوع لانه
فان قوته كلاما اي ان صار الفعل مع مرفوعه كلاما تاما
بان يصح السكوت عليه بوجود المسند والمسند اليه
ولم يحتج الى غيرهما لافادته فائدة تامة بدون بقية الفعل
في الاصطلاح فعلا تاما فانه مع مرفوعه الذي هو كالجزء
منه مفيد ويسمى مرفوعه فاعلا لقيام مفهوم الفعل منه كقام
مؤثر فيه وموجد اياه او لوجوده اثر في الجملة
ويسمى منصوبه ان كان متعديا بالذات اللازم لا ينصب
المفعول به بدون حرف الجر مفعولا اي مفعولا بلا واسطة
حرف الجر وواقعا عليه كالافعال السابقة وان
احتاج الى وصول منصوب بحيث لا يصير كلاما تاما بدونه
يسمى فعلا ناقصا نحو م قابه مع مرفوعه فانه موصوف بعلما

بالتمام والنقصان وصف بحال المركب منه من المرفوع
وقبل لانه مسلوب الدلالة على الحدث وانما يدل على الزمان
فتوقف عن الخبر الدال عليه فلم تمسك على مرفوعه ورد
بان التشبيه لو كانت لهذا الكان الافعال المنسلخة
عن الزمان حد برة بان ينبغي افعالا ما ضية وجعلها
من قبيلها وقال الفاضل التصام النقصان دلالة لانه
لا دل على بعض بنسب لان معناه النسبة بين الاسم
والخبر والزمان الذي هو قيدهما وبنفي بعضها لا ينفيهم
جميعها ولا يخفى ان النقصان بهذا المعنى استعارة
لا وضع حتى يلزم كونه حرفا وبقي مرفوعه اسمه
ومنصوبه خبره اشعارا بخطائهم في حكمهم الفاعل
والمفعول ولا يدخل اي فعل الناقص الا على المبتدا
والخبر في الاصل لان وضعه يعطي الجزء حكم معناه كما
كالانتقال والاستمرار وغيرهما ولا يحصل الا
بالدخول عليهما وينبغي ان يشبه بالمفعول به
في توقف تعقل الفعل عليه فهو شبيه بالفعل المتعدي
في اقتضاء معناه شيئين وهو اي الفعل الناقص
على قسمين القسم الاول يدل على بعض المقاربة اي
القرب من الحال وهو اثنا عشر احدها من افعال الفعل

الثاني من افعال الناقص نحو كان وهو لثبوت خبره لاسمه
في الماضي وانما نحو كان زيد فاضلا او منقطعا نحو كان
زيد طبيبا فاقتقر وبعض صار وصاره للانتقال اما من
صفة الى صفة نحو صار زيد عالما او من حقيقة الى حقيقة
نحو صار الطين خزفا فقد تنبها بما طنها وخالفها
وتظيفه الاول قدمه على الثاني وكما ان ورجع وحال
والاستقبال كقولهم ان تعد اقدامك تستحمد بعودة و
ومنه قول دارد مثل قوله تعالى ثم تعد بعده وقد يجيء
استمر ابن مالك ايضا وفي هذا وما سبقني من
الافعال على تنبيه على ان الافعال الناقصة غير منحصرة فيما
ذكروه كما نبهوا حيث عدوا مما سن التشاؤم وقال
الفاضل التصام ان صار وما بمعنى يجوز ان يكون تامة
متعدية بالى نحو صار الى الفقر وجاء كان في الاتحاد
بعض كان ومعنى اذا كنت اي المذكور انت من قال الى
معنى بعض صار وكلوه فانها ملحقة بصار فقتها على الصار
واخرا لاخبرين الفعلية بجيئها ما فعين حتى قال الا ترى
لا تجاوز ان الموضعين الذين يستعملها التعجب
فيهما جاء فوسم ما جاءت ما جاءت وقعت
كانها حربة كان ابن الحاجب انضاره وقال الفراء

بنجاوزانها يجيء فوقهم عند الكيل جاء البتة فتغيرين مكان
الفصل اشاره واضح قدمه لدلالة على اول النهار وسمى
قدمه لدلالة على مقدم ما يدل عليه الاولية واضح ولو قدمه
على ما قبله كان له وجه لكن عكس لرعاية مناسبة التشاكل
وتكون اضحى اسبب بما بعده لدلالة على جزء من وقت
النهار الذي يدل عليه ما بعده وهو ظلك ولذا قدمه
على ما بعده وهو بات قدمه لكونه من الاصول بخلاف
ما بعده فانه من الفواضل وهذه الجملة لا قران
معطوفون البتة بواو فانها الصواب عليها بجواز هما و
قد تكون بفي صار بلا دلالة عليها وانضم وعاد بمعنى
رجع او عاد زيد من سفره اي رجع وعاد بمعنى اعاد
زيدا اي صيره في وقت العشاء وهو من اول النهار
الى الزوال وراح بمعنى راح زيدا اي صيره في وقت
الرواح وهو ما بعد الزوال الى المقبل لا يخفى ان
في هذه الاربعة كونها تامة وناقصة فان كانت ناقصة فان
كان بفي صار فتكون من اللفظية كما صرح في
الامثلة فيجب ان تذكر في جميع سائر ملحقاته
لكن يمكن ان يقال اخر الاجيرين لكونهما نكرتين
اجيرا وعسى في كونها ظرف الزمان وهو اخر ثلاثة ايام

الا ان يكون ما في هذا المثل كما اقتضاه قرائن الاحوال
الرجوع الى ما هو المناسب لها كما لا يخفى على من
فرغ من البساتين ارد الشروع في الماء وبات فعال
وما تزال من زال يزال فان ما صار به نزول ختام
فلا يقال لا ازول اصيرا وما فتئ بفتح الفاء وكسرها
وبالهمزة وقبل بالياء وما برح في الاصل مصادر في بابها
بمعنى زال عن مكانه وما انفك من الانفكاك وما دمت
بالياء من دمي في الامر بي بالكسر اي ضعف يقال فلان
دمي بفعل اي لا زال يفعله وما رام من رام يريم اي برح
قال الله تعالى لا يبغون عنها حولا حاصل ان الافعال
الاجيرين غريبان لا يكاد ان يعرف فيها من التزامه فلا عن
على ما ستقرره الاعراب كما هي اي كفي واحد من
المذكورات من ما فتئ الى ما رام يعني ما زال كذا ان
ما فتئ يختص بالجحد على ما في مختار الصحاح وهو غير لازم
جيزه لاسيما مع قيام قرينة تخفي ما زال زيدا عالما مثلا دوام
العلم له منذ زمان البلوغ او المراهقة فلا يجتمع انتفاؤه
في اول زمان الصبي لعدم امكان العقول وانتفاؤه
فيما بعد في كونه عالما وما دام كنوفيت امر لازمة بثبوت
خبرها لاسمها بان جعلت كذلك مدة ظرف زمان

لان ما جنسها مصدر تنه و تقدير الزمان قبل المصادر كثير
كما في انبك خفوق النجم و لذا احتاج الى كلام قبله لانه
مع اسمه و خبره ظرف و الظرف غير مستقل بالافادة
كما جلس و ام زيد جالسا و ليس كذلك مضمون الجملة حالا
او مطلقا اخر مع اصالته و سببا عليه لعدم كما ذكر
الفطف تشبيها بالحرف في التصورة و عدم التصرف
و قد تضمن الفعل التام معنى صار اى يدل عليه مع
دلالته على معناه الاصلي و انه لم يقبل و قد يكون بمعنى
صار تعبيرا و لذا الفعل التام بسبب هذا التضمن
ناصبا لتمييز جامدا جاء خبر منصوب و يكون معناه الاصلي
حالا او خبر المبتدء خبرا و وصفا لهذا الخبر في المال
للتاكيد و المبالغة كما في قوله تعالى فتلك عشرة كاملة
كاتب بين البرق تفسير للمثال و قد يكون خبرا منصوبا
فلا منصوب المذكور بعده كما اشار اليه الرضي
في قوله تعالى فتمثل لها بشرا سويا حيث مثل ايضا
للمتضمن و فسر بقوله اى صار مثل بشر فلا وجه للتعصب
الفاضل التعصام كونه حالا و انكار كونه وصفا و سكوته
عن الاحتمالين الاخرين مع صحة المعنى في كل منها
و ليس المراد بهذا التضمن المذكور سيفي ذكره اذا ذا

اذا المتعلق و هو المنصوب المذكور بعده هنا ليس با
جنبي الفعل التام كما لا يخفى على ذوي الافهام و قد
لا يعتبر هذا التضمن فيبقى تاما فيكون المنصوب بعده
حالا في الاغلب و قد يجعل ان يكون حالا و تمييزا و
مفعولا له كما صرح به البيضاوي في قوله تعالى و لئن
كلمة ربك لاملان جهنم منكم و ممن تبعك منهم اجمعين
صار عشرة تامة ماخوذ من تم بانضمام معناه الاصلي
و كذا زيد عالما اى صار ابصر عالما و لا يجوز عالما كما و غير
ذلك مثل عدل زيد ابصر اى صار ابصر عادلا و يجوز بعدم
انضمام معناه اى بمنع الافعال الناقصة على نفسها الاعلم
خبرها اى فعل ناقص في اوله لفظ ما من ماضل الى
عادام تاما اذا دخل عادام ان على سائر الافعال الناقصة
فانه ان لم يجز التقديم عليها لكن يجوز بالفعل به
و بتبعها نحو ما قائما او ان قائما كان زيد و ان في منع
الافعال فلا يجوز الفعل بتبعها و بينها ثلثة امتزاجها
معها و كونها بتبرئة افعال مشبهة حتى يجوز التقديم با
بالفعل فلا يجوز نحو قائما ما زال زيد و لا نحو اطيب جالسا
ما دام زيد لانها تامة فيه لها مصدر الكلام فلا يعمل ما
بعدها فيما قبلها او مصدرية يتبعها ان معمول المصدر

لا يقدم عليه وكذا لا يجوز التقديم ان بدل ما بان النافية فانها كما في اقتضاء الصدارة وليل تفايق افعال القلوب بها كما على ما صرح به الدماميني في شرح التسهيل فقلا عن ابن قاسم وهذا ابو حيان كلا سبق بحث فالضمير عائد على ما قبله بالتقدير الاستحقاق واما كلا سبق بحث الافعال الناسخة من ان العبرة في اقتضاء ما صدر الكلام خاصة فيها لا مجرد كونها للنفي الا ترى انه لم واما وان ولا على الاصح لا تقتضي الصدارة وان كانت النافية فيقال على انه تجري في هذه الرسالة على غير الاصح واما ان جاء بلم يذكر لما لا تفهام حكم بالقياسية على لم ولن فيجوز نحو فما قام بزيد او لن يزل زيد قائما في لم وما فلا نحو لا استقر احد اجدا بفعل حتى يغير ان معناه الى الماضي صار كالجزم بنفيه وكانها خرجا عن كونها حرف نفي فانفرد لا من اقتضاء الصدارة واما في لن فلعلل على سوف الذي لا يمنع تقدم معمول مسخوله عليه حتى التنفيس على التنفيس كذا في الرضي وبقي لا مطلقا قال الدماميني ينبغي ان يكون مستثنى ما عند ابن قاسم كما مر من الدليل وقال الرضي لا صدارة له لانه مكتسبة

لكثرته في الكلام حتى انه يقع بين الحرف ومعموله نحو كنت بلا عامل واريد ان لا يخرج صار منذ لا منفرلا عن منصب الصدارة واما تقديم اخبارها على اسمائها فيقدم في بحث المعمول المنصوب من قوله وامره كما مر خبر المبتدا والضمير الثاني من اضمين ما اي فعل ناقص نال على مضي القرب من الحال خرج به باقي نواقص المعارف وهذا احد جامع ومانع واحكام كون ذلك مرجوا كاني عسى او مجزوما كاني كاد واشرف عاني صاحبه فخارج عن الحد وضيفة لغوية ولذا لم يتعرض لها كما تعرض ابن الحاجب وبقي افعال المقاربة لدلالتها عليها ولانها من اخبارها اي خبر كل منها الا فعلا مضارعا لا اسما والا ماضيا بالاستقراء ودلالته عام من انها تدل على القرب من الحال مرجوا او مجزوما او خبره عاني صاحبه وهي تقتضي كون خبرها يدل على الاستقبال والحال وهو لان يدخل عليه ما يدل على الرجاء والاستقبال وذلك لا يكون الا مضارعا نحو عسى وخبره الفعل المضارع مع ان الدال على الرجاء والاستقبال موضعها وناصبه الرجاء الذي فيه زمانا او استقبالا

(يقال عسى زيد منطقا عن قريب او عسى التعويم ابو ساقا ذكره في شفاء الصحاح)

(الرجاء توقع وجود الفعل الممكن لم يحصل بعد)

(قوله ان مرتبتها ما بعد اخوات كاد على الاصح من الخلاف بين)

غالبا نحو عسى حال زيد ان يخرج او ذا ان يخرج بمعنى الحمل
فان ان يخرج جنس يعني بمعنى شئ كان على ما اختاره
الشارحون كما مر قبل يرجى حال زيد كما تقول ان يخرج
او زيد كائنا ذا ان يخرج وفيه من المبالغة في القرب
ما لا يخفى وقال الفاضل التعصام ولو من حيث صار
كان احسن وقيل ليس بخبر لهم صفة الحال وتضربه
المضاف فتكلف بل شبيه بالمفعول لان المعنى لا
الاصلي قارب زيد ان يخرج ثم نقل الى انشاء التقرب
والترجي والفعل لجوان لم تبق جنبة لكنها تشبه
شبيه بالمفعول الذي كان قبل النقل وعلى هذا
عسى نامة ورده الفاضل التعصام بان القرب يستفاد
من الرجاء وليس بمجرد لان فضلا عن كونه اصليا
وقال الكوفيون ان يخرج بدل اشتمال فالمعنى يرجى
زيد خروجه فعسى حينئذ نامة وارتضاه الرضي لان فيه
اجمالا وتفصيلا وقد حذف ان من جنبه تشبيها له
بكاد فلا يحتاج الى حذف العائد الى المبتدا وقد يكون
ناقصة بان مع المضارع بتأويل قرب بان يضمر على الموضوع
الذي كان خبرا منصوبا في الاستعمال الاول وهو ان
مع المضارع ويجعل فاعلا رخ عسى ان يخرج زيد كما

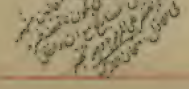

ويحتمل ان يكون على هذا الاستعمال ايضا ناقصة لكن
استغنى عن الخبر وهو حاصلا لاشتمال الاسم على المنسوب
والمنسوب اليه كما في علمت ان زيدا قائم وذا كما في
هذا نوع تكلف انتهى ملخصا من الرسالة على قاول
وان بمعنى الشأني ايضا في الامكان وقال صبان الرضي
ويحتمل ان يكون هذا من باب التنازع وقال الفاضل
التعصام ويحتمل ان يكون من تقديم الخبر على الاسم وذا
يجوز في هذا الباب كما سبق لو كان في الاصل يخرب قرب
لكن لا سبيل على هذا الاصل اصلا وجزم غالبا
مضارع علا ان لدلالة على الجزم فلا باب لان الدالة
على الرجاء قال النجامي له قال ان على الاستقبال انما
في الحال ورده الفنري بان كاد لاجل على الحال والآن
على الاستقبال البعد حتى تنافيا ونوقض هذا انا
لسنوي الاستقبال ان في اوشك مع كونه للقسم
الثالث الذي هو اقرب الى الحال من كاد نحو كاد
زيد يخرج وقد يكون مع ان تشبيها له بعسى نحو كاد زيد ان
ان يخرج وكرب بفتح الراء وكسرها والاول افصح
ذكر الدماميني بفتح قرب في الاصل بفعال كرب الشمس
اذا دنت من المغرب وهو مستعمل كاد في وجهيه اي

اى فى كون جنسه بلا ان وما هاهنا بمعنى فاذا وجب فينبغى
ان يكون كمذهب مثلا وفى وجب لكنه لدلالته على
المبالغة فى الغرب لحق بالافعال الدالة على الشروع
فالتزم كون عينه بلا ان وطفق بكسر الفاء وفتحها
بمعنى شرع فى الاصل بفال طفق فى الفعل اذا شرع فيه
واصله بفتح العين فى الاصل بمعنى شرع بفال اخذ فعله
اى شرع وانشاء بالوجهين فى الاصل بمعنى الاصل بمعنى
او جد وانبل بفال انبل علله وهب على وزن
رد فال الدماميني هى غريبة ومن شواهد استعمالها
قول الشاعر عرضت اليوم اقتب فى طاعة النوم
فلج كما فى كنت بالنوم اغربه وجعل بعضهم
اوجد كقوله تعالى وجعل الظلمات والنور وعلق
بانشاء الكلام قال الدماميني وانى ايضا غريبة ومن شواهد
استعمالها قول الشاعر اراك علقت تطلق
اجزاء مظلم الجار اذا لان فجيعة واستعمل كل منهما استعمال
كان المنفى بمعناه فصار ما فتئ وما انفك بمعنى
كل منهما الفعل المضارع بلا ان تنفى ما مصدرية واشتقت
فى الاصل بمعنى اسرع عرجونا ساب المغرب وبمعنى
استعمال عسى بمعنى استعمال كان تاما وناقصا فان

قال الرضى مثل ما ذكر
يدل على المبالغة فى الغرب

اوشك زيد ان يخرج وهو شكنه ان يخرج زيد وذكر بعضهم
فى الفرق واستعمال كاد اى استعمال كان لانه قد يستعمل
فى الجزم ولا يجوز زيد يقدم اخبارا فعال المقاربة على
اخبارها وان جاز تقديم اخبار ما على اسمائها لانها لعدم
تصرفها ضعيفة بالنسبة الى المتصرف فانظر الى هذا
لا يتقدم اخبارها على انفسها وكذا نهاها افعالا لانها
قوية بالنسبة الى الحرف وبالنظر الى هذا جاز تقديم
على اسمائها وان لم يجز هذا فى الحرف والفعل من الفاظ
من اشتقاق اسم الفاعل فرشة الكوفة مشتقا من المطعم
وعاملا فى الفاعل وغيره من المفعول والملازم بخلاف
اسم المفعول وفاكهان الا سما المتصلة بالاضافة
فى كتب التصريف مطولا بها ومختصرتها وان البحث
عنها من مباحث النحو نريك تعريفاتها وان كانت
من المبادى كما تعرفها المذكورة والبحث عن
التعريف كما ذكرها البيضاوى فى قوله ان اجب
فعال فهم بجعل على فعل الف به المعلوم لانها مشتقة
لاشتقاقه منه والثالث من اشتقاق اسم المفعول
دلالته على الصفة والحدث مع كونهما مشتقة من المعلوم
وعاملة فى الفاعل موافقته لاسم الفاعل فى الشرط و

ولانه قد ينصب المفعول به كاسم الفاعل فجعل فيه
بعمل فعله الجريان لاستفاده منه وشرط فيها في العمل
اصلا او ثانيا المتصل بارز او خطير الان المتصل
مستتر فيجوز واتصل بكنت مستتر فيجوز واذا جاز في المتصل
لا يظهر فيه اثر العامل بل هو ابدا بارز فالمتصل خلافه فوقف
الحكم فيه على وجود ما يقتضيه فيه وعلى عدم ما يمنعه
عن المشابهة بالفعل بخلاف المنفصل فانه لقصوره
واستقلاله يتوقف الحكم فيه على وجود المقتضي وعدم
المانع عنها واما البارز المتصل فخص بالفعل المتصرف
المتمكن لانه معنوي فوق معنى لا يعمل فيه من الافعال الا
المتمكن فلا يعمل فيه الا بالمعنوي وعدم البعد واما
في غير هذا من المعمولات فلا يجامع فيه الى مستوفاه واما التقدم
فمع كونه معمولا صحيحا كخفيه رابحة المتصل حتى يعمل فيه
حرف النفي نحو قوله تعالى ما انت بنعمة ربك بمجنون
كما يعمل العامل لعدم خلقه مدلوله عن زمان ما وكان
ما في الاغلب وكذا المفعول الاقلي كما مر بيانه
والثاني واما المفعول له فان كان مجرورا فكما يخالف وان
منصوبا فكما المفعول المطلق كما بين وامّا المفعول معه
فتصاحب معمول فيكون في حكم ان لا يجاوزا سفرق

سعيد نحو ضرب لان التصغير ينزله التصغير والمعه
والموصوف لان صفة يشملا بتنزله ضارب صغيرا
حقيرا والموصوف نحو جاءني ضارب شديد او بالتصغير
يصير مسند اليها فيجب ان يكون اسما بخلاف
لانه لا يكون مسند اليه الا صريحا تخصص بالاسم ولو قدم
هذا على الاول لكان اولى كما لا يخفى لكن اخر لئلا يفصل
عن قوله وان وصفا معه الفعل لم يغير كما مر التابع
يحصله بلا مانع عن تشبيه ولو قدم هذا ايضا لقال
المفصل نحو جاءني رجل ضارب غلامه مشددا عدم ان كما
بالام اي لام التعريف صورة لا يشتمل العلة بها جزءها
ذكر من عدم التصغير والموصوف فيه لان كلا منهما مع
فعل حقيرا الى هيئة الاسم لكن استيهم ادخال اللام على
الفعل لكونها في صورة حرف التعريف نحو الضارب
اي الذي ضرب غلامه بكرا امس عندنا او ان ما تجرد من
منها يشبه بها معه الاعتماد على المبتدأ ولو بعد النافي
نحو ما ان زيد ضاربا هو او الموصوف نحو ما في رجل
ضارب عمرا او في الحال نحو جاءني زيد راكبا غدا
او الاستفهام حرفا او اسما نحو اعالم الزيدين واصل
ضارب زيدا اخواه وما ضارع البكران او النفي حرفا

كما ان اسما كخبر او فعلا كليس يخ قائم الزيدان
وخبر قائم الزيدان وليس ضارب العمران عمرا وجه
الاشتراط تاكيد المناسبة للفعل فاقتضاها ايضا
اقتضاء الفعل وذلك لان الواقع بعد المبتدا لا
يكون خبرا عنه فيكون كالفعل فيزداد المناسبة والتقوية
والحال كالخبر في الحال * الاستفهام والنفي لتعلقهما
بالحكم دون الذات اعلى بالفعل فالواقع بعدهما
كالواقع موقعه وليست مع الشروط المذكورة فيه
نصبا المفعول به اذا كان اسم الفاعل من المثنى
والجمع والواحد والمفعول * واذا
اشتبه ورفع الاول على النيابة الدالة على الحال
تحقيقا كزيد ضارب عمرا او حكاية بان يقدر بالنظر
الى وجود في ذلك الزمان الماضي او الزمان
المذكور موجودا الآن كقولك بالامس او غدا
او اذا اعيد اولا الاستقبال تحقيقا كزيد ضارب عمرا
اغدا وجه الاشتراط حصول كمال القوة فلا تكتفي
على العامل في المفعول النصبي وتشبيهها وجرها صحيحا
واعلم ان الخلاف انما هو في العمل والاشتراط انما هو في الشبه
والله اعلم فقط لبقاء صيغة المفرد انما اكتفى

فيجيبون على المفرد لكونه فرعه وكذا اي كما المذكور من
اسم الفاعل والمفعول في العمل والاشتراط وفي
كون تثنيتها وجمعها كمفرديها فالمثنى وزان
من مبالغة الفاعل فعال وفعول ومفعال وزاد
سيبويه فعيلا وفعلا بكسر العين ومنهما كحذر وكقن
لاشتراط في عمل اسم الفاعل في المفعول بمعنى الحال
والاستقبال لان الغرض من هذا الاشتراط
فيما انا مم انابته بالفعل بعدم والاشبه على الجملة
الفعلي حصة اخلافيا هذا مذهب البصرية وقال الكوفيون
انها لا تعمل لفوات المشابهة بتغير الصيغة وان
جاء بعدها منصوب فبفعل مقدر عندهم واجاب
البصرية بان المبالغة جابرة فاتت من المشابهة
اللفظية ورتبة الفاضل العاصم ما بينا كما تزيادة
التفضيلية تجعل الاسم بعيدا عن المشابهة بالفعل
فكيف تكون جابرة واجاب عنه الفاضل بان الاصل
وافعل التفضيل المزيد على الغير فلاحظة الغيرية التي
بعده شبهه عن الشبهة واما مجرد الزيادة والمبالغة فهي
الحدث فتقرب لكونه بمنزلة التجرد عن بعض الكمال بانه
دال على اثبات الثبات بخلاف صيغ المبالغة فانها تدل على

هو مبتدا وانما جاز ان ضمنه
على تاويل خلابته بالضمير
بالاشارة الى
زمان فعل
يقارنه
[illegible]

فانها تدل على حدوث
لب المبالغة ان تكون في ذات
دون الزمان
فافهم
[illegible]

التجدد والانصرام كما تفعل على ما هو الاصل فيه فتلك
الدلالة اى التى بعتبرة عنها بالزيادة والرابع من
اتحاد الصفة المشبهة باسم الفاعل من حيث انها
تشتق بخلاف اسم التفضيل لكونها عاطلة فى الفاعل
ظاهر بخلاف فانه لا يعمل فيه فى غير مسئلة الكحل واذا
تحقق الشبه به حتى انفق عمل فعلها كذلك بل يزيد
عليه لانها تنصب عند المصنف لا فعلها كما ذكره فى قاصحا
بانشرحها المضمرة فى اسم الفاعل من عدم التصغير
والموصوفية ومن الاعتماد على ما سبق ومن عدم الحال
والاستقبال غير ومن الحال والاستقبال فانه اى منع
الحال والاستقبال لاستبعاد فى عملها اى فى نصب
معمولها شبها بالمفعول لكونها بقيد الثبوت والا
والاستمرار الذى هو مقتضى الزمان بخلاف زيد حسن
وجهه والاسم اسم التفضيل فهو على المصدر مع كونه
عاملا فى الظاهر خلفا والمفعول لما سبق
فى كونه مشتقا وكون النسبة معتبرة فى مفهومه وبه
يحصل القوة فى العمل ولذا قدم عليه ما سبق كزيد فعل
المشتقات والعكس ابن الحاجب ولا يخفى ان ترتيبها
المصنف انسب بمرامه وهو لفظه لا بسبب المفعول

المفعول به القوى بالاشتقاق واما مثل قوله نفلى وهو
اعلم من بفضل فيفتقر فيه فعل ناصب كيعلم ولا يرفع الفاعل
الظاهر لقوته بالاستقلال الا اذا اضمر بعض الفعل بان
يكون اسم التفضيل فى الخفة وفى مقتضى الامر وضعا حقيقيا
لتعلق كسر اللام وهو الكحل فى المثال اى سنى وهو
ربيع فى المثال جزئى اسم التفضيل اقتطع عليه اى ذلك
الشئ بان يقع نضاله او خبرته او صالاته بعينه عليه
متعلق ظهر بتعلق بخبرته تعلقا به كالصفة المشبهة
فانحطاط رتبتها عن رتبة اسم الفاعل ولذا لا يعمل ان فى
مظهر بعد بها ان لم يكن من متعلقات ما جرى عليه بحيث
فانه يعمل جر منفصلا باعتبار المتعلق اى تعلق ما جرى
مطلقا مثل زيد ضارب عمرا حال كون ذلك المتعلق منفصلا
باعتبار المتعلق اى تعلق ما جرى عليه على نفسه اى نفس
المتعلق باعتبار عينه اى باعتبار تعلق بغيره ما جرى عليه
وهو زيد فى المثال بان يكون او حال كونه او تفضيلا
منتسبا بضمير ان المتعلق لا جدان يكون منتزكا بين ذ
وذلك المجرى عليه وبين ضميره الذى يذكر بعد من التفضيل
ليكون مطلقا او واحدا كما ان زيدت ومشتقا باعتبار
المقدر من فيخرج اسم التفضيل مما هو اصل فيه وهو التغاير

وهو مع ما
بعده
سببه
نظر

وانت خبير بان الاول حينئذ خال عما
يفيد التفضيل الذى هو
المقصود بالذات وانما يصح
كلام ابن الحاجب ودون
المقصد كما لا يخفى على
الفاضل المتأمل

باب الفرق بين المفضل والمفضل عليه من هذه الصيغة

عن المفضل فلم يخرج عنه بالكلية بالنسبة الى وجه ما الى المفضل عليه بقي الزيادة وبقي اصل الفعل فيكون احسن موضع حسن في المثال فضلهم الزيادة في المفضل عليه عرفا كان اما واذا ما بالصاد مقام المدح مع القاعدة ان ليس كل مدح يستلزم التفضيل على الجزئية وما بعده مدح لا يذم فلم يلزم التفضيل بينه وبين معموله بالجزئية وهو العينية او هو على ان يكون فاعلا لا اجنبيا نحو ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد معناه ما رايت رجلا حسن في عينه الكحل كحسنه في عين زيد بل حسن الكحل في عين زيد فوق حسنه الكائن في عين غيره على ما هو المفهوم عرفا فالكحل مفضل عليه مقدر وصفا في عين غير زيد ومفضل بفتح فوقاني عينه والا لانعكس الامر على العكس كما لا يخفى ويجعل في عينه تمييزا اي في عينه المفعول به والفاعل الظاهر المستكن فانه لا عينا تبة لا بكا وباقي عن عمل عامل هو مستتر تحته وهو منعوتا ومن النعوت به المفعول المطلق والمفعول به وعينه ذلك تمامتر قال الفاضل القصام ويجعل لام التقوية في المفعول به ايضا نحو اضرب منك لزيد و

واذا تعدى فاعل ومفعولين بلام التقوية يبقى الثاني منصوبا بنقل المضارع عند البصريين نحو انا اكسي منك لزيد الثياب اكسو والثياب الضمير وزيد عائد عليه منهما ذكر فلا وجه لاسقاط علي العامل النحاتي كما اسقط الشيخ عبد القاهر ومن تبعه والقادسي سن الف هذه المقصد نحو اسم الرب الباري على الاصل ويجعل على فعله المستقبل هو منه والمناسبة فتم على المضاف وشرط عليه في الفاعل والمفعول به الصحيح لان العمل انما يكون بالاقضاء وهو لا يقتضي الفاعل مفصلا عن المفعول به لكونه النسبة اليه غير معتبرة في وضعه فهما اجنبيان له فيجتنبان عن العمل فيهما واما في غيره مما يفعل بالشرط لما مر ان لا يكون مصغرا او لا موصوفا قبل العمل لما مر ان الوصف بعده لا يغير العمل الذي بقي وذلك لانه انما يعمل لكونه مقدرا بان مع الفعل مع مناسبة الاستقبال والمصغر والموصوف لا يقدران بها اذا الفعل لا يصغر ولا يوصف وقد ترى المناسبة لا يكفي في العمل فيهما فلا يقال الجيني ضربك زيدا وضرب عمرو بكرا ولا معتبرا بان العمال لانه لا يقول بان مع الفعل

علامة زيد مجتهدا ويكون مفعولا به ومعنى ان يكون مفعولا به ان يكون مفعولا لاجله اي لاجل ان يعلم ان زيدا مجتهد فالمفعول به هو الجملة الاسمية لا زيد

كما صرح به الشيخ عبد القاهر نقلا عن علي الفارسي فما
فالوجه ان يجعل مشتركا الا لازم للبائد والناكد
او مفعوله خذه فالضرورة اي وجدت الكثرة والمحل
او حملت على الاعداد قوله او بعد لما جاز البعض
من الكل وهو قوله واولا المغيرة اي علمت اما شيئا
منها جاز اعن الفاء وسئل على حذف المفعول اتقا
بقرينة العرف او عرفت اما حالهم حال سمع منهم
عن الغير عنها قوله اي مقدم تلك الطائفة على الطا
ئفة الاولى من الجماعة المغيرة قوله وعبيدهم عطف
تفسير له واشارة الى وجه صحة كون بعض المغير
فافهم فعلى هذا يكون قوله اتى بالكسر سببا فكانه
قيل ما عاد ملت معه بعد العزيمة فاجابت اتى
كرت عليه فاخذ علم حال من هو عليه اي ومعرفتهم
علم حال من سواهم بالطريق الاولى ويجوز ان يكون
مفعول الضرب على نزع الى ففي وقد ماشرة ان
يكون مفعولا لفعل مقدر وهو اعني فالتقدير فلم الكل
عن الضرب شخص اعني مسمعا او المصدر اخر ستوافي
بتقديره عن الضرب ضرب مسمعا اي هو ضرب وقال
بعض الفضلا ان اولى المغيرة فاعل علمت على صيغة

لان المضارع اذا دخل عليه ان فاصبح استقبال
او احتمال في الماضي المحال فلا يقال قد كتب زيدا لاك
[illegible] بان وبل الذي كونه فيه
لاختصاص الآن [illegible] عند النحاة وانا
عند البعض فيجوز على حد قول [illegible]
اذا المقال شيء لا يلزم ان يكون في حكم الواجب
وعند من قال ان المقترن بالحال مقدر بالمتوقع
المضارع فلا حاجة الى هذا الجواب لكن الذي عند
الرضي كونه مقدرا بان مع المضارع لكونها اشهر
واكثر استعمالا في ينحاج الى ما ذكر من الجواب فتدبر
عند ذلك البعض عليها فيها ذكرنا من الامثلة
ومثال على المعرف كقول انت عرفت علمت اولى
المغيرة انى كررت فلم الكل عن الضرب مسمعا فانا
مسمعا مفعول الضرب عندي وانا عند غيره فيحتمل
ان يكون مفعول كررت او حالا من مفعول علمت
وهو قوله اولى المغيرة اي مقدم تلك الطائفة و
عبيدهم قال بعض الكمل قوله مفعول كررت بالتخفيف
على الحذف والايصال اي صلت وحملت على مسمع
وفيه ان حرف على قليل السيبويه فالاسبوبا

الغيبة فانشأ عن يصف نفسه بالشجاعة على وجه التأكيد
مستشهدا بعلم جميع الجماعة على ما منه بأنهم كانوا بحيث
لم يبق لهم مجال للانكار ما يدعيه ولا عدوا ولا نوعا
ولا تأكيدا حال كونها مع الفعل او بدونه اى الفعل
والفعل مراد غير لازم الحذف بيان وتوضيح لكون
الفعل مرادا فرع يكون العامل المفعول الا ان مصدر لعدم
صحة التقدير بان مع الفعل لعدم استقامة المعنى
معها فاما ما سقامة او ليس سعيد ضربت ضربة او ضرب
او ضربا فضربت ان ضربت كذا وذكر في شرح لبيت الباب
واختارة المص وقيل اذا لا يجوز العمل الضعيف مع
وجود القوى ورده المص بان هذا بعيد الثاء
لوتة الامتناع وان كان الفعل لازم الحذف
فعل المصدر عند كسبويه لانه مصدرية وكونه مقدرا
بان مع الفعل بل نيابة مناب الفعل حتى جوز
تقديم معمول عليه باستتار الضمير فيه نحو كما الظرف
العامل وجعل الفعل المقدر عند السيرافي لانه لولاه
لم تنتصب المصدر بفعل بعد انيابة يجوز تقديم المعمول
نحو سقيا زيدا ويجوز حذف عامله الا ما نيب لان
النائب في المنوع عنه ما خوذة في وضعه لان الواضع

الواضع تطرق وضعه الى ما نيب الحرف فقط الى ما قام مقامه
فاقتضاه الامر المرفوع على الاوضع ملا يخرج الى ذكره النيابة لا
يجوز بهذا الحذف في غير المصدر من الفعل والصفة لكون
النسبة الى المرفوع ما خوذة في وضعه فيحتاج الى ذكره النيابة
ولا يجوز فيه اى لا يستتر في المصدر فاعله كما في الفعل والصفة
ظاهرا مثل ضرب زيد واعجبت لما ذكرت الحذف وقيل
يوا ضمير في سوءه لا ضمير في ضمير مستتر وجعه قياسا على
الواحد فيلزم اجتماع التثنية والجمعين وتجاوزا
راجعان الى الفاعل فيهما خلافه فان ارجعت نفسه
وجمعا ورده المص في الامثلين بالا مزيد عليه ولا يتقدم
معمولة ولو ظرفا عليه عند الجمهور وقدروا عاملا مقدما
في مثل قوله تعالى ولا ما خذكم بما راقوه واقتضاء وضع
المتعي وذلك لانه مقتضاه بان مع الفعل ومعمول
الصلة لا يتقدم على الموصول وكذا ما في حكمها كمن
المرتضى عند الرضي والقاضي البيضاوي والمص على
ما سبق في بحث المفعول فيه جواز تقديمه لو ظرفا
اذ قد مر ان الاصل بحثي لا يلزمه ان يكون في حكم من
كل وجه مع ان الظرف كالجار لا عامل ما تر فيه دخل
فيها لا يدخل الاجانب وقد مر انه مفعول ضعيف

لمباشرة اولا الى بيان ان العامل الحقيقي هو حرف
الجر والمضاف نائب منابه ثم الى بيان الفائدة وقدم
الشرط عليها توقف وجودها على وجوده ان كان
المضاف البر جسلم بفعل الغير من وجه وجمع كونه اشارة
الى ان المضاف اليه هذه الاضافة يجب ان يكون
اصلا للمضاف كما انها البتي المثال شاملا للمضاف
وغيره كما كان المضاف شاملا له وغيره كما عرفت
انه لا يكون اخص منه مطلقا فيكون بينهما عموم من
وجه نحو ضارب عمرو فانها تكون خاصا وغيره كما انه
يكون منها وهو غير هذا وبقي اللام في غيره اي الجنس
الشامل ولو قال ان كان غيره كهان اسب واخصر
الا اخصر سواء كان جاريا مجرى غلام زيد ورأس كرز
او اخص منه مطلقا كيوم الاحد او اعم منه من وجه
ولم يكن اصلا كخفقة فانك لم تدر ما يقع في كضرب
اليوم بل اذا قيل فيما يقع اللام نحو فقيل للاقسام
وتسهيلا للضبط ولا يلزم في كونها بقع اللام صحة
التعريج بها في الاستعمال بل يكفي صحته بحسب الوضع
فيصح جعل نحو ضرب اليوم مما يقع فيه اللام ولا يجتاج
في مثل شجر الاراك وكفى برجل الى التكلفات البعيدة

نشأ في اللفظ فقط ولذا سميت بها فالمعنوية على عكسها
ان يكون المضاف فيها غير صفة اي اسم الفاعل
والمفعول والصفة المشبهة مضافا الى مفعولها الذي
تعمل فيه على نصبها طالبة بحق وضع المعمولية بالاضافة
لوجود شرط عملها اي فاعلها او مفعولها سواء كان
صفة اصلا نحو غلام زيد او كان صفة مضافة الى غير
معمولها كما ذكره بقوله وضارب عمرو امس احسن
بهذا القيد عن مثل زيد ضارب عمرو الآن او غدا
وعمرو حسن الوجه وشرطها اي المعنوية تجرد المضاف
اذا كان معرفة عن التعريف لئلا يلزم تحصيل الحاصل
او الى التنكير فان كان فاللام حشو لا مفر وان علما
نكرة بان يجعل واحد ممن يسمى بذلك الاسم
نحو زيد ما جزء من زيد كم دانما المضمر واسم الاشارة فان
التعذر تجريدهما او نادرا اذا كان نكرة او علما
الى التجريد بل لا يكون المراد بالتجرد التجرد والخلو
عن التعريف عند الاضافة سواء كان نكرة
في نفسه او معرفة تجردة وهي اي المعنوية اما شبيهة
من البيانية وذا اكثر فتم هذا على بيان الفائدة فان
مقصوده الاهم بيان العامل فحاسب القياده

كما في الامتحان وتفيد المعنوية تعريفا للمضاف
ان كان المضاف اليه معرفة لان وضعها العهد وهنا
المضاف فيها نكرت وذا في المعرفة دون النكرة ثم
استعملت في الاستغراق وهو كالام بجنبه مثلا
اذا دخل جاء في غلام زيد فصار غلام مخصوص لزيد
ومنسوب اليه من غير اشارة وعهد فيكون نكرة واذا
قيل غلام زيد فعاد ذلك مع كونه مشارا به معهودا
بينك وبين في اطلاك اما بكونه اكبر غلمانه او اشهرها
او معلوم لمخاطبك دون غيره فيكون معرفة بهذا
اصل وضعها ثم استعملت بدون اشارة وعهد
كالاول فيكون كالنكرة كقولك ولقد امر على اللئيم
يسبني فكرة في الامتحان والمضاف بغير غير ومثل
وشبه ونحوها فانها لا تستعرف بالاضافة الى
معرفة لتوغلها في الابهام والتعدام العهد فيها
في الاغلب بخلاف خلق الله وعبده ورزقه ومعلومه
فانها وان كانت اكثر منها ابهاما لكنها تتعرف
بالاضافة لكونها للعهد او الاستغراق ولو جعد
العهد فيها بالانتهاء وجعل المخاطب او بان تضاف
الى فرد واحد تعرفت لكن جعل المنذور في يوم

في حكم العدم وقيل لا تتعرف اصلا نحو غلام زيد و
تفيد تخصيصا للمضاف ان كان المضاف اليه نكرة
نحو غلام رجل فقيل لان التخصيص يقابل الشركة ولا شك
ان غلام قبل الاضافة الى رجل كان مشتركا بين غلام
رجل وامرأة فلما اضيف الى رجل فرع غلام امرأة و
فات الشركة وفيه نظر لانا نمنع بان التخصيص قد
يحصل من الاضافة بل بالانتساب الى المضاف اليه
بحيث لا حصول بعينه في نحو غلام رجل وبالجملة الفرق
ظاهر بين غلام زيد وغلام زيد فان الاضافة حقيقة ان تستلزم
معنوية ولا تظهر الفرق غير بين غلام رجل وغلام رجل
بل انما اضاف زيد وصار زيد حصول الفائدة
اللفظية دون المعنوية فما وجه سبب الاول معنوية
والثانية لفظية واقول تم حصول التخصيص في غلام
رجل قبل الاضافة بالانتساب المذكور لكن لما حذف
المضاف اليه وناب المضاف منابه جعل العلم بحيث انقطع
نسبته عن المجاز الذي وقف حتى صار مجازا وسببا وعاما
خاصا كما صرح به في نحو الاضافة تنزيلا لها منزلة
المذكور جعلا لها كذلك الفائدة بحيث انقطع نسبتها
الى محله التقدير لبست بموجبة له بلا دليل وحصرا

نعم لا ينافي امكان حصوله بشيء آخر لمعاني الفاظ المتن
والمصنف بنحو القول بان التخصيص حاصل بها واستفاد
واستفاد منها وتسببها بالمعنوية لا بالافظية
بخلاف ضارب زيد فان اضافته انما كانت مع و
جود شرط العمل فيه المؤذن للانفصال والتبيين الى
المفعول كما اشار اليه فصالم تستحق الا بتبيانها با
بالجنبة المذكورة فلا يجيء القول بان التخصيص مستفاد
منها وحاصل بها والتبيين بالمعنوية بل اللفظية فا
فالفرق ظاهر ومراد المحرر بمثل هذا استحسان الا
الاركيا باتة انتهى اسرع الى استنباط الجواب
من رموزه المفيدة واشارته الدقيقة ولطائفه
الانيقة وعلامة الافظية ان يكون المضاف صفة
شرح نحو غلام زيد مضافة الى معمولها خرج نحو خالق
السموات وكريم البلد ولا تقيد الافظية سببا
الا كتفيا في الاثنين فقط والفيه باق على ما كان
عليه قبل الاضافة موجود شرط العمل وانما قبل انما
في غير الانفصال واما التخصيص نحو ضارب
زيد او رجل فقد عرفت انه حاصل بالمعنوية لا بالاضافة
ثم التخفيف اما بحذف التنوين من المضاف فقط

ولو مقدرا نحو غلام وضارب زيد الان او غدا وحوا
اج بيت الله من اسم الفاعل المضاف الى المفعول
او مع تخفيف بتغيير من اضافة اليه واستناده في
المضاف كما ذكره بقوله وحسن الوجه اصله حسن
وجهه وجيء الام بدل كونه اخف منه نحو جاءوني
غير سفر الثقيل مثال الصفة المشبهة لانها
الى الفاعل ومعمولها آت مجرورا دائما من اسم
المفعول المضاف الى نائب الفاعل وانما يخفف
نائبه وحده نحو الضارب بالزيد والضاربو زيد او مع
الضمير نحو ضاربا بالغلام وضاربو الفرس في متبع
الضارب زيد لعدم التخفيف ومفعول التنوين
باللام كما سبق وجاز الضارب الرجل مع عدم
حلاله محله مفعولا له لفعل وفي الجملة بارد جو
اجيز او الجملة على الضارب في الحسن الوجه لا غير اكتفا
في كون المضاف صفة والمضاف اليه مجرورين
باللام وكذا الضارب ذي المال فانه في حكم ذي اللام
وكذا المضاف الى ضمير نحو الرجل الضارب غلامه اصله
الحسن وجهه والتخفيف فيه بحذف الضمير من المضاف
اليه واستتاره في الضاف والناسن من الاسمية تاكم

الاسم المبهم التام باحد الخ اقتبه اذ لا اعلم شبه
الفعل التام بالفاعل فلا فيكن من عمل النصب في التمييز
فائدة تشبيه سيبويه فاعل باحد الاشياء
المختة الذي يذكر بعده حقيقة او حكما كما في التمييز
المبهم بالفعل التام بالفاعل الذي يذكر بعده حقيقة
او حكما كما في المفسر المسند وكذا لا ينصب التمييز الا التام
وان وجد فيه فضلة التام اعني لم ينصب اليه نكرة
اشارة الى اختصاص التمييز بما على ما عليه البصريون كما
لكفا بنهاني نوادر الابهام وعدم الحاجة الى التعريف
خلافا للكوفيين على التمييز بما بمن اي على التمييز بشبهه
بالمفعول في النجي بعد التام وذا وصف الاسم المبهم التام
اراد ان يبين ما به التام فعال ونحاسه فر فاكان الفضلة
بعد الفاعل من تمام المعنى بالنسبة كون الثاني جزءا
من الاول وهذا ليس كذلك اراد ان يبين ان المراد
هنا ما هو العرف لا اللغوي فقال اي كونه بيان حالة
يجتمع لفاعله معاني شيء واضافته به كون باحد
اشياء ان يدل على استقلاله واستغناء
اضافته اليه وانفصاله فان ذلك قد عدني العرف بين
فاعل بنفسه لا باخر وجعل في حكم النكرة وذلك اي التمام

اي التمام بنفسه يكون في التمييز المبهم في الاكثر بان
لا يكون له مرجع اذا لم يكن مبهما مثل جاءني زيد فيقال له
رجلا فلا يكون التمييز عن المفرد بل عن النسبة كما في
مثل ملأ زيد رجلا وذلك في الاغلب فيما فيه دقة
المبالغة والتمييز كوضع المدح والتمييز فيقال له
نعم رجلا زيد اي نعم زيد رجلا اي رجل وآ على من قال نعم
رجلا وهو من المبالغة والتمييز بالاجنبي ونحو بالله رجلا لافعلن
للتعجب وقوله بالله مرادا به نعم وهو نعم رجلا زيد
ولا يخفى ان التمييز فيه يكون عن المفرد لا عن النسبة
اذ لو اريد المعنى الاول نحو الرجل وكذا في ربه اذ لا
يكون فيه ارادة المعنى فاشر من اختصاص ربه بالنكرة
وفي اسم الاشارة لانه من المبهمات نحو قوله تعالى ما
هذا زوجا احد جوزا مثلا على رأي من قال التمييز
عن اسم الاشارة لا حال وبالتنوين اما انفكاك نحو طاب
زيدا او تقدير انحو منا قبيل فصاعدا واحد عشر رجلا
فان كلا من عشر المضاف والعدد المركب وكذا كم
وكاين وكذا فانه يقع عنها التنوين لفظا لا تقديرا
الاستغناء فيه في اصل الوضع فمن عد بهذه الاربعة
الا خيرة من السماعي كما شيخ عبد القاهر ومن تبعه

فائدة في نحو من رجل
وان كم كيف بها لا تكون كما
سيجيء

لم يجب كذا في حاشيته وما كان تمييز العدد واحكامه
مخصوصة اراد ان يذكرها في هذا المقام فقيه
لهم فقال وتمييز ثلثة بالعشرين غير مصروف لكونها
علما للعدد او في حكمه واتى به جامعا مشيرا الى عشرة
بل عشرة بجب بل هو مجرور بالاضافة للتخفيف
ومجموع ولو بقي نحو ثلثة رجال وثلثة اطباق العدد
العدد نحو ثلثة رجال للاني ثلثة الى تسعة ثلثة
التمييز فيها ماذا وهي اسم جمع لا لفظا ولا معنى لانها
على عدد معين وكان القياس بجس او ثلثات وهنا
لا يجوز لان اما الاول فلعدم جواز كون جمع المذكر السالم
تمييزا للعدد وهنا ثلثة رجال ثلثة مسلمين مثلا لانه اما وصف
وهو قاصر عن افادة الغرض من التمييز وهو تعيين
الجنس لكونه دالا على ذات مبهمة ما خوذة مع بعض
الصفات واما علم فلا بد في جمعه من اللام والتمييز
نكرة كما عرفت واما الثاني فلعدم جواز وقوع جمع
المؤنث السالم بعد الثلثة واخواتها لكونه خلاف
القياس الذي هو وقوع ما هو في صورة جمع المذكر
السالم بعد ما اعني عشرة واخواته ولانه يلزم
منه ذكر التمييز حكما كان يقال ثلثات رجل مثلا ان على

ان على التمييز وهو رجل مثلا الجمع بالالف والتاء وهو
لا يجوز لكونه خلاف القياس وهو وكبة في صورة الجمع
بالواو والنون اعني عشرين الى التسعين فانه على المفرد
مع كونه احصر قال بعض اكملا الاضافة دال على الكثرة
عن لفظ الجمع وتمييز احد عشر وزاد الى تسع وتسعين
بل تسع وتسعين منصوب لفقد الاضافة تماما في فصل عشرة
فكرا تهم اياها ما هو في صورة نون الجمع الذي حذف
وحذف كون عينه ان حذف واتى في عشرة فكرا تهم
جعل ثلثة اشياء كالاسم الواحد بخلاف خمسة عشر ك
فان النصف الميم لما كان غير العدد كان مبنيا على الفتح
بخلاف نحو ثلثة رجل فان اعراب الاول يتبع الا
الاخير مفردا تارة لكونه نصف مع نصف المركب والثلثة
في الفضلة الاولى وتمييز مائة والف وتمييز تسعة ومميز
جمعه اي الف فان جمع المائة لا يستعمل مع المميز لا يجب
بل هو مفرد لانه قد يضاف الى بعضها نحو ثلثة فيفصل
التركيب فيرجح الخفة على المطابقة وحمل المفرد عليه
افراد الحساب وجرور بالاضافة للتخفيف واما قوله
تعالى ثلثمائة سنين بلا اضافة ولا افراد محمول على
البدل وحذف التمييز اي ثلثمائة مدة نحو مائة رجل

وما شابعل و الف درهم و الفا درهم و الآف
درهم و منه التثنية نحو منوان سمنا و يجوز في بعض
بائين الضميين عاتم بالتنوين و عاتم بنون التثنية
احتراز ا بعض عن مثل احد عشر لعدم جواز الاضافة
فيه مع كونه عاتم بالتنوين الاضافة الى التمييز اضافة
بيانية لحصول الفرق مع التخفيف نحو رطل زيت و منوا
سمن و لا يجوز الاضافة في غيرها اى الضميين اما
في الاول فلان تمن نقد يجر بمد المضمر اسم للاشارة
عن التعريف و تنكيرها الذي هو شرط الاضافة المعنوية
و اما في الرابع فلما مر ايضا من كراهة ابقاء نونه و حذفه
و اما في الخامس فلامتناع اضافة المضاف و شبون
شبيه الجمع لا شبون الجمع مثل الاخيرين اعلاه و حسنون
وجوها فان التمييز بعدها انما يكون عن نسبة نحو
شبه جلده و هواى شبه الجمع عشرون زائدا الى تسعين
بل تسعين نحو عشرون درهما و لا اضافة بخلاف ملؤه عسلا
و لا بتقدم معمول اسم الفاعل عليه لضعفه في العمل لكونه
محمولا على الفعل مع ان التقدم مختص بالفعل و لما كان النقل
من اضافة الوصف الى الفعل كونه معلوم ما منه و معلولا له
و هو ليس مرادا هنا ظهر المراد بانه كان مجاز التشبيه

نسبة فقال باسم الفاعل ثم صار حقيقة عرفية بحيث
لا يحتاج الى القرينة بقوله و المراد منه كل لفظ غير مشتق
و لا مشتق منه في الحال بقرينة انه جعل قسيما لكل منهما و
فسر اوله بما شبههما كما في تعريف الفاعل بمن قام به
فعل اصطلاحي اى مغاير للمطابق كما في الاسماء و الافعال
او التضمني كما في امثلة عدل عما ذكره الفاضل الجامي
من انه مستنبط من نحو ي الآتي من غير تصريح بما ذكره و
لعدم شموله لاسم الفعل و الظرف مع كونهما منه عنده
لكن الثاني اما داخل في الفعل او شبيه عنه دلالة.
الفاضل بخلاف الاول و لما ذكره الفاضل المحقق
ايضا من انه ما يستنبط منه مشتق الفعل و لا يكون على
صيغة نحو ضرب فعال بفتح الاول عنه كثيرا و نزال
و انما عدل عما ذكره الفاضل المحقق مع ان
بعضا من القواعد يمكن ان يعد منه لو خولف في ضابط
كلي كما انشاء البر بفتح كل لفظ الخ و بين في التفصيل
ان يعمل كل المنسوبا للضبط بمقابل الاقسام فمن
لم يعده من القياسي كما شيخ عشر اقاهر و من
تبعه لم يعب ثم اسماء الافعال اصلها اسماء
معاني الافعال لانه لا يفهم منها الا الفاظ دال معان

هي معاني افعال خصصت بحذف المضاف ايجازا ذكره في
الاستعمال وبعد اي اسم الفعل الدال عليه اسماء الافعال
وفي اكثر النسخ اي والاول اصح لانها غير مصدر مسماة بفعل
ولانه يلزم رجوع ضمائر بعضها الى اسم الفعل شيئا وبل الكلمة
اذا الاصح رجوعه الى اسماء الافعال لان متعريف للاسماء
لا للافراد التي تدل عليها صيغة الخ ولا يكون اتى عاد
العبارة اذ لا يقال مثلا رويد اسماء الافعال بل يقال
انه اسم للفعل وايراد صيغة الجمع للتنبيه على تعدد الافراد
من اول المواصلة ما اسم كان يضع الامر قد تنكثر نحو
هو الماضي ثم ذكر للمضارع نحو ما كان يضع ما كان يضعان كان
يضع اكثر او يضعان توجيه اي صار يضع وضع
الامر او الماضي لم يقل ما وضع لعدم انه لان دلالتها
على هذا المعنى ليست بحسب الوضع بل بحسب الاستعمال
ولهذا خرجت عن تعريف الفعل فلم يقل ما صار كذا ان
انسب ولا يراد الضارب امس نقضا على التعريف
لما عرفت انه خارج عن تعريف يضع الفعل الذي اي
القسم وبعد اي اسم الفعل او ما كان الى على حال
مستاه على حذف المضاف او التجوز بذكر المدلول و
ارادة الدال وقوله كان يضع قوله ما كان يضع الامر

اقامر والماضي ما كان يضع اي الامر او الماضي كان هذا
على ظاهره لكن لا يساعده ما تقدمناه عن الاشموني و
لا يتقدم معموله اي اسم الفعل عليه الا اذا كان المعمول
ظرفا فانه يتقدم على يضع الفعل مطلقا كما مر في بحث
المفعول فيه وفي اكثر النسخ معمولها عليه والصواب
هو الاول او ثانيه الثاني ما للاول وارجاعها الى
اسماء الافعال كما لا يخفى على من هو سليم البال اما
الفاعل فظاهر واما المنصوب فلضعف عمل الفعل فان
المراد به هنا عمل باشباه معناه الفعل وهو ليس بفعل حقيقي
ولو سلم فليس باقوى بل يمنع درجة الفعل فيه هذا
هو الملائم لقوله ويعمل على مسماه واما قول من قال لانه
اما مشغول عن المصدر او عن الظرف ومعمول كل
منهما لا يتقدم عليه لضعفه فغير ملائم له اصلا الاول
وهو ما كان يضع الامر نحو هار زيدا اي خذه ورويد
زيدا اي امهله وحيهل زيدا اي احضره من الافعال و
قوله تعالى هلم شهداءكم اي احضروا بهم يجيء لازما
يضع اقبل نحو صه اي اسكت واصله صاه مبني على
الكسرة وهل تتم على الكوفية ومفرد عند البصرية
لا يتصرف الا حال كما سبق من قوله تعالى هلم شهداءكم

وفي النسخ ان المضاف
محذوف فليس المعمول
متقدما الا
فتدبر

شهدا كم الا في نحو فهم فانتر بغيره لان صفا بلغوا اكثا
وقع في الحديث المشرف بقوله الى حوا بكم وهيات
شيئا اى اعط وجيئا صاحبا الا الشر واى استه
وحي وحده بمعنى اقبل وبعدى بعلى نحو حي على الصلاة
اى اقبل عليها وقعا وتعدا بمعنى ايت وحه بركب
مع بطا الذا بمعنى اسرع ويكون المركب ايضا بمعناه
فعدى بالى نحو بطا الى الشر جد وبالباء نحو جيئا بزيد
اى بذكره وقد يجعل بمعنى اقبل فيعدى بعلى نحو جيئا
على زيد وبله زيدا اى دعه وعليك زيدا اى الزم كسر
المنورة وهو ذاك عزا اى حسنه وشرك زيدا اى اترك
وغيره ذلك من نحو امين بمعنى استجب وورا ك بمعنى
تاخر وما ما بمعنى تقدم وايلك بمعنى خذ وغير ذلك
وهو قسمان وهو ما كان بمعنى الماضي نحو هيهات الامر
اى بعد وشتان زيد وعمرو اى افترقا وما سر حان
زيد وشكان عمرو اى قربا وغير ذلك مثل بطان
بضم الباء وفتحها وسكون الطاء وبضم الهمزة والنون
انبار بمعنى وغير ذلك في المدونين الى انها بلغ
محصورة فيما ذكره وقال في بعض نسخها كثيرة
جدا ما ذكره احمد بها ولا غيرها نعم يضاف من عندها

عند سماعية انه لم يسمع ومنها ما من بني الفعل لنيابته
المستتر وهو متعين في حرف الجزم وهو لضعف العامل
لا بعمل في المفعول به القوي بالاتفاق ولان عامل النيابة
نائب هو منابه كوجد لا يعمل فيه لزومه ولا في الفاعل
الظا لا بشرط الا تما وهو تا لا تكون تلك زيدا اعتبارا
بالعمل فيه بالشرط على ما ذكر فيه بيان شرط اسم الفاعل
والمفعول من الاسماء الخمسة وجد الا شتراط ما تر
او الموصول لكون تا بمعنى الفعل الذي هو اصل في
العمل الفاعلية لا تكون الا جلالة نوع قوة في العمل
وبهذا جدل على انه هو العامل على ما هو راي المحققين
لا الفعل المقدر كما زعم البعض وانما احتاج اليه
كما يحتاج اليه في سائر المواضع المقدر هو ضمائر
زيد في الدار ابوه ومررت برجل في كم كتاب وجاني
زيد وعلى كتفه سيف وفي الدار احد وما في الدار
احد وجاني الذي في الدار ابوه في هذه المواضع
كون الظرف خبرا مقدما وما بعده مبتدا مؤخرا
كما في مثل افلم زيد وان لم يرفع الظرف اسما ظاهرا
فعامله صنيعه مستتر فيه اى في الظرف متعلق من متعلقه
بفتح اللام المحذوف ويعلق في غيرها اى المفعول به

لان علامة نيابته ما يحصل
بل نيابته عنه

اى وان لم يكن للعامل
فعل قابل للفعل
المقدر عاملا

والفاعل فقط حصر كما مر والخلاف بلا نسبة اما في الظرف
فلما مر غير مرة واما في الحال فلانه نهاية في فكره من المنسوب
فانه يعمل كعمل اسم المفعول لكونه مقولا به نحو مررت
برجل حسان الوجه اي منسوب الى الحسن وبشرط
في عمله اي المنسوب ما يشترط في اسم المفعول
ومنه الاسم نحو انا اسد في غوالك هرب رجل
اسد غلامه واسد على اي مجتر ي وانما اي لاجل ان
الاسد يعتاد المجتر ي على عكس ما مر ومنه كل اسم يضاف من حيث
الصفة نحو الله في قوله تعالى وهو الله في السموت
اي معبود ومن فيها اي يعبد من فيها لان الكائن فيها
ومنه الاسم الاشارة نحو هذا زيد يوم الجمعة امام الامير
جالسا اي اشير اليه يوم الجمعة امام الامير حال كونه
جالسا وليست وتعمل نحو ربت وربما يوم الجمعة غلامه
مسرورا اي التقى او اتى يوم الجمعة غلامه زيد بحال
كونه مسرورا وقال المرتضى ليس المضاف على تقدير التنوين
بل على تقدير جنسه وبها اقول ليس بمطلق بل لمثل الامير
واتمام نقل وحروف المشبهة بالفعل مع ان كلا منها
يفيد معنى فعل كما مال وحرف النداء والتنبيه و
التنبيه لكونه على ان ما عداها ليس بعامل بعمل المشتق

ولك ان تقول ان
تقدير التنوين

السماع منه وهو قالا بقية منه ولو نوعا فانهم وحرف الاشارة
نحو ما زيدا كبارا اي في عمره وحرف التنبيه لفظا مثل زيد
قائما كعمرو قاعدا وكتابة اسد صائلا او نقديرا نحو زيدا
اسد صائلا وحرف التنبيه كما مر من مثال اسم الاشارة
الا انه يقال ح بانه حرف التنبيه كما لا يخفى ما انت بجنة
ربك بمجنون وما انت بذي على كما لا وغيرها من مثل
ما شانك قائما اي ما تصنع فيه فاه المذكورات من قوله
ومنه كل اسم الى قوله وغيرها نحو فيه تغليب غير العامل والمضاف
به من معمولات الفعل كالحال والظرف والمفعول معه
كما شانك وزيدا وعند البعض لا يقال في المفعول
المطلق ايضا فكره العاضد الصمام والكل داخل في
ضابط كلي فلا وجه لاسقاطه في بيان القياسي كما
اسقطوا والعامل المعنوي فلا يكون للسان فيه حظ
وانما هو شيء يعرف بالقلب وبه شان فلا خفي فانه يجعل لفظيا انها عامل صفة والتاكيد
وعطف البيان وهو كونها صفة وتاكيد او عطف
البيان فرفوع او منصوب او مجرور وليلا اختلاف
الحركتين اعرابا وبناء في مثل يا زيد العاقل فانه
لو تعلق العامل لانتفى اختلاف الحركتان وجه ايه

ان المضمر باعتبار العارض فلا اختلاف باعتبار الاصل قاله بعض الكمل وقال الفاضل الانبه ان هذا الرفع مثل الجر بالجوار ورفع للملائكة اسجدوا على قراءة ابي جعفر للمنائكة والاتباع ليس بالعرب ولا بناء والتشبيه بالرفع والجر خارج هذا كله وقال سيجيء الموصوف بمنزلة الجزء من الموصوف فالعامل يشمل عليهما في الصفة فيكون عاملا فيما قاله بعض الكمل الاول رافع للضمير والجزاي ما يعمل فيها عمل الرفع فلا تذهل حول الاسناد في مفهومه كما يجيء المسند اليه والمسند اللذين يشبهان الفاعل فالاول في كونه مسندا اليه والثاني في كونه جزأ تاما وقد ان مبنى العمل على الاقتضاء وهو التجريد للاسم عن العوامل اللفظية بان لا يكون له عامل لفظي اصلا على ما هو المنصوب بحسب العرف كما يقال جرد زيدا عن ثيابه فانه يفهم منه عرفا انه لا ثوب له اصلا ولو قال عن العامل اللفظي كان اظهر واخصر ثم ان هذا مبني على التجريد عن مقتضاه الذي هو مبنى الوضع فلا يلزم خروج عامل مبتدأ وخبر لم يسبق عليهما عامل لفظي ويمكن ان يقال ان هذا مبني على تنزيل

تنزيل القوة القريبة منزلة الفعل او ان كان منزلة الفعل الموجود كما يقال فيق فلان ثم النبرة احمر فيق اثم تبدو او على التنبيه على ان الاصل كان العامل اللفظي وعدل الى المعنوي فكانه جرد عنه اولا التجريد عنه اذا وجد ثم واما اذا لم توجد فلا حاجة اليه بل لا يكون هذا وفي اكثر النسخ التجرد اي التقرر والثبوت وهو اظهر والاول وفق ما في تعريف المبتدأ وموافق لما في نسخ الباقي المراد بالعامل اللفظي ما يعمل بالاصالة بان يجعل اللفظ دالا بطبعه على غيره وان لا يكون محلا لغيره وفي العمل فيدخل في الحد عامل مثل زيد وحبك في مثل علمت زيدا قائم وبحسبك درهم لصدق التجرد عن العامل اللفظي بالمعنى المذكور عليه او في الاول قد ابطل التعليق على علمت في اللفظ وعمل في المعنى ليس باصل وفي اثناني الباء زائدة ملحق بالاصلي كذا فهم عن الامتحان لاجل الاسناد اليها واسناده الى شيء وخرج به بحرد الاسماء المعدة فانه ليس بعامل فيحتاج التجريد عنه حتى فعدم موثر ليس بمرتبي لعدم صحة كون فاعل الوجود في عدمنا فلا يحتاج سنبيه الله حتى بالمؤثر تنزيلا منزلة فالاولى ان يفسر بكون الاسم في صدر الكلام تحقيقا او تقديرا واجيب

بان العوامل علامات لتاثير المتكلم لا مؤثرات والعدم
الخاص يجوز ان يكون علامة ويراد على ما جعلوه اولى ايضا
انه اعتباري فعدمه مؤثر فليس بمرضي لعدم صحة كون
الفاعل الموجود في الخارج اعتباريا فلا يحسن تشبيهه
بالمؤثر فافهم نحو زيد قائم والثاني رافع الفعل المضارع
وهو وقوعه بنفسه لا بالناصب والجازم فرفع الاسم
كوقوعه خبرا نحو زيد منطلق او صفة او حالا نحو جاءني
رجل او زيد يضرب وفيضرب واقع موقع ضارب
لان الاصل في رفع الواقع وقوع المفرد على ما سبق
فان قيل ان ذلك الوقوع يوجد في الماضي ايضا
فلا يرفعه قلت لانه حينئذ الاصل فلا يكون معمولا
الا في الموصولين كما سيجيء وذلك الوقوع اي وقوع
المضارع بنفسه موقوفا الاسم انما يكون اذا تجرد
عن النواصب والجوازم بان لا يكون فيه ناصب
بان لا يكون ولا جازم اصلا فانه اذا لم يتجرد عنها
يمتنع ذلك الوقوع لعدم صحة دخول ناصب الفعل
وجازمه على الاسم وانما ارتفع هو بذلك الوقوع
لانه حينئذ يكون كالاسم فاعطي له حكمه اعرابا واقواه
وهو الرفع وذلك مذهب البصريين وارد عليه

نقل عن بعض البصريين ان يقال
ان يضرب وقع موقع
ضارب وكم ضارب

عليه انه يرتفع في مواضع لا يقع فيها موقع الاسم كما
في الصلة نحو الذي يضرب وفي صلة سيقوم وسوف
يقوم وفي خبر كاد نحو كاد زيد يخرج وفي نحو يدخل الدار
بدان واجيب عن الاول والاخير بانه ليس فيهما واقع
موقعه لانه يقال الذي ضارب هو علي ان ضارب
جنسه مبتدا ومقدم عليه وكذا دخلان الدار ان وكيفما
وقوعه موقع الاسم وان كان الاعراب الذي مع تقدير
اسما غير الاعراب الذي مع تقديره فعلا وعن الثاني
بان الواقع موقع الاسم هو سيقوم مع السين
لا يقوم وحده وصار السين كالجزء وجعل سوف
في حكم السين لكونه بمعناه وعن الثالث بان الا
صل فيه الاسم وعدل عليه قليلا وامتنع عند اكثر الكوفيين
فالعامل هو ذلك التجرد ولا يرد عليهم ما ورد على
البصريين حتى يحتاج الى تلك التكلفات في التفصي
عنه لكن يرد عليهم ان التجرد عما ذكر حاصل قبل التر
التركيب كما في الاسم فلا بد من قيد يخرج غير المركب
كما في تعريف العامل المعنوي للاسم وقد يجاب عنه
بان الفعل التوقف فهم معناه على ذكر الفاعل لا يحصل
بدون التركيب معه فافهم شيوع ما ذكرنا من العوامل

فقوله فيه اي في الاعراب الذي مع تقديره فعلا
لانه اقتضى ان يقدر به الى الواقع موقعه فعلا
فقوله فعلا هو المشابه
الخامسة وعلى تقديره والمشابهة
هو الفاعلية تكلف وفي
غنية عنها ولا تخفى
اعرابه نحو فضل زيد فضلا
وضارب ضربا يضرب ضربا فكر
يضرب ضربا فضلا الزيد فضلا
تتبع جعله
اسما غير الاعراب
بان الضرب
فاعل
فاعلم

على ما ذكر نا ستون و زيادا ما ذكره الشيخ عبد القاهر رحمه
تبعه على ما ذكروا فانها تجمع كلا زاد و نقصا فالاقل
فسبعة عشر في السماعي الثلثة الاخيرة من حروف
الجر فلا تنفي الجنس و اذا ماس كلم الجارات و اشباه
في القياسي اسم التفضيل و صفة المفعل و اما الثاني فسبعة
و اربعون في السماعي ثمانية و عشرون افعال اربعة
افعال المدح و الذم و اربعة افعال المقاربة ثلثة عشر
افعال الناقصة و سبعة افعال القلوب او دخل كلها في
اول القياسي و هو الفعل و ثمانية عشر منها اسماء تسعة
اسماء الافعال او دخلها في تاسع القياسي و هو صيغ
الفعل و اربعة منها اسماء احدها عشر اذا ركب مع
احد الى تسعة و ثانيها كم و ثالثها كذا و رابعها كاين
او دخلها في الاسم التام و هو ثمانية من القياسي و ست
منها حروف خمسة حروف النداء او دخلها في تاسع
القياسي و واحد بفتح مع استصحابها كونها غير
عاملة على الصحيح فاضم الباب الثاني الذي عقد
جزءا من الرسالة لقطا و صفة كائن في بيان احوال
المعمول او تحصيل ادراكاتها اعلم اولا اني قبل الشروع
في المقصود ان الالفاظ الموضوعة لغة اذا لم تقع

لم تقع في تركيب كالالفاظ المعدودة من الاسماء و
الحروف مثل زيد غلام دار هل بل قد و انما الافعال فلا
توجد بلا تركيب كما مر لم تكن معربة لعدم العامل كما
لا تكون عاملة لعدم المعمول و ان وقعت فيه فعلى
ثلثة اقسام القسم الاول ما لا يكون معمولا اصلا لا
لاصالة و لا بالقيام اي لا يكون له اعراب لفظا و لا
تقديرا و لا محلا لعدم مقتضيه و عدم القيام مقام ما
يوجد مقتضيه و هو اثنان الاول الحروف مطلقا عاملا
او لا و الثاني للامر بغير الدال منه البصريين فانه
لما حذف عنه حروف المضارعة التي بسببها صار
المضارع مناسبا للاسم مناسبة تامة على عامل فاعرب
و عمل فيخرج عن المناسبة لذهابه بسببها جواب
لما قضاه الى اصله و هو البناء الاسكن و قال الكوفيون
هو معرب مجزوم بلام مقدرة منوية و هي منسية مضمرة
البصريين و ردا قالوا هو موقوف و القسم الثاني ما يكون
معمولا دائما اي يكون له اعراب لفظا او تقديرا او
محلا لوجود مقتضيه و هو اثنان ايضا اي كما لا يكون
اصلا الاول الاسم متمكنا معربا او مبنيا حتى حكم على
اسماء الافعال فقال الدماميني عن سيبويه و ما تراني و

ومن خلال الصفحات مرصد
الاعراب لفظه مضمرة تقديرا

وجاءة انها معربة فيكون لها موضع من الاعراب و
اختلفوا في تعيين ذلك الموضع بانها مرفوعة المحل
على الابتداء وفاعلها ساد مسد الخبر كما في قائم الزيدان
واختاره ابن الحاجب في ايضاح المفصل لانها
اسماء مجردة عن العوامل اللفظية فوجب ان يحكم
بالابتداء وروداته ينقض به حتى تقريف المبتداء
جمعا وقال الرضي قياسها على اسم الفاعل اذ
معناه ذات الاسم وان شابه الفعل بجلها فيها اذ ليس
فيها من شبه الاسمية شيء بل انتقل الى شبه الفعلية
والعبرة باللفظ كما في اشجع في قولهم اشجع بالعبسيين
حيث ان تراه خافضا تجده مبتداء لكونه بمعنى المصدر و
وان كان لفظه فعلا بل جملة او مضمونة المحل بافعال
مخروقة على المصدر ريتا اي على انها مفعول مطلق
فزويد نيدا مثلا في تقديره زويدا زويدا وريدا
بان تقدير الافعال بناء في كونها اسماء الافعال فقط
بل موجب كونها مصادر معربة كيفما ورعيا
اذ لا موجب للبناء حتى لان لفظ الفعلية انما هو
للافعال المقدرة لا لها وان قال بعضهم وحكم المتنون
على ما نقله ابن مالك والجمهور على ما نقله ابن هشام

ابن هشام وهو المختار عندنا وقال الله ما معنى هذا
مذهب الاخفش لا محل لها من الاعراب لكونها جملة
الفعل على ما هو المختار عنده كما سبق وشابهت منابه
بحيث لا تقدر اصلا ولذا بنيت كالفعل وعلى صير
الفصل الفصل وهو ما يقع بين المبتداء والخبر اذا
كان معرفة او افعل من ولو حصل عليهما عامل حتى
به لفصلا بين كون ما بعده نعتا وخبرا فبعض
المواضع نحو كان زيد هو القائم بالجر قرينة دالة
على غيرية مستقل وهو رفع اللبس فلا يكون
معمولا اصلا فضلا عن كونه دائما وتسميته بالتكرير
لكونه على صورته خلافا لبعضهم وهو بعض البصرية
فانه يقول انه اسم لا محل له من الاعراب خلافا
في الامتحان هذا بعيد لعدم نظيره في الاسم وما
كان السابق اسما والاحق حرفا صورة بنسبة
المغايرة بتغيير الاسلوب فقال واما القام الذا
فلة على الفتحات من اسمي الفاعل والمفعول و
والجمع بالنظر الى الانواع او الافراد فقال بعضهم
وهو الفارق انها حرف لا اسم موصول كغيرها
اي كغير الداخلة عليها فتكون قما لا يكون معمولا

قال في بالعبرة لا منشأ
اللام

وجه الفرق بين الخبر
بان ذا واذا فانما
اعلما بان زيد
هو القائم

اصلا بل المعمول ح صدخولها دخال الكسرة وهو غيره
اى اسم موصول لاحذف فيه الفا فى المذكر والنى
فى المؤنث فتكون تا بكون معمولا دائما فلا يدخلها
اعراب مع انه ليس فيها بل فى مدخولها فبين وجهه
بقوله انتظى اعرابها اى اللام لما بعدها انتقل
اى لما انتقال ما دخلها من العمل الى الاسم لكرامتهم
دخولها على الفعل لكونها فى صورة الحرف فاعرابها
اضارب زيدا جاءنى الذى ضرب زيدا فالاول الذى
معمول لكونه فاعل جاءنى والثانى اى ضرب غير معمول
لكونه ماضيا واما اذا كان اصل جاءنى الذى يضرب
زيدا فلا خلل اذ معمول مرفوع وانما اختار الفاعل
لكونه اظهر فى التمثيل فلما جبر هذا الكلام جاز غير الذى
الى اللام وضرب الى ضارب وقيل جاءنى الضارب
ضاربا الآن اى الذى فى صورة الحرف اى حرف التعريف
وهو اللام وان كان فى لفظه والحقيقة اسما فاطلق
اى ضرب فى صورة الآن وهى اسم الفاعل وان كان
فى الحقيقة والفظ فعلا فانعكس الحكم بان انتقل
الاعراب المحل من الاول الى الثانى وسار يقتضيا
لعدم المانع عنه كما فى الاول ترجيحا بالمناسبة الافظية

الافظ على جانب اللفظ فى الاعراب الذى هو حكم
اللفظى فالاعراب فى الحقيقة للاول الذى هو المعمول
وان ظهرت الثانى الذى هو ليس بمعمول ولا منافاة
بين هذا وبين ما تقدمنا انه تقاضى الرتبى فافهم ولا
تكن من الغافلين والثانى من الاثنين الفعل المضارع
اتصل به نون جمع المؤنث اعنون التاكيد لانه بعد
الوقوع فى التركيب لا ينجو عن الجازم والناصب
اذ هو الوقوع موقع القسم والقسم الثالث من الاقسام
الثلثة ما كان الاصل فيه ان لا يكون معمولا لكن قد يقع
موقع القسم الثانى وهو ما يكون معمولا دائما فيكون
معمولا وهو اى القسم الثالث اثنان ايضا اى كالقسم
الثانى الاول الماضى فانه اذا وقع بعد ان المصدرية
حكم على محله بالنصب واذا وقع بعد ان الزم شرطا او
جزءه بدون الفاء بغير نزع الخافض اذ به لا يعتبر الجزم فى
محل الماضى ال فى محل الجملة كما يحكم على محله بالجزم
بظهور ذلك الاعراب فى المعطوف عليه فى نحو ان
يجيئنى ان ضربت اكرمت وتقتل بالنصب عطفا
على ضربت المنصوب محلا لوقوعه موقع ضربت
فتقدر ان ضربت وتقتل بالجزم عطفا على ضربت

موقع تضرب الجزم غير ظاهر تلك وانقل بالجزم
عطفا على ضربتك الواقع موقع اضربك الجزوم
جزاء في غير هذين الموضعين لا يكون الا مبنيا هو لا
بعدم مقتضى الاعراب واثنان من الاثنين الجملة
اي على قسمين فعلية واسمية اي الجملة الفعلية على ما هو
اي صاحب الباب والمضاف المحذوف هنا هذا الكلام باب
الجملة المركبة من الفعل افقط اي صريحا ولو تقديرا
بدون اداة الشرط او بها او جوابه والمراد به ما يفهم
منه فعل مشتملا على النسبة التامة بقرينة كون
الكلام في الجملة منشئا او غيره بقرينة الاسناد ومن
الاول نحو ضرب زيد مثال لما كان الفعل فيه لفظا بدون
اداة الشرط ومن الثاني اكرمك مثال لما كان الفعل
فيه لفظا بها ولا يخرج بعروضها عن الفعلية ولا يستحق
ان يعد قسما اخر من الجملة الا يستحق بعروض التذكير
مثلا ان يكون العدد زوجا او فردا والجزئية او
الجزئية ونحوها ويخرج عن الاسمية ما بعرض لحرف
عامل واستحق ان يعد قسما اخر من الجملة فيكون شرا
الاخصام حقا وطيبات زيد مثال لما كان الفعل فيه
غير مشتق اسم فعل وانا قائم الزيدان مثال لما كان

لما كان الفعل غير مشتق منشقا تم انها يجزان من
الفعلية ويدخلان في الاسمية ان فسرت الاولى بما كان
جزؤه الاول فعلا صريحا ولو تقديرا والثانية بما كان
جزؤه الاول اسما مطلقا كما هو راي الجمهور وهو المشهور
وفي المثال زيد مثال لما كان الفعل فيه غير مشتق
ظرفا فاكرم راجعا اما الى الفعلية لكون الظرف من حيث
الفعل لكونها مقدرة بفعل كما زعم البعض فلا يرد
ما اورده على هذا البعض في الامثلة بانها وان قدرت
بفعل لكن بجعل الظرف مقامه وانتقل التقدير اليه وجعل
الفعل لدوام الشرط المدعوين فيه للاضافة والفعل لا
يجامع الا ما يدل على ظاهرا او على تقدير انفكت بها
الاسناد استحق ان يجعل قسما برأسها خلافا لمن
بين كلا جعلته كتابه كما طلق واسمية وهي الجملة المركبة
من المبتدا والخبر او من اسم الفعل العامل وجنده
نحو زيد قائم وان زيدا قائم فان اريد بالجملة مجرد ما يفيد
لفظها من غير اعتبار دلالتها على معناها فلا بد اي
لافظها من اعراب لكونه في حكم الاسم المفرد لكونه
مقولا كما ينبغي لبيه بقول اي هذا اللفظ حتى يجوز
وقوعها اي الجملة التي اريد بها لفظها في كل ما موضع

ولو اسم فعل وصفة مشتقة
كما لا يخفى
والله اعلم

وقع الاسم المفرد فيه موقع خلافه الذي هو مبتدأ وفاعلا
ونائبه وغيره خلاف المذكور من المفعول واسم بابه كان
وان وغير ذلك نحو زيد قائم جملة استقلالية بحد اللفظ
ونحو يقع زيد قائم فاعلا وجعل زيد قائم كائنا الفاعل
ومنه اي فاذكر من الجملة التي اريد بها لفظها مقول
القول نحو قوله تعالى واذا قيل لهم امنوا الكن موقعه
ليس موقع المضر دير شدك اليه كسر ان فيه كما سبق
واذا فصل عما قبله بنحو وكذا اي كما ذكر من ايراده التي
يراد بها هي كما ذكر لفظها اي انه لا بد من اعراب الجملة
ان اريد بها لفظها مصدرة اما بواسطة ان بالفتح
والتشديد او ان بالفتح والسكون او بالمصدر بعد
صفة للاجنبية نحو كقولك بلغني انك قائم اي قيامك
وكقوله تعالى وان مقسوما اي صيامكم خير لكم ونحو
اجلس بادام زيد جالسا اي مدة دوام جلوسك او بغيرها
اي بلا واسطة بنحو لا تذهب نحو البيت التي سيف اليها
من الجمل التي اسند اليها بان اريد بها مجرد سوقها
الى حيث الكلام عليه فخرج بلا نسبة كما مر فلا يرد انه
يستفاد من التشابه الآتية ان المراد ليس مطلق تحقق
بل الى شرع النسبة واراد بتحقيقها استماع كون الجملة

يضطرون نحو ان تكرمني فانت تكرم فتكون الجملة
الواقعة بعد جاجوابا لشرط جازم مجزومة المحل لكونها
جوابا لشرط جازم والاستتباع اللزوم في لفظها او تقديرا
فيكون عطفا وبسبب العرض بين المحقق والمقدر تقدر او
تقع صفة نكرة لعدم مجيء ما قبلها صفة لمعرفة لكونها
في حكم النكرة حيث ناديها بيا نحو يا ملعونا بجعل ابوه
قائم فجملة التأويل بقائم ابوه او معطوفة على

ظ جملة

مرتفعة وهذه الصيغة لم تستعمل قط الا بعد النفي او النهي او الاستفهام
ولم يوجد استعماله في نفي الحال حيث لم يسمع ما ضرب وضارب بالفتح ومع هذا يكون النفي
e بطريق الاستتباع كما في الاول

فيطلق على كل من هذه الاجناس وعلى مجموعها فان المتكلم بدون العالم جميع الموجودات فتأمل
يقابل عالم الشهود وعالم الغيب فكل عالم الملائكة وعالم السماوات وعالم الجنيات

على وجه كما
م في حاشية انوار التنزيل
لكونه اوضح منه وامثلة التي اوردها انما
سبقون فلهذا لم يكن له محل من الاعراب بخلاف اورد

ه وصافي هذا تحقق فانا قصد تصويره وقوع بجملة بدلا
او بيانا او تاكيدا لا محل لا ما تابع لما له محل من
الاعراب او تاكيد الثانية اي الجملة التي لها محل
من الاعراب نحو زيد يضرب يضرب او زيد ابوه
قائم او بيانا اي لثانية
ابوه قائم
راي اعطاء الاذ

في بيان
ولا
اج
ج
كا
وا
بخ
يتبين
بلا اطلا
اربد الجمل
المفردة فيكون لها اعراب في كل موضع كالمفرد اذا
الكلام في الالفاظ الواقعة في التركيب وذلك
المفسر اي كالجملة مطلقة فسهان الاول ط

يشتطون نحو ان تكرمني فانت مكرم فتكون الجملة
الواقعة بعد جواب الشرط جازمة محلها الجزم في اللفظ او
جوابا لشرط جازم ولا تتاتى الجزم في اللفظ او لو تقديرا
فتكون محلا وسيجيء الفرق بين المحلي والمقدر في او
نقع صفة لنكرة لعدم تخصيصها وقوعها صفة لمعرفة لكونها
في حكم النكرة لتخصيصها وليها بها نحو جاءني رجل ابوه
قائم تنبيه الناويل بقائم ابوه او معطوفة على
مفرد نحو زيد قائم وعمرو قاعد او معطوفة على جملة
لها محل من الاعراب لكونها ادخل منه في ادية
المراد مثل قول تعالى مثل هذا الآية كمثلكم فانه
يدل الجملة في قوله تعالى واخرون الذين ظلموا
كما قيل وقيل تقديره وقوله تعالى لا يؤمنون فانه
دال على وجه من قوله تعالى سواء عليهم اانذرتهم
ام لم تنذرهم لكونه اوفى بتادية المراد الذي هو عدم
حصول الايمان منهم اصلا فانه يحصل عليه مطابقة بخلاف
ما قبله فانه يدل عليه التزاما وبيان له على وجه كما
صرح به الفاضل التعصام في حاشية انوار التنزيل
لكونه اوضح منه واما الامثلة التي اوردها المصنف
فحين لما لبس له محل من الاعراب لجمن اوبر

كابن هشام في مغني اللبيب

او بدا في بدا لحق فانا قصته مقصوده وقوع الجملة بدلا
او بيانا او تاكيدا لا محل لا هو تابع فلا محل من
الاعراب او تابعة للثانية اي الجملة التي لها محل
من الاعراب نحو زيد يضرب يضرب او يدا بوه
قائم او بيانا لها اي للثانية فقط اما على رأي اي
ابن قائم او على رأي الفراء وقال ابن هشام في مغني اللبيب
في بيان الفرق بينه وبين البدل انه لا يكون جملة
ولا تابعا لها كما تقدم بخلاف البدل وقال في موضع
اخر ولم يثبت للجملة وقوع البيان والبدل
جملة فيكون اعرابها على حسب اعراب المتبوع ان
كان اعرابه رفعا فاعراب رفع وان نصبا فنصب
وان جرا فجر وان جزما فجزم وما بين احوال الجملة
بنوع تفصيل فكان فيه نوع حرج وغير اراد ان
يبين مجموعه على وجه الاجمال بسبيل ضبط وحفظ
بلا اطالة فقال فتظهر من هذه الجملة اي من قوله فان
اريد بالجملة الى هنا ان الجملة قسمان مستقل في تاويل
المفرد فيكون لها اعراب في كل موضع كالمفرد اذا
الكلام في الالفاظ الواقعة في التركيب وذلك
القسم ايضا اي كالجملة مطلقة فسمان الاول ط

ما اريد به لفظه والثاني ما اريد به موضع مسندي او
فضلة من الجملة متوجها بها ظهور مضيفة بها بعدها و
والثالث بتوهم من اول الامر انه هذا القسم من القسم
الاول منها لا يكون في تاويل المفرد بالتاويل المذكور
وان صح كونها في تاويله فلا تكون معمولة
في جميع المواضع لاستقلالها بالافادة الاتي خمسة مواضع
جزء اي جزء كان ومفعول كان او ثالث وجواب
شرط جازم مع الفاء او اذا وحال وتابع لمفرد او جملة
لها محل من الاعراب ثم اي بعد ما علمت مالا يكون
معمولا وما يكون معمولا اعلم ان المعمول على نوعين
معمول بالاصالة ومعمول بالتبعية اي يكون تبعا
وهو يقتضي التابع ومشتركين بين الواحد والمثنى عن
النوع الاول من النوعين وهو معمول بالاصالة
اربعة اقسام مرفوع ومنصوب ومجرور ومجزوم
اما المرفوع فستة فانه سبعة اسماء اربعة اصول
واربعة فصول ملحقة بها واحد منها مفصل
الاول الفاعل فحده لانه اصل المرفوعات عند
الجمهور ولانه في الغالب جزء الجملة الفعلية التي هي اصل
الجمل لانها شدة امتزاجها لان الاول جزء منها المفصل

هو كونه منسوبا الى الفاعل مغيرة في صيغته بمقتضى الاسناد
بخلافه من اول الامر بخلاف المبتدا فانه اسم مستقل لا
يقتضي لذاته اسنادا خاصا بشيء ولان عاملا قوي لكونه
لفظيا خاصا وبمناسبة الفاعل مع المفعول موجبة لصونه
عليا الذي هو الرفع فيكون اقوى في المرفوعية من المبتدا
وهي امارة الاصالة واذا ثبت اصالته بالنسبة الى المبتدا
الذي لا نزاع في اصالته بالنسبة الى سائر المرفوعات
غير النائب ثبت اصالته بالنسبة اليها بالاولوية
اما اصالته بالنسبة الى النائب ففي من البيان وقبل
اصل المرفوعات المبتدا لانه باق على ما هو الاصل في
المسند اليه وهو التقدم بخلاف الفاعل ولانه محكوم عليه
بما هو مشتق فكان اقوى بخلاف الفاعل فانه لا يحكم
عليه الا بالمشتق وفيه ان افادة المبتدا الوجه بان
اصالة المبتدا في المرفوعية التي هي الظاهرة غير ظاهرة
بل الظاهر من الاول افادة اصالته في كونه
مسندا اليه ومن الثاني افادة الاقوية في كونه محكوما
عليه وبها غير ظاهر بين بها كما لا يخفى وهو اي الفاعل
ما مرفوع ولو محلا بقرينة المضر اسندا اي نسبة مغايرة
قولا هي او ما يجري مجراه اذ منه ما ليس بلفظ تامة اليه

الفعل الاصطلاحي خرج به بقوله الخ ما بعضاه المبتدأ
لان ما اسند اليه ليس بفعل ولا ما بعضاه بل جامده
او مركب مع المرفوع سواء قدم الخبر او اخره كما لم يذكر
المقدم كما ذكره ابن الحاجب انما خرج به ما اسند اليه
الناقص لانه لا يسمى فاعلا عنده بل اسماه له كما مر
المعلوم خرج به النائب فيما ذكر المعلوم يغني عن
التمام الاستلزام قول دلالة الالتزام لتجويزه ان
الشعر بنا على ان ما اخر عن المتقدم فاعلا
باس به كما ينبغي او ما لا بأس ببعضه من الصفات والقصر
واسم الفعل والظرف المستقر وبما عرفت ان ما عبارة
عن مرفوع اندفع ما اورده في الامتحان ان الحد
منتقض بمفعول حول المفعول به فانه وجود النسبة الى
فرعيته التي هي نوع من مطلق النسبة فيه فلا بد من
التقييد بنسبة وصفية تخرج الفرعية وقال فيه فانا
فالحق الصحيح ما نسب اليه المعروف او شبهه نسبة
وصفية فان قيل قد صرح فيما ان يكون ما عبارة
عن المرفوع لا يفيد المبتدأ في المنع لان المعرفي من
الحد معرفة المحدود والاجزاء اعراب مخصوص وهو يعرض
صناعة لو عرف الحد به لزم الدور قلت نعم لكن قد بين

قد بين في هذا الكتاب اولا كونه معنويا ومرفوعا بما عامله
ببيان جميع العوامل وكيفية اعمالها وشرائطها وآثار الفعل
وما بعضاه برفع حمله ثم ساق الكلام لتفصيله وتميز بعضه
عن بعض فكون ما عبارة عنه وعن بعضاه وقد صرح
ايضا ان مثل هذا المفيد لمن عرف المرفوع او المنصوب
بعلامته او غيرها واحتاج الى تميز معرفة الاصطلاح
خلاف مختصر الكافية حيث لم يتعرض فيه لهذا البيان فاورد
عليه ما اورده نحو ضرب زيد مثال لما اسند اليه الفعل
التام المعلوم واخواتهم المزيدان مثال لما نسب اليه
ما بعضاه ثبت ناقصة لما مر اذ جملة فعليه ومثال ما نسب
اليه ما بعضاه ليست غير ناقصة نحو زيد قائم وكم قائم
ابوه وغير ذلك وبهذا سقط ما يرد ايضا بعد مثال لما اسند
اليه ما بعضاه من اسم فعل اسناديا تاما لما مر انه جملة
فعلية والثاني من الشبيه نائب الفاعل عدل عن
قولهم مفعول ما لم يسم فاعله لكونه اخصر وابسط و
اظهر فانه لا يتناول نحو درهما في اعطي زيد درهما
اعطاء بخلاف قولهم فانه بناء له يجب الالف للاضافي
القوي مع انه ليس من قدرته انتهى يفيد المفعول بل
النائب والمنصوب وهو ما مرفوع والوجه الاسناد اي

نسبت به الفعل خرج به والمفعول او ما يضاهيه المبتدأ او التام خرج به ما اسند اليه الناقص المجهول خرج به الفاعل او ما يضاهيه من اسم المفعول نحو مضروب زيد او المضروب الزيدان ونحو زيد مضروب او مضروب غلامه او ما شبهه او هما معنى ابوه ولا يكون اى الفاعل والنائب الا اسمين او ما في تأويلهما اى الاسم المدلول عليه باسمين لكونهما مسندا اليهما غير الا ان النائب قد يكون جارا ومجرورا وقد سبق ان المتعلق قد يسند اليهما فيكون المجرور مرفوع المحل على انه نائب الفاعل نحو مر بزيد فيجب افراده وتذكيره لانه من حيث هو هو لا يكون مثنى ولا مجموعا ولا مؤنثا فلا وجه لتثنية عامله وجمعه وتأنيثه وان كان المجرور غير مثنى او مجموعا او مؤنثا بخلاف الفاعل ونائبه الذي ليس كذلك فان كلا منهما اذا كان غير مثنى يثنى عامله واذا كان مجموعا يجمع واذا كان مؤنثا يؤنث ولا يجوز تغييرها على حاملها بالاستقراء وقيل في الفاعل مثلا ليس المبتدأ وفيه نظر لانه كما يجوز الغاء من عامله ولا يجوز رفعه النائب لانه حكم المنصوب وفيه بحث لا يليق بهذا المكان ولا حاجة فيها معنا

سماه سيبويه خاصة باسم اى الفاعل ونائبه

وجوز ابن الاثير الجزري غيره جميع الاسماء المرفوعة وغيرها شيء

فائدة تغيير الشروع فائدة فاعل النحاة وغيره

معا لكونه من التتمة ما خوذة في مفهوم عاملها وضعا سوى المصدر فانه يغيب بعدها الا من المصدر وقد مر بيان خذفها معانه وكل منهما من الفاعل والنائب قسمان مضمر وهو ما وضع لمتكلم او مخاطب او غائب تقدم ذكره او ما في حكمه وهو ما ليس كذلك فالمضمر الذي هو قسم منهما ايضا في كل منهما على قسمين مستتر اى منوي غير ملفوظ حقيقة لعدم وجوده اصلا بل حكما بان حكم بلفوظيته لو وجد وانما اقتصر فيمن كونه فاعلا ومؤكدا وسطه فاعليه او غيره فلانه بارز متصل يقرنه ما سياتي من التفصيل وهو لفظا حقيقة او غير مستتر اى ملفوظ حقيقة او غير مستتر اى كان المضمر فيه واجب الاستتار بحيث لا يجوز ابرازه بان يسند عامله الا الى اسم ظاهر كما في جائز الاستتار وجائز الاستتار بخلاف سنده عامله نيابة اليه وغيابة الى اسم ظاهر والاول اى واجب الاستتار يكون في المتكلمين اى المتكلم وحده مطلقا ومعه غيره كذلك والمخاطب المفرد المذكر ولو اسرا او مؤنثا اجاريت المخاطبة المفردة فان اجاز فيها ضمير بارز فانما اسند الجهور كما يجيء من غير الناهي فان كلا منها غير مزيل في المتكلمين والمخاطب المفرد مذكرا او مؤنثا

من اللفظ الذي هو اصل بالنسبة الى الضارع وما يتفرع
عنه فلا يجوز زيد ضاربته وفي طلب المفرد المذكر يجوز كون
كل منهما اصلا فيجوز كون المتكلم مبتدءا والكلام والمخاطب
منهما والغائب بلغ درجة الاصل بل يستحق بسبب لفظه درجة
عنهما فان البارز لكونه لفظا خفيفا اصل قوي في خفيفه
مرتبة وفضيلة فيما يتصل به بخلاف المستتر فانه ليس
كذلك لكونه مرفوعا منصوبا فلا يفيد مرتبة وفضيلة
فيما اعتبر فيه بل لخطاطة تقديمه وكذا لم يجز الفصل
بين الاصل والفرع في الاستتار في الغائب المفرد
مذكرا ومؤنثا الذي هو فرع بالنسبة الى المتكلم والمخاطب
لعدم وفاية تحمل الكلام ولا يظهر ايضا لكون المظهر
للغائب وهو خلاف ما يقتضيه صيغة المتكلم والخطاب
فوجب الاستتار لعدم المحال لغير نحو اضرب
للمتكلم وحده ونضرب للمتكلم معه غيره وتضرب
للمخاطب المفرد المذكر وفي اسم فعل الامر نحو تراك بمعنى
اترك وحده ومه بمعنى اسكت واكفف وحكه بمعنى
استحيه ولذا لا يجب الاستتار في اسم فعل الماضي بل
يجوز نحو هيهات زيد ونزيد هيهات وفي افعل التفضيل
في عبد مسلم الكلي او فرد لارتفاع الظاهر لما سيجيء

الى الضارع الذي هو فرع
الغائب
منه

يجب الاستتار نحو زيد افضل من عمرو واسم الفاعل
والمفعول وما كان بعضا منهما من الاسم المشتق والمشبهة
وفي الصفة المشبهة والظرف المستقر اذا لم يوجد شرط
عاملين في الفاعل وما حكما كما في اسم المفعول وما بعضا
الظاهر وانما اذا وجد فلا يجب لاستناده حقيقة الى الظاهر
وانما الى البارز المرفوع المتصل مختص بالفعل لا يوجد
فيما يشبهه لنحوا وجد الفرع عن درجة الاصل فيتبع
هذا الضمير عنه نحو جاءني ضاربا وضرب او مضروب
اي مجيئي فاعلق او حاصل بمضروب او ضارب
حسن ونحو في الدار زيد فان زيد مبتدء مؤخرا لفاعل
فاعل الظرف لعدم شرط عمله اتفاقا اعاد نحو ضاحكا ولم يجعل
وفي الدار زيد عطفا على جاءني لدفع توهم ان يكون
زيد معطوفا على ضارب والظرف لغوا مستقرا حينئذ
ثم ان في كون هذا المثال من واجب الاستتار
بحثا اذ لا يلزم من عدم جواز عمل فيه زيد عدم جواز
عمله ظاهرا مقدرا عند جعل زيد مبتدء ومؤخرا لجواز
في الدار غلامه زيد والاضمار قبل الذكر جائز فضلا عن تقدم
مرجعه وقد جعل تجاسنيا مثل زيد في الدار من

فاعل الظرف لعدم شرط عمله اتفاقا

من جائز الاستناد يجوز زيد في الدار غلامه والظرف
محكوم فاضم ويكون في تثنية اسم الفاعل والمفعول مذكرة
بين او مؤنثتين وجمعها السالم مذكرة او مؤنثا كونا
او زمانا مطلقا غير مقيد بوجه وشرط العمل فيها ولا
بعده مر وسيجئ تمة كلامه ما يدل عليه ومن قال مذكرا
او مؤنثا فقد بعد عن المرام ولم يراع حق المقام
كما لا يخفى على ذوي الافهام وانما وجب الاستناد
فيها لان تثنيتها وجمعها السالم كتثنية الفعل وجمعه
في الصورة فكما لا يجوز اسناد تثنيته وجمعه الى الظاهر
لئلا يلزم تعدد الفاعل في الظاهر او التأويل البعيد
كذلك لا يجوز اسناد تثنيتها وجمعها اليه وان لم يلزم
ما لزم في تثنيته وجمعه لما مر مذكورة نحو جاءني
رجلان ضاربان هو ضربان او رجال ضاربون او
لم يتحقق مثال عالم يوجد فيه شرط العمل لظهوره
كما سبق من مثال للمفرد وفي عداه فعلان وهو
الاكثر احترازا عن كونها حرفي جر او تمييز لا يصح الا
الاستناد فضلا عن الوجوب وفي ما عداه وما خلا
عالم فيها مصدرية مختصة بالفعل فلا احتمال لكونها
حرفي جر وفي ليس ولا يكون في باب الاستثناء اي

اي حال كون كل واحد من عدا الى لا يكون قبله وانما
وجب ليكون كالاتي في عدم الفصل بينها وبين المستثنى
واذا لا يتوقف الافعال نحو جاءني القوم عدا اي جاوز
المجاني منهم زيدا وليس المجاني منهم زيدا او لا يكون المجاني
منهم زيدا والتفصيل ستاتي في بحث الاستثناء
والثاني اي جائز الاستناد يكون في الغائب المفرد
والغائبة المفردة نحو زيد ضرب او يضرب او ليضرب
او لا يضرب مثال الغائب المفرد وهند ضربت او
تضرب او لتضرب او لا تضرب مثال الغائبة المفردة
ويقال ضرب زيد وكذا بواقي فانه يقال ايضا يضرب
او ليضرب او لا يضرب زيد وهند او تضرب او لتضرب او لا
او لا تضرب هند فلا يستقيم جميع لوجود الفاعل
الظاهر فلو استقر لزم تعدد الفاعل وفي شبه
الفعل عطف على قوله في الغائب فاذكر من اسم
الفاعل والمفعول وما بمعناهما والصفة المشبهة
او فعل التفضيل والظرف المستقر اذا وحد شرط عمله
في الفاعل الظاهر غير تثنية والجمع المذكورين من
تثنية اسم الفاعل والمفعول [illegible] فانه يجب
الاستناد فيها مطلقا وقد [illegible] به فيما سبق بقوله

مطلقا كالبتا نحو زيد ضارب او مضروب او اسد
ناطق او صاهل او متى او حسن او في الدار او يقال زيد ضارب
غلامه وكذا البواقي فانه يقال ايضا زيد مضروب غلامه
او اسد غلامه ناطق او صاهل او متى غلامه او حسن غلامه
او في الدار غلامه فلا يستتر الضمير حينئذ لما مر انفا واما
البارز المتصل ففي ثنائي الافعال وهو اي البارز
المتصل الذي في ثنايا الالف نحو ضربا وضربتا
وضربناه والميم مزيدة لدفع الالتباس بالف الاشباع
والتاء للخطاب وقبل تاء التاء وحدها كما في المفرد
والالف علامة التثنية وقبل تاء الالف مع الميم
والتاء للخطاب وهو بعد الالف سواء افيدت الثنائي في
كون الفاعل اثنين كلا منهما التاء ليضربان وتضربان
وليضربا واضربا ولا تضربا وفي جمعها اي الافعال
المذكرة وهو اي البارز المتصل الذي في جمعها المذكر
الواو نحو ضربوا وضربتم واذا اصله ضربيو بدليل عود
الواو عند اتصال الضمير نحو ضربوه زيدت الميم
ليطرد بتثنيته ولئلا يلتبس بواو الاشباع في الوقف
في المتكلم وحده وحذفت الواو لان الميم معها
بمنزلة الاسم لشدة اتصال احدهما بالآخر حتى

ان الميم خلافا في منبر عود على الضمير الاول

حتى جعل البعض مجموعهما اسما حقيقة ولا يوجد
في اخر الاسم واو تستتر بل ضمير هو واو ما قبلها مضمر لا
لاستثقالها واو لم يحذف لكان على خلاف ما عليه كلامهم
وحذف الالف المكتوبة بعدها ايضا لهم الا حبسك
اليها واسكن الميم لان حقها الاجل الواو لما حذفت
بقي الميم على اصلها الذي هو السكون ويضربون وتضربون
وليضربوا واضربوا ولا يضربوا ولا تضربوا وفي جمعها اي
الافعال المؤنث وهو اي البارز المتصل الذي في جمعها
المؤنث النون نحو ضربن وضربتن انما شددت النون
فيه لان اصله ضربنن حملا على التثنية وقلب الميم نونا
يضربن في المجزوم فاذا دخل ويضربن وتضربن واضربن ولا
يضربن ولا تضربن وليضربن وانما ابرز فيما ذكر من الثاني
الثنائي والجمعين ولم يستتر لان صيغة الفعل لا تدل
على فاعل مثنى او مجموع بل على فاعل مفرد كما في الغائب
المفرد والغائبة المفردة ادخلت في صيغة علامة التثنية
والجمع كما في الصفة وفي المخاطب المفرد مذكرا كان او مؤنثا
والمتكلم وحده في الماضي وهو اي البارز المتصل الذي
فيها التاء نحو ضربت ضربا بجركات التاء الثلث و
والمتكلم منه مبني في الماضي ابدا نحو هو البارز المتصل

الذى فيه ما عرفتها وجه الجواز فيه ترو فى المخاطبة المفردة
فى غير الماضى وهو اى الجواز المنقول الذى فيها الياء نحو
المجهور انما ابرز فيها لمناسبة الجنس بالمخاطب المفرد
ولم يكسر ما قبل الياء اصلى قوى مناسب للمذكر الا
الاصل المقوى لان الياء وان كان اصلا قويا من حيث
كونه بارزا لكنه خرج عن حيث جيء للتانيث فنيابه
المؤنث الذى هو الفرع الضعيف ويكون اعراب
الاسم اصلا وهو الحركة واعراب الفرع فرعا وهو الحرف
الذى هو النون هنا ولم يبرز لم يكن الا اعرابا بالحرف
ولان كونه ضمير المفرد مع كونه فعل من الاصل الذى
هو ضمير مثنى مخالف للقياس واذ القياس كون
الاقل اخف من الثانى فلا يبقى بالاصل الذى هو
المخاطب المفرد والذاهب الاخفش الى ان
الياء للخطاب وفاعله مستتر فيها نحو مضربين
واضربى ولا تغيير واما المظهر الذى هو الفاعل او
نائبه فظاهر غنى عن البيان والتوضيح بالمثال واذا
اسند اليه اى الى المظهر العامل يجب افراده اى العامل
العامل والمراد به هنا الفعل وجاز موازنة جاءنى ابنتاه
فلا يرد نحو مررت برجل قعوده غلمانه اذ بانكسر خرج

جرح عن الموازنة اذا المفعل لا يكسر لكن لا قرينة لهذه
الارادة اللهم الا ان يجعل الامثلة الآتية قرينة لها فلو
قال يجب افراده ان كان فعلا او موازنا له والا فوجهان
ان كان المظهر جمعا كان اظهر اسلم مكذا استفيد من
كلامى فى الامثلة فى بحث النعت وجه الافراد فى الفعل
لزوم تعدد العامل يجب ان ظاهره مثنى او جمعا او
التاويل البعيد كما مر فى الموازن المشابه وعجبت ان
المحقق الرضى طاب ثراه لم يتنبه لاسناده الى المظهر ما سبق ولو
كان المظهر مثنى او مجموعا فوجوب الافراد لو مفردا اولى
فلا وجه لعبده حيث قال الفعل دال على تجدد الحدث ولا
تعدد فيها حتى يثنى الفعل او يجمع نحو ضرب الزيدان
او الزيدون وان كان المظهر مؤنثا حقيقيا او لفظيا
وبجبان من الاربعة اللاتى غيرهم كما فمفردا
او مثنى او جمعا متصلا او منفصلا فعلا او موازنا له متصلا
عند غيره فان مذهب الكوفيين لا يجب تانيث ما عامله
بل يجوز الوجهان كما سيجيء يجب تانيث اى عامل
بتانيث الفاعل من اول الامران كان العامل متصرفا
والا كفعل المدح والذم والتعجب لا يجب تانيث لانه
يشبه الحرف فى عدم التصرف فينبغى ان لا يلحق به ما هو علامة

وانما فلما يجب الظاهر
لانه يحتمل ان يقع الضمير
والاعم من الاستتار
الى الخروج ان يجعل الظهور
والاعن المفرد او يقال
منه سهو

اى الفرق المذكور بالفظ

نقيب كنعم المرأة هند واكرم بهند وبئس رنعت المرأة
هند واما فعل التعجب فلا يبنى اصلا لكونه كمثل بئس نحو
ما احسن هندا والهندان مثال لما كان المظهر مؤنثا
حقيقيا من الاثنين مفردا ومثنى متصل بعامله
الذى هو الفعل او زيد ضاربة جاريته بالرفع مثال لما
عامله مؤخر تركيبا اى كما يجب تانيث العامل اذا
كان المظهر ما ذكر يجب تانيثه ايضا اذا اسند العامل
الى ضمير المؤنث حقيقيا من الاثنين ام لا او غير حقيقى
فالمراد من اذا ان تانيث العامل من اول الامر بعلامة
كون ثالث المؤنث غير جميع المذكر المكسر العامل فانه
اذا اسند الى ضميره لا يجب تانيثه كما يجيء نحو هند ضربت
او ضاربة مثال لما اسند الى ضمير الحقيقى من الاثنين
ونحو الناقة سارت او سائرة من ضميرهم والشمس
طلعت او طالعة مثال لما اسند الى ضمير الغير الحقيقى
وفى الاسناد الى غيرهما ولو قال واذا اسند الى غير ما
كان اظهر وانسب اى كمؤنث الحقيقى وغير المؤنث
المذكر بين وذلك الغير ما كان مؤنثا غير حقيقى او
كان حقيقيا ولم يكن من الاثنين او كان منهما ولم يكن
مفردا او مثنى بل جمعا او كان احدهما ولم يكن

ولم يكن متصلا بعامله وما كان غير ذلك الجمع يجوز
تانيث عامله وتذكيره وما كان مفهوم الغير خاصا
للمذكر ايضا وهو ليس مما يجوز تانيث عامله وتذكيره
اخرجه بقوله ان كان ذلك الغير مؤنثا وارجاع الضمير
الى المظهر فساده اظهر كما لا يخفى على من له حظ من الفطانة
نحو طلعت او طلع الشمس مثال الغير الحقيقى ونحو سارت
او سار الناقة مثال للحقيقى من الاثنين اما جاز
التذكير فيها فلعدم الاعتداد بتانيثها مع ان في
لفظها ما يشعر به بخلاف المغير لعدم ما يشعر بغيره وكما
وجب تانيث عامله وجاز التانيث نظرا الى وجود
تجرد تانيثها ونحو جاءت او جاء المؤنثات مثال
لجمع المؤنث الحقيقى من الاثنين اما جاز فيه
هو ان لانه من المؤنث الغير الحقيقى كمؤنث ثالثة
بتاويل الجماعة التى هى من المؤنث الغير الحقيقى واما
لم يجز حقيقة التانيث في المؤنثات لان التانيث
العلامى بالتاويل اسقط اعتبارها كما اسقط اعتبار
التذكير الحقيقى في نحو رجال ونحو جاءت او جاء القاضى
اليوم امرأة مثال للمؤنث الحقيقى من الاثنين
لم ينفصل عن عامله وانما جاز التذكير فيه مع كونه

اى جمع المذكر المكسر العامل

كون الاول من غير الحقيقى والثانى من غير الاثنين

مؤنثا حقيقيا من الاسماء المتباين لضعف اسند عامله
تانيث العامل لانفصاله عنه بهذا اذا لم يكن منفصلا
عن المذكور واما اذا كان منفصلا عنه كزيد ما ضربت
المراة يجب تانيث عامله ولو منفصلا عنه لرجوع الا
الاخباء كقالت اليهود زيد لكن لم يتعرض لمؤنثه
والرجال جاءت اوجاءا والرجال بمثال الطير جمع المذكر بالكسر
العاقل وجاءت اوجاءا الرجال بمثال الطير جمع المذكر بالكسر
العاقل وجه تانيثه كونه بمثابة الجماعة ووجه تذكيره
كونه من الغير الحقيقي وسبق وجه تانيث ما اسند اليه
ضميره وجمعيته وما ذكر فيما سبق المؤنث والمذكر
ونوقف معرفة بعض احكام الفاعل بالنسبة الى
عامله على معرفتهما وبمعرفة الاول بعرف التاني لان
الاعدام تعرف بكما تها قال والمؤنث في عرف النحاة
ما اسم فيه اي في اخره علامة التانيث بتقديرها
اذا المغتبرة به لا تكون الا في الاخر والمراد بما بعد
الاصول فتح نحو ضاربة وضارب بنيان فتاء اخت ليس
بعلامة التانيث بل هي متقدرة فيها لفظا او تقديرا
اي ملفوظة او مقدرة كتاء وعقرب قال بعضهم الحكم
في الاسماء حكم باب التاء مقدرة في الجميع كالتي في

في اخلاق ناصري وقال الرضي واما ابو علي الفارسي فحكم بانه
ايضا بتقدير التاء فيما على الخلاف في الاصل وقد مر توجيه
التاء فيه ايضا فاذا التحق قد بدعبة وورتية فظهر ان ما
قال بعض معرب في الامثلة مخالف للعقل فانه هل
يخرج من التعريف المؤنثات الصفية اذ ليس فيها
العلامة المذكورة بل صيغها موضوعة كذلك وانت
بالكسر وتا مثل تضربين وانون مثل ضربن وتا وتاء
وهذي وكلتا وثنتان فهذه كلها مذكرات فكيف
كون تانيث فيها بالصيغة ممنوع بل التاء مقدرة عنده
ولا يخفى على اللبيب حفظا للقاعدة وتسهيلا للضبط ثم ان
هذا التعريف لفظي يجتمع به بعين صورة حاصله ويجتمع
غاير معا الا اسمي يجتمع بتحصيل صورة فلا يرد ان في
هذا التعريف دورا لتوقف معرفة على معرفة التانيث
وبالعكس كما في الامثلة وانه قال ما فيه التاء الموقوف
عليها صلة اعتقادا او تقديرا الالف المقصورة المرددة
لكان اسلم وهي اي علامة التانيث التاء الموقوف عليها
حال كونها صلة ولو في الامثلة بمثل فلا يخرج تا صابنين
فانها يوقف عليها حالا في الاصل اي في حال الافراد و
خرج بها مثل صافنات واخت وبنت فانها لا يوقف

كما دخل الفاضل الحاشي في
جعل الالف اعم من ان يتحقق
والتي وجد من شارح
الاول حيث اشكل على عبارة
وتبعه ذلك الفاضل
في هذا وعلله
شرحا الكلام
لتضمنها

عليها اصلا او علامة التانيث مقدرة فيها كما مر في الاسمان نحو طلحة وشمس بخلاف علامة التانيث مقدرا بدليل ظهوره في تصغير جائز نحو شميسة لان المصغر بمنزلة الموصوف مع الصفة فتقدير شمس صغيرة مثلا فكما يجب الحاق التاء بصفات الاسماء التي قد ترفع التاء كشمس طالعة يجب الحاقها بالمصغر والالف المقصورة نحو حبلى وهو حوى الاولى للتانيث والثاني لغيره والالف الممدودة نحو حمراء للتانيث ايضا وهذا اي كون المؤنث بعلامة التانيث لفظا او تقديرا جار في عينة بالفتح والزائد عليها منوطا الى عشرة فان مذكرها بالتاء واما بالتانيث المجاوزة وهو تركها نحو فيها اي التاء مع وجود تانيث المجاوزة فيه للفرق بينهما وليس بعكس لان المذكر تقدما بالشرف والرجحان فاعطي التاء له دون العكس فيلزم الالتباس نحو ثلثة رجال واربع نسوة واذا ركبت ثلثة واربعة منتهيا الى تسعة مع العشرة اثبت التاء في الجزء الاول فقط في المذكر ابقاء له على حاله الذي قبل التركيب وحذفت من الثاني كراهة اجتماع علامتي التانيث من جنس واحد فيما هو كالكلمة الواحدة بخلاف احد

احد عشرة لكونهما من جنس واما جاز ثنتا عشرة واثنتا عشرة مع كونهما من جنس واحد لان التاء في الجزئين الاولين منهما قارنت الوسط لعدم مفرد بهما وكانت بدلا من لام الكلمة بخلافها في الاخيرين منهما كما مر بخلاف نحو اخر واخرة الموصل في استثنا الفا بناء الا التعويض واما العوض التاء فليس الا واما حذفت التاء من احد عشر واثنا عشر مع عدم الاجتماع فيهما حملا على المكثر وبعدا عن التضييق نحو ثلثة عشر رجلا وفي الثاني اي اثبت التاء في الجزء الثاني فقط في المؤنث نحو ثلثة عشرة امرة تحقيقا لتمام المخالفة بينهما وقبل عدم الاثبات في الاول ابقاء لحاله الذي قبل التركيب والاثبات في الثاني لانتفاء المانع وهو اللبس والتانيث اي المؤنث الحقيقي او تانيث ما بازائه اي بازاء مسماه ذكر من الحيوان بخلاف نحو الشجرة فانها وان كان بازائها ذكر خارج الجزء عن التاء الا انه ليس من الحيوان فلا يعد من الحقيقي نحو امرأة بازائها رجل وناقة بازائها جمل والتانيث الاقتضائي بلبس بخلاف اي الحقيقي لبقاء اللبس بازائه ذكر من الحيوان بل كان تانيثه لفظا فقط لوجود العلامة فيه لفظا او تقديرا والاستيلاء

ان من الفعل الا ان اصله ان يكون بالباء الا ان شرح

وهو ثلثة عشر واثنا عشر

فوزان اي الاشتقاق ان اصله ان يكون الاول بعينه والاخير بعينه فيتحمل ان يكون الثاني بعينه والاخير بعينه فيكون الثاني بعينه تقديرا فالمشابهة بحسبه

لفظا نحو غرفة مثال لما كان العلامة في لفظه لفظا
وشمس مثال لما كانت في لفظه تقديرا وما سبق
ذكر الجمع والمثنى والمفرد توقف معرفة بعض
الاحكام الفاعل بالنسبة الى العامل على معرفتها او
بعرفتها بحرف المفرد اجمالا او باقفة تفصيلا اراد
بها زنادا ولكن لما كان اكثر من اقسام المؤنث مذكرة
وغايرا بقياس على التثنية فعال في الجمع اكثر مطلقا اي
جمع تكسير للجمعية فجمع سكير مصطفون لان تكسير بعد
الجمعية للتفضيل صيغ مفرده ولو كان ذلك التكسير تقديرا
كفضلان فان فضلة مفرد اكثرية فضل جمعا كغرفة اسد
والفاضي البيضاوي لم يذكر هذا القيد اضافي الكتاب
اكتفاء بما ذكره في تعريف مطلق الجمع كما ذكره المصنف في
شرحه ولم يسبق في مفرد الرسالة تعريفه حتى يكتفي
فيقال ان للاحتمال هذا القيد في كتابه بهذا المراد بالتكسير
ما هو المتعارف عندهم فخرج بجمع السلامة بكلا شعبه
فان تكسيرا لآخر لا بعد عندهم تكسيرا الصفة وان كان
تكسيرا بحسب اللغة المراد بالمفرد ما هو اعم من اللفظي
نحو رجال والاعتباري كاسارى وانا عيم وكهاد بعد
بقدر له عندهم وقد تظهر من تعريف الاكثر ان السالم

السالم لم يتغير صيغة مفرده الجمعية تركيبه واراد
بتعريف فسيه فعال وجمع لمذكر السالم فقد لا تران الاكثر
تقدما خر فاذا زعانا ما اذا جمع لحق قبل الجمع اخر مفرده
اما لم يفعل اخره كما في الكافية لانه يلزم ان لا يصدق الحد
على الجمع بل على مفرده اذ الواو والنون مثلا انما يلحق ان
آخر مسلم مثلا لآخر مسلمون وانما احتاج الشارح الى تقدير
المفرد فيها فهم ان المراد بيس ما يقابل المثنى والجمع والا
يلزم الدور بتوقف معرفتها على معرفته وبالعكس ويجمع
ايضا جمع الجمع بل انما الاصل واما الدال على الجمعية
كسلمين او اعتبارا كما بين فما بين جمع البين وهو
جمع بين فاعلين من جنب دلالتها على افراد من كلين
جمع ومن جنب دلالتها على ثلثة منه خلافا لمن خطأ ما في جلة
معدودة واحدة مفرد لفظه فذكره المصنف تعريف
مطلق الجمع فلا يصدق على جمع جمع الجمع كما بين مثلا على
اصل من سبعة وعشرين واو مضموم ما قبلها الجمع لفظا
نحو مسلمون او تقديرا مصطفون او باء مكسور ما
قبلها الجمع لفظا نحو بعضا لفظا كمسلمين او تقديرا كمصطفين
ونون مفتوحة للتعادل انما يلحق هذه الحروف بشهد
الجمع او الملحق وحدها ان مع مدلول مفرده ما يزيد

عليه من جنسه ما يشفي غيره الاضافة فان النون تحذف
فيها نحو مسلمو الاسكندرية وتحذف فيها نحو مسلمو الاسكندرية
وحذفها فيها لا ينافي كونها جزأ من الدال لانه كما
كالرقم والعجز من اتباع الاول حيث تبع الفاضل
الجامي وشرح كلام المصنف على خلاف مراده وهو في الكثير
المواضع من عادته تخطئة مسلمون ومسلمين وجمع المؤنث
السالم ما جمع لحق بآخر مفرده حقيقيا كسلمات او اعتبار
كصوا حبات مؤنثا او مذكرا نحو قولهم اشهر
حاليوطات والتشبيه باعتبار الاصالة والغلبة الف
وتاء للافادة المذكورة في المذكر السالم قبل لابد
من التقييد بزائدتان ليخرج مثل ابيات وقضاة
فان التاء في الاول اصلية والف في الثاني منقلبة
عن الاصلية اقول هذا مبني على الغفلة عن معنى
التحذف وهو الطرآن على الشيء كما هو التابع في
المشهور على ما ذكره الفاضل القسام نحو مسلمات
والتشبيه اي المفتي ما سمي لحق باصل الوضع آخر
مفرده ولو اعتبارا كر جالات والسالم بقبل احرفه
لمثل ما مر لكن ينتقض الجمع بالجمع او يصدق
عليه انه لحق آخر مفرده الفه وتاه اه لان مسلم

وجمع مذكر سالم ومؤنث سالم مفرده مسلم ومسلمة
اي نسبة مسلم ومسلمة الى التثنية

والمراد بالجمع ما يشمل الجمع المذكر
سالم وما ماثله كما في جمع مسلمة

مسلم مثلا كما انه مفرد مسلمان مفرد مسلمون فينبغي ان
يقول اخر مفرد الذي فيه كما ذكره الفاضل القسام
ولو جعل ما عبارة عن الجمع في تعريف الجمع السالم
لانتقض تعريفه بالمثنى كما لا يخفى والجواب عنه انه هو
الاصل في الاضافة فيقول الى ما ذكره انف او باء مشدد
ما قبلها اي الياء ولا حاجة الى بيان فتح ما قبل الالف
نظهور الزور كما في الامثلة واما فتح مع ان
الياء تقتضي الكسر لمقابلة الجمع عند حذف
النون بالاضافة علم بعكس لان الياء لكونها اكثر
اولى بالفتح الاخف ونون مكسورة للتعادل التماثل
هذا الحروف لبعيد الجمع او الواحق وحدها
ان تبع مدلول مفرده مشتركة الوحدة والجنس فقط
كائنة في غير الاضافة وفيها تحذف لا مرتجعا مسلما
ومسلمين وكل جمع سواء كان واحده مذكرا ومؤنثا
حقيقيا او لفظيا غير جمع المذكر السالم مؤنث لكون
بعض الجماعة واما جمع المذكر السالم فجمع مذكر عاطه
والا يجوز ثانيا مع كونه بعض الجماعة لغلبة جانب المذكر
فيه لاختصاصه بذكور العقلاء ولسلامة صيغة واحده
والمراد به ما يكون مشابها بالمكسر لا على خلاف القياس

الا يجوز التانيث في مثل جاءني دار ضربن وسنين فقال الله
تعالى امنت به جنود السموات والارض حكم الانباء فلا جبران
في حكم الجمع بالالف والتاء فتقول جاء المسلمون او جاءت
فاعلم ما ذكره الاول مثال لما حذف الفعل والثاني لما عامل
معاملته واذا اسندت العامل الى ضمير اي جمع المذكر السالم
يجب كونه اي العامل مرجع الضمير الى الضمير بما به التفاوت
والفارق جمعا مذكرا بان يتصل به الواو الضمير الذي هو
مختص بذكور العقلاء اذا كان العامل فعلا او باتصاله
به رجعة جمعا مذكر السلامة الا ترجح بينهما وان كان
الجمع في الحقيقة هو بهذا الضمير لا الفعل وبان يكون
جمعا بالواو والنون للابذان بان الضمير المسند اليه فيه
ضمير الجمع المذكر العاقل اذا كان العامل مشتقا غير الفعل
ولا يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز لان الاول حقيقة
عرفية نحو المسلمون جاؤا او يجيئون او جاؤن واما
جمع المذكر المكسر العاقل اذا اسند العامل الى ضميره يجب
ان يكون عاملا مفردا مؤنثا ايذانا بتانيث الضمير
المسند اليه الراجع الى الجمع بتاويل الجماعة فيه او جمعا
مذكرا سالما او مكسرا اذا كان العامل صفة واما
اذا كان فعلا فيتصال الواو الضمير به واما الواجب

بالوجب هنا الواجب الغير به هو الواحد فيهم
من الامرين ولا يتاتى ذلك جاز الواحد المتعين
منهما واذا عطفت باو هنا وقال فيما سبق يجوز بعطف
بالواو نحو الرجال جاءته او جاؤن وهو مثل بالمكسر ايضا
كما ذه لكان اولى وغير اي غير جمع اي غير جمع المذكر السالم
وجمع المذكر المكسر العاقل من الجموع وهي جمع المؤنث
سالما او مكسرا من العقلاء او غيرهم من الحيوان او
غيره وجمع المكسر الغير العاقل من الحيوان او غيره مذكر
او مؤنثا اذا اسند الى ضمير جانب الفاعل لا سند ولا
غير فيه واضمره اضمر الى العامل يجب وجوبا غير كون
عاملها اي ضمائر الجمع المذكور مفردا مؤنثا سابق من
الابذان بتانيث الضمير او جمعا مؤنثا سالما او مكسرا
اذا كان العامل صفته لما يذان بان الضمير المستتر فيه ضمير
جمع المؤنث او جمع المذكر العاقل اجراء له غير المؤنث
مجراه حالة في اسند كيدا تاء اذا كان فعلا فيما تصال
النون الضمير الذي وضع لجمع المؤنث عاقلا او غيره او
لجمع المذكر الغير العاقل تاء باتصال هذا الضمير به
جمعا مؤنثا وان كان الجمع في الحقيقة هو بهذا الضمير
لا الفعل كالواو لكن وجوبه كونه جمعا مؤنثا او اسند

الى ضمير جمع المذكر الغير العاقل ممنوع لجواز كونه جمعا مذكرا
مكسرا كالافراس ضاب ولو قال او جمعا غير عاقل
اذ الكلام صفة كما في ابت الاعراب لكان اسلم
مثل نحو المسلمات جاءت او جئن او جائت او
جايات او جواء مثال ما اسند الى ضمير جمع المؤنث
السالم العاقل ومثال ما اسند الى ضمير جمع المؤنث
المكسر العاقل مثال نحو اوى جاءت او جئن اه و
مثال ما اسند الى ضمير جمع المؤنث السالم الغير العاقل
من الحيوان مثل الكسرات وهبت او وهبن اه و
ومن غيره مثل التمرات جدت اه و الاشجار قطعت
او قطعن او مقطوعة او مقطوعات مثال ما اسند
الى ضمير جمع المذكر المكسر الغير العاقل من غير الحيوان و
مثال ما اسند الى ضمير الغير العاقل من الحيوان نحو لا
الافراس جاءت او والمرفوع الثالث من الستة
ما يطلق عليه لفظ المبتدا وان كان منتزعا كما انتظم
بين حقيقتين من مختلفين فلم يكن جوهرا ما في
حد واحد كما في المستغني اراد ان يقسم او لا الى
نوعين ويعرف كلا منهما فقال وهو نوعان
وقائم بنفسه لكل قسم اسم مخصوص كما كان في المتشتت

في متشتت قال النوع الاول الذي سماه الصفة بقرينة
المقابلة او المؤول به وما ضاب زيد فهم براد به ما يقابل الفعل عند من
قال ان المبتدا اسم لمفهوم واحد وهو الاسم المجرد
عن العوامل اللفظية المرد بن كونه مسندا اليه وكونه
صفة وافراده المشار اليه بخروج به الجاري مجرى بحسب صفة
او المطلق والنوع الثاني من المبتدا او ما الاسماء
المعدودة فليست بداخلة في المقسم كما عرفت المجرد
عن العوامل اللفظية بان لا يكون له عامل لفظي اصلا
ولو قال عن العامل اللفظي كما بيضاوي لكان اظهر
واحسن وقد علمت ما سواه المراد بالتجرد وخرج بهذا
القيد اسما وخبره نحو قائم زيد قائم حق انك عالم الاول لما
للاول والثاني للثاني ولا بد من ارادة الاول من ضمير ولو
مقدرا اذ لا فائدة له بدونه والنوع الثاني الصفة اي
اي اللفظ الدال على ذات مبهمة باعتبار ما قصد
فيشمل العامل والمفعول والصفة المشبهة والمضاف
نحو اقرشي انت وانا مستعار نحو اسد الرزيان انت
والواقعة بعد كلمة لا استفهام حرفا كما لهزة وهل او
او اسما نحو ما ضارب البكران وهن خاطب البشران

ولا صفة الا وهي جارية على موصوف او مقدر

ذكر امين وابن وكيف وبان اذ كلمة النفي حرفا وهي
ما ولا وان او اسما نحو غير قائم الزيدان او فعلا نحو
ليس قائم الزيدان وهذه العبارة اولى من عبارة
ابن الحاجب حيث قال بعد حرف النفي والف الاستفهام
وقال المص في شرحه لفظ الحرف حشو لقل وبين
عدمها كلاما فلو لم يذكر لفظ كلمة لكان اخصر
ايضا فافهم راقبه ظاهر المراد بما لا يكون مستقلا
فيشمل الخبر المنفصل مثل ارغب انت عن التربي
ثم اذ تخلص المعرب مما نحو قائم ابواه زيد فانه
يصدق على قائم انه الصفة الواقعة بعد الاستفهام
الى آخره مع انه ليس مبتدا بل هو جزء الخبر فان الخبر ليس
قائم بل هو مع فاعله والجواب ان المبادر من
العبارة الافضال لفظا ومعنى وفي مثل المثال المذكور
وان وجد الافضال لفظا لكن لم يوجد بعض اذا
الاستفهام داخل في الحقيقة على المبتدا الذي هو
زيد كما في الاثنين فيكون التقدير ازيد قائم ابوه
واما كون زيد القائم ابواه فلا يجوز ذلك لانه في صورة
الخبر المفرد واقتضا الاستفهام صدر الكلام و
لانه لم يجئ في كلامهم زيد قائم ابواه كما جاء زيدا

باء زيد قائم ابواه كما صرح به الفاضل التفتازاني ولو
سلم فلا نسلم ان ذلك لاندفاع الالتباس لكنه يلزم التقديم
المستلزم للتعقيد بلا حاجة اما اولا فلان جعل مبتدا لا يكلف
لانه ينبغي عن كونه خبرا والصفة اذا كانت مع مرفوعها
خبرا يكون الاعراب الذي استقصد للمجموع قد لفظها
في غير موضعه الصورة واما ثانيا فلو جعلت مبتدا
يكون اعرابها من هذه الحيثية لفظيا ومن
حيث كونها خبرا في محله وانتفاء في كون هذا
تكلفا واما اذا لم نجعل مبتدا بان حمل على التقدير
الاول كما في زيد قائم ابوه فينتفي عنه واما ثالثا فلانه
اذا جعلت مبتدا يكون المجموع جملة وقد واما اذا
لم يجعل بان حمل عليه ايضا يكون مفردا صورة ومعنى
والاصل في الخبر الافراد والعدول عنه بلا داع
تكلف لا يخفى واما رابعا فلان كون المسند مبتدا
خلاف الاصل حتى قيل ان تبتدا اصطراري يجب
مع وجد لم فعد وجد سوى الابتدا لم يحكم عليه بانه
مبتدا ولانتفاء في وجوده مضافي ان الحكم به
تكلف وليس هذا مثل قائم زيد حتى ينتقض
لان كون الخبر مقدما والمبتدا مؤخرا خلاف

الاصل كما ان كون المسند مبتداء كذلك فى النظر
الى الاول جعلت مبتداء لوجود الاضطرار فى الجملة
وبالنظر الى الثانى جعلت خبرا واحد احتمالية عن
الآخر بخلاف ما نحن فيه كما عرفت نحو انما الزيدان
الصفة فيها منعتة للابتداء وما بعدها مبتدأ
اذ المطلوب مقدم لازمة فيها وليس هنا بخلاف مثل
انما زيد قائم لجواز فيه الامران ولا جبر لهذا المبتدأ
لكون تقدم الفعل لكون الاستقام والنفى بالفعل
اولى فاعلم ساعدك الخير ولذا جعل الخبر جملة فعلية
كما سبق ولا يجوز تقدم المبتدأ اى النوع الاول
منه لانه المتبادر عند الاطلاق لشهرته ولان تقدم
يوقع البس انه لا يجوز تقدمه لفظا بل عاطفت
بشهادة الاستقراء واما التعدد معنى او لفظا
بعاطف فيجوز ثم ان كان جزء كل منها لفظ الخبر
الآخر ثنى بالواو والا فثنى او يجئ نحو الزيدون
فقيه وكاتب وشاعر والانسان عالمان اوزيد
وعمرو وبكر كاتب وشاعر وفقيه او عالمون
والاصل فى المبتدأ والاولى التقديم على الخبر
لفظا لكونه محكوما عليه موصوفا بالخبر والموصوف

وانما التعميل بامتناع قيام
عرض واحد فى محلين فقط والحصر
فى محلين فى بعض افراد الاعراض
الا ترى ان فى بعض افراد الاعراض
والتعميل من الشارح حيث
الاول حيث
تعلق على
بعد ذلك
كما انه با
ارتكاب

والموصوف مقدم على الوصف وجوبا فينبغى ان يقدم
وكذا ينبغى ان يوافقا شرط اى شرط صحة كونه مبتدأ ان
يكون معرفة لان الغرض من الكلام حصول الفائدة
والاخبار عن غير المعين لا يفيد لان فى تنكيره
اخلالا بالغرض المطلوب من الكلام وهو الافهام
لان فى تنكيره تنكيرا عن استماع الحديث اذا كان
مجهولا وهو مقدم على الخبر بناء على استماع عن استماع
الحديث كذا فى شرح اللباب او نكرة تخصصت
اى قربته من المعرفة فى حصول الفائدة من الاخبار
عنها وعدم الاخلال بالغرض المطلوبة قال فى الآتى
الجمهور شرطوا التخصيص شيئا لما فائدة وهى غير متحققة
بدونه كلوكب الفقص الساعة فلا وجه لاشتراط
غيرها ولذا اشترط المحققون من النحاة اياها دونه
واختاره البيضاوى حيث قال لو لم يفد فالمواضع له
ان يقول او نكرة مفيدة الا ان يقال انه اشار
الى امكان التوفيق بين كلام المحققين وكلام غيرهم
من النحاة بما قيل ان مراد الجمهور ليس الاشتراط
بل التقط فافهم فانا رأينا ان المبتدأ اى المبتدأ الذى
بالتعميم بين المفيد من الحكم على النكرة وبين غيره

ضبطوا المسئلة لم يختلف عنها الفائدة نحو قولنا
والعهد مؤمن جنس مشترك والمراد به ما قيد بقيد مفهم
كان او مضافا اليه نحو صوت بلبل شغلني او غيرها
نحو افضل منك افضل منتي فان تعقيب الجنس بجمله
مناط الفائدة والابهام به بخلاف الجنس المطلق
فان الطمع لا يقنع به فيضع جوان ناطق لان الانسان
كذلك نسا وبهائم تركي كذلك مع ان هذا اخص منه
ويجوز رفعه اي المبتدا عند قيام القرينة نحو زيد
جواب من القائم اي القائم زيد بقرينة السؤال
والمرفوع الرابع من التسعة جنس المبتدا وهو المجرد
عن العوامل اللفظية تذكر فائدة المبتدا وراجعة
المسند اي الذي الصق الاسناد به غالبا اي للاعلام
وتنبيه على ان تعلق الاسناد بالخبر اشد منه بالمبتدا
ذكره الفاضل العصام في شرح جزم به النوع الاول
من المبتدا اي حال كون ذلك المسند به غير الفعل
ومعناه جزم بنحو بقوم في مثل بقوم زيد ومثل قائم
في مثل قائم الزيدان وفي مثل زيد قائم ابوه فان المسند
في الاول فعل وفي الاخيرين معناه ولكن النسبة في
الاول تامة وفي الثاني ناقصة وهو ليس بخبر بل جزؤه

جزؤه والجزء لا يكون فعلا ولا معناه اصلا لانه اما
جامد كزيد ابوك او مركب كاشتقات وما يجري
مجراها فان الجار ليس بخبر وما قابل هو مرفوع عاما كما
صرح في التسهيل وما قدرناه ان المراد بمعنى الفعل
صنعا ما سبق في تعريف الفاعل لا ما ذل على النسبة التامة
كما زعم البعض ثم فسره بالصفة الواقعة بعد الاستفهام
او النفي والصفة المقرونة بالام لا تسع كونه خلاف التقدير
وغير ملائم لما صرح به الخص بنقض التعريف به منعا
بمثل قائم في المثل السابق لانه يصدق عليه انه نسبة
غير الفعل ومعناه لكونه غير دال على النسبة التامة
مع انه ليس بخبر كما عرفت وجعل نحو قائم في نحو اقائم هو
ما قائم زيد على وجه ومثل الانطلق في مثل زيد الانطلق
لانه يصدق عليه انه غير الفعل ومعناه لكون نفس معناه
على ما فسره ايضا مع انه خبر على ان مثل قائم وان لم يدل
على النسبة التامة بالقيد المرقوم لكنه يدل عليها
بالنسبة الى المبتدا كما صرح به الخص في الاستدلال في تعريف
الخبر فيكون ما يدل عليها فيكون من معناه فيلزم ان
لا يصدق التعريف على خبر اصلا فالمخصص بما فسره حكم
لا يخفى نحو قائم في زيد قائم ويجوز تعدده اي الجزء لفظا

بلا عاطف من غير نعت والمبتدا يجوز ابتداء لا
الاعراض الغير المتنافية في محل واحد نحو زيد قائم
بالفعل قاعد بالقوة بالعكس وفي الامكان زيد
قائم ضاحك وهو الاظهر وحكم الاخبار المضادة
مذكور في الرضي ويجوز ربطه بالعطف ايضا ويكون جملة
اسمية او فعلية وقد عرفت ما هو المراد بما يقع ان
الاصل في الخبر كونه مفردا ابدا في التركيبان ويكون
اخصر واسرع قبولا للربط ولكنه قد يكون جملة فلا
بد في الخبر الكائن جملة من عائد يربطها بالمبتدا
لانها من حيث هي هي مستقلة لا تقتضي التعلق
بما قبلها وهو الضمير في الغالب وقد يكون اسم اشارة
نحو والذين كفروا وكذا يعاد بالنا ولكن اصحاب
النار والعموم المستفاد من المبتدا نحو الذين يتقون
وبصير فان الله لا يضيع اجر المحسنين واللام الجنس
في مثل نعم الرجل زيد على وجه والظاهر جيء به موضع
المضمر نحو الحاقة ما الحاقة اي ملاي ان لم تكن
خبرا عن ضمير الشان فانها اذا كانت خبرا عنه
لا تحتاج اليه لوجود الربط المعنوي بينهما لكونها
عبارة عنه نحو زيد ابوه قائم او قام ابوه الاول لا

فاذا قصد من مثل هذه
من الكلام لا بد من
جعلها الخبر
الاول

كان اجوده والحسن عام
لمن يتقن ويصبر

قال بعض الكمل لا حاجة
الى الاستدلال والتفتيش
ليس دون في الربط من
العموم ووضع الظاهر
وجعلها من الربط
هو دون
الاول

للاول والثاني للثاني ويجوز حذفه اي العائد هو
حينئذ لفظا لا معنى بشرط ان حذفه ليس نسيا فلا يرد
حذف بدونها الا نادرا فيما اذا كان مجرورا من
والى استتبعه وصبه فهو جائز من الاول البتة الكبر
بين اي منه بغيريته ان بابع البتة لا يستغني عنه
وسماعا في غيره نحو والذي جبره وغفر ان ذلك
ليس بعزم الامور اي ان ذلك منه واصلا اي الاصل
في الجزء الا في ان يكون نكرة لكونه محطة للافادة
وهي انما تحصل بالاخبار بما لم يعرف كما ان المبتدا
محطة للبيان ولذا كان اصله التعريف وقد يكون
معرفة فاتى ذا لافادة في الافادة ويجوز كون المشبه
مجهولا عند المخاطب نحو زيد المطلق ليس بعرفها ولكن لا يعرف
النسبة بينهما نحو الله الهنا منزلا للمخاطب منزلة
من لا يعرف النسبة بينهما لجريه على خلاف مقتضى
علمه ويجوز ان يكون مثل هذا الجزء اقرب للقصد
الافادة ويجوز حذفه اي الخبر عند قرينة نحو زيد لمن
قال اذ بد قائم ام عمرو وان كان المبتدا بعدا
اما وجب دخول الفاء في جزئه في جميع الاوقات

رعاية لمعنى الشرط فيها وهو سببية الاول للثاني
او الحكم به ليجعل الحكم وضعه الترتيب بلزوم الثاني
للاول نحو ان يزد فسوف لا تضرر او الضرورة الشعرية في وقتها
كقوله اي الشاعر ما القتال لا قتال لكم والعائد حينئذ
المفهوم المشتمل على المبتدا فان لا تنفي الجنس فالمعنى
القتال المذكور منتف حكمه لاستلزامهم نفي كل قتال
حكمه ومنه ولكن سيرا في عراض الكواكب اي لتمروا
اضمار الفعل الذي هو مدخول الاستفتاحية بما
بالمفعول كقوله تعالى واما الذين اسودت وجوههم
اكفرتم اي فيقال لهم اكفرتم وان كان اي المبتدا
اسما موصولا بفعل وظرف اي بجملة فعلية او ظرفية
اي قسم منها فيما مجازان مشهوران لكل باسم الجنس
او موصوفا به اي بالموصول المذكور او نكرة موصوفة
باحدهما اي بالفعل والظرف او مضافا اليهما اي
الى الموصول باحدهما والموصوف به والنكرة الموصوفة
باحدهما ومن قصر على الثالث فقد قصر او كان
لفظ كل مضافا الى نكرة موصوفة بغير الايجاب او
خبره موصوفة اصلا جاز دخول الفاء في خبره لان
كلا منها لابهامه كان كاداة الشرط وكل من المبتدا

الصلة والصفة كونها فعلية او ظرفية اي قسم منها
كانت كاداة شرط فصار كالجزء الذي يدخله الفاء
والوصف في كل المضاف وان كان مفردا بتاكد سلفنا
بينه كالا يخفى وجاز تركه لعدم كونه جزءا في الحقيقة
فمن اعتبار معنى الشرط وعدمه اعتباره في مثل هذا
المبتدا وكذا اي كما جاز دخول الفاء في خبره اذا
المذكور انفا لم يدخل عليه شئ من النواسخ جاز دخوله
في خبره اذا دخل عليه اي على المبتدا المذكور ان وان
وكأن بخلاف سائر النواسخ للمبتدا حرفا كان نحو ليت
ولعل وكان وما ولا او فعلا نحو علم وكان لانها اذا
دخلت عليه سقط اعتبار صدارة معنى الشرط الذي
اعتبر فيه ضعف معنى الشرط لانتفاء ملازمه الذي هو
الصدارة فلا يجوز دخول الفاء في خبره وانما جاز دخوله
على خبر ان المكسورة مع انها من النواسخ لعدم
تاثيرها في معنى الجملة وكان وجوبها كالعدم وان المفتوحة
وان كان لها تاثير في معنى الجملة لكنها الحقت بالمكسورة
لاشتراكهما في افادة التحقيق والحق بهما ايضا الكي للاشتراك
للاشتراك في جواز العطف على محل اسمها ودل على
هذا الجواز القرآن الكريم وكلام الفصحاء كقوله تعالى

لانها كبيرة وانما تكبر نفسه تتقاضى ما يقضيه

واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسه وقوى الشاعر
غير الله ما فاز نكم فاليوم لا كلم ولكن ما يقتضي صنوف
يكون ومثال ان ثانيا في المثل ثم المفهوم الصحيح
من كلامه هضا اختصاص جواز الدخول بخبر مبتدء
الثانية بوضع كان ودخوله في النبايز وهو الموافق
لكلام صاحب المستوفى وليت الاباب عن كلامه
في الامتحان جواز الدخول على خبره ايضا على ما هو
الصحيح فبين كلاميه فكتابه تدافع ظاهر فافهم
نحو الذي ثابتي اوفي الدار فله درهم على الفاصل
الاصام الاولى او الفكري في الدار مثلا يتوهم ان المتردد
في الصلة دون المتمثل مثال للمبتدء الموصول بفعل
او ظرف وقوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون
منه فانه ملاقيكم مثال الموصوف بالموصول بفعل
الداخل عليه ان والفاء وان لم يكن سببا ملاقاة
الموت لكنه سبب للحكم بها وعلى ما قدره الرضي لما
حاجة الى هذا التأويل فافهم ورجل ثابتي اوفي
الدار فله درهم مثال للنكرة الموصوفة باحد بها و
وخلا رجل ثابتي اوفي الدار فله درهم مثال للمضاف
اليها ونحو غلام الذي ثابتي اوفي الدار فله درهم و
درهم ونحو غلام الرجل الذي ثابتي اوفي الدار فله درهم
وكل رجل عالم فله درهم مثال لكل مضافا الى نكرة
موصوفة بمفرد وكل رجل فله درهم مثال لكل مضافا
الى نكرة غير موصوفة اصلا وفي غيرها اي المواضع
المذكورة لا يجوز دخول الفاء على الخبر لانعدام سبب
موجب او مجوز والمرفوع الخامس من التسعة اسم
باب كان اي توجه وهو الافعال التامة لم تحضه لم اعرفه
نظيره تما سبق لانه تابعين في بحث العامل ان
باب كان لا يدخل الا على المبتدء والخبر فهي الاصل
وبقي مرفوعه اسماء وعلم من تعريف المبتدء انه كونه
مسندا اليه ظهر انه الاسم المسند اليه الداخل عليه
باب كان وحكمه حكم الفاعل في انه لا يكون الا اسما
او مؤولا به وفي عدم جواز تقدمه على عامله وفي عدم
جواز حذفه من غير المصدر وفي كونه مضمرا وظهرا
وفي كون المضمر مستترا وبارزا الى آخر ما ذكر في بحث
الفاعل والمرفوع الخامس من غير باب ان اي بالحروف
المشبهة بالفعل لم اعرف ظهوره مما سبق ايضا فحذفه
فذكره وامره اي حكمه كامر غير المبتدء وهي كونه واحدا
ومتعددا ومفردا وجملة ومذكورا او محذوفا وغير

وخبر ذلك بعد ان ثبت كونه خبرا له بوجود الخبر
الشرط وانتفاء الموانع فلا يرد ان ابن زيد
ممتنع مع جواز زيد لكن لا يجوز تقديره اى جزمه
على اسد لان باب ان لكون فرع الفعل على ما سبق
تحذف بعمل عمله الصلة وهو تقدم المنصوب على المرفوع
حقا تبته من مرتبة الاصل ولو قدم لزم المساواة
بينهما الا ان يكون ظرفا فانه يجوز تقديره عليه لعموم قوله
نحو قوله تعالى ان الينا ايابهم ويجب لو تكرر نحو ان
في الدار زيدا وقوله عليه السلام ان من البيان لسحرا
وذلك لتوسعهم فيه فالا نبوسع في غيره قاله ابن هشام
والسابع جزما لنفي الجنس اى نفي الحكم عنه وهو عام
الى سيعلم بتعرض لاشتباه فاسبق كما سبق وحكمه
ايضا حكم جزم الشرط كما ذكرنا في جزم باب ان لانها
من نواسخها لكن لا يتقدم على اسمه ولو ظرفا لانه
اضعف عملا لانه بالحمل على ان كما تر وكثر حذفه
لو عاما ويجب في جواب قسم ان ولى عليه قرينة فيبقى
ان يتعرض لذلك ولا يهمله فانهم يحكون لا علام جعل
عندنا والثامن من التسعة اسم عامل لاشتباهين
بليس وهو ما اسند اليه بلا تمام يتعرض له ناصرا ايضا

انما خبره بالكل فلا يرد
ما خفي الله تعالى والعالم
وكثرت فتدبر

ايضا وحكمه حكم اخويه فاصرة والتاسع المضارع الخالي
عن النواصب والجوازم وانما الداخل عليه احدهما
فمنصوب او مجزوم كما مر نحو مقرب ومقربان الاول
مثال لما كان رفعه بالحركة والثاني لما بالحرف وانما
المنصوب فثمانية عشر وانما عشرة منها اسما وخمسة فاعل
فاعيل وسبعة ملحقة بجاهد واحد منها المضارع
المنصوب الاول منها المفعول المطلق سمي بهذه
اطلاق صيغة المفعول على كل فرد منه من غير تقييده
بحرف او مع غلبة الفاعيل الباقية فيه لكون عاطه
بخلاف غيره فانه من متعلقات الفاعل
وهو اسم عام يشمل انما ذكر الاسم فيه فرع امثاله
لان ما فعل الفاعل انما هو الفعل والمفعول من
اقسام اللفظ وهو دخيل ما عبارة عن اللفظ لا
بد من التكلف بتقدير مضاف اى فعل مدلول او ان
تكلب المسامحة من وصف اللفظ بصفة معناه
فيكون التسمية بالمفعول تشبيه الدال باسم المدلول
فعله فاعل عامل اى قام به يجب في صنع اسناده اليه
مؤثرا فيه والا فلا ينتقض بنحو مات موتا اذ فيه
القيام لا التأثير المبادر من الفعل ولم يقل قام مع

مع انه عند القوشجي ان يراد به القيام بلا خبر بنية
تكلفا اللازم ما في الحد للمبي به باعتبار معناه اللغوي
ولم يشترط كون الفاعل مذكورا كما في العامل المشتق
بخلاف باعامل مصدر مخذوف الفاعل او مبني
للمفعول كاعجبني ضربك مزيدا على تقدير الاضافة
الى المفعول وضرب زيد ضربا على بناء المفعول اذا
المصدر لم يوضع الا لما هو صفة الفاعل وهو الداخل
في مفهوم المشتق فيصدق عليه انه مما فعله فاعل
عامل مذكور وان لم يذكر الفاعل سواء اريد بالفعل
معناه الظاهر او القيام به اذ وضع المجهول للنسبة
الموضوع للمفعول لا لنسبة القيام على ما حققه
الفاضل القضماص وقال وبصدق على مشتق ونحو في
المثال المذكور انه قام فعل فاعل عامل مذكور
وان اريد بالفعل معناه الظاهر اذ المراد بالفاعل
المعنوي لا الاصطلاحي فلا حاجة الى العبرة عن
الظاهر بالقول نعم لكن الظاهر انصراف الكون ذلك
الفاعل مدلول الفاعل الاصطلاحي للعامل المذكور
فلا بد من العدول عنه وما ذكره في الامثلة من
انه يحتاج الى ان يراد بالفاعل ما يقوم به فانما هو

هو على مراد القاضي ليكون وجها لعدوله عن حد
ابن الحاجب اذ لا يحتمل توجيها آخر حتى يراد انه يرد
عليه ما اورده مناقشة الاغتار صحيحا فانه يحتمل
توجيها آخر واصلح فالاولى حينئذ ان يقال عامل يدل فعل
او يحتاج فيه الى ان يراد به ما يقوم المشتق والمشتق منه
نسلا يخرج عامل اسم الفرنية وهو تكلف وخلاف
ظاهر اذ الظاهر ان يراد به الاصطلاحي وقد صرح
بانها عاملة على الامتحان ان تجدد ورود الاعتراض
لا يكون قرينة مذكورة صفة لعامل لفظا نحو ضربة
مزيدا او تقديرا نحو فضرب للرقاب اي اضربوا
خرج به عالم يذكر عامل اصلا مثل اضرب واخ وبز
وبزاد نهارا اذ فع ما اورده في الامتحان على حد
ابن الحاجب من انه يحتاج فيه الى ان يراد بما
باذكور ما يقوم الكتبي منع عدم الضرورة وهو تكلف
لا ترتجى فرينة لقصد العموم بعضاء صفة ما نبه له
اي علا بس يخفى ذلك الا سم ومعنى الملابسة
اشتمل كما في مشتمل مدلول المشتق اما مطابقة فيها
كضرب ضربا او تضمنا كذلك كضربت ضربة او تخلفا
كضربت ضربا او ضربت ضربة ذكره في الامتحان وغيره

ه هذا ظاهر وان خفي على الفاضل الياسي حيث قال
المراد به اشتمال الكل على الجزء وهو مع كونه خلاف
الظاهر غير متمش في التنوع والعدد ومفعول المصدر
والمس حمل مراد الماضي على هذا وجعله من اسباب
عدوله عن حد ابن الحاجب والاحتمال المتوجه حسن
كما تقدم منه البقي على حاله هنا ثم اذا خرج بمثل
تاديبا في مثل ضربته تاديبا لان التاديب ما يحصل
الادب وما يليق بالشخص والضرب وسيلة له
كالشتم والتصفير وغيرذلك وكذا اكراهي فركبت
كراهي اذا كانت مفعولا به اذا المراد بالاشتراك
في المدلول ان يقصد باحدهما ما يقصد بالاخر ولم
يقصد هنا بالعامل ما قصد بالمصدر بل قصد تعلقه
والمراد بالاسم المنصوب وهو تقديره بالعامل ما هو
عامل فيه بقرينة ان كلامه سوق لبيان المنصوب
او نصا وله وتمييز بعضه عن بعض فما يعد ثابت
كونه مفعولا لعامله ومنصوبا به ببيان جميع العوامل
وكيفية اعمالها وشرائطها وان الفضل وعادمها
ينصب مفعولات كثيرة فلا يرد عليه ما اورده على
ابن الحاجب من عدم تمام نسخ حسنة نصب فظ

على نحو ضربت وضربه شديدا فلم يسبق في كلامه هذا
ابيان فلا يراد منه ما يريد في كلام المص والذي عدل
القاضي عنه في الكتب هذا غاية ما تيسر لي في هذا
المقام والعلم المحقق عند الملك العلام نحو ضربت
ضربا مثال لما هو للتاكيد وضربة بالكسر مثال لما هو
للنوع وضربة بالفتح مثال لما هو للعدد ثم ان تلك
الملابسة دائما بخلاف الملابسة بلفظ فانها
غير دائمة بل اكثرية ولذا قال وقد يكون العامل فعلا
بغير لفظه اي اسم ما فعله او المفعول المطلق هذا
هو الملائم للسابق ويجوز العكس اما مادة نحو قعدت
جلوسا او بانحو انبت الله نباتا وقد يحذف فعله
الاصطلاحي والمختص به لاصالته وكثرة الحذف
فيه او الدال على الحدث بقرينة ذكر العامل في الخارج
والفعل بدلهما وكونه كافا عند عدمهما والتنبيه
على هذا لم يقل عاملة مع كونه اظهر ولم يكتف برجوع
الضمير البسيط كونه احصر على انه يحتمل ان يرجع الى
المفعول المطلق لقيام قرينة اذ لا حذف بعد نيابة
الاثبت اما جوازا نحو خير مقدم لمن قدم اي قدمت
قدوما خيرا مقدم او وجوبا سماعا نحو ايضا اي ايضا

اى عاد ثم غلبت فى معنى مثل ما سبق ويجوز تقديمه
اى المفعول المطلق او اسم ما فعل على عامله لو النوع
او العدد وما له تاكيد فلا لان حق المؤكد
التاخر كذا فى الآستخيان ولا يلزم اى المفعول المطلق
عامل كما يلزم الفاعل حيث لا يجوز حذفه نيابة
فى غير المصدر مع انهما استويان فى كونهما مقتضى
التى اى داخلة فى مفهوم الفعل وشبهه غير المصدر
وان فاعلية الفاعل بمقام مدلوله بل لان العامل
يدل ومعاملا ما يدل عليه بخلاف العامل فانه
لا يدل ومعاملا ما يدل عليه العامل بل عقلا فانا
نافته فانه غير ان اللازم من نفى اللزوم جواز
تركه لا مساواته لذكره كما زعم البعض بل يجوز
كون الذكر اولى بشيء فانه وان كان ذكره
عبثا والمنصوب الثانى المفعول به قد تقدم
شبهه بالفاعل لتوقف تعقل المتعدى عليه بعضا
بخلاف غيره وهو فى اللفظ الذى التصق به الفعل
وبه نائب الفاعل وغيره عائد الى اللازم وذكر فى
فى الآستخيان فى الاصطلاح اسم ما وقع عليه اى
تعلق به حتما او عقلا وهو فى هذا المقام

وان كان مجازا لكن جاز بالقبلة والاشتهار فيه كما
كالحقيقة العرفية فصح الاستعمال فيه بلا قرينة بلا
واسطة او بها بقرينة التقديم فلا يرد انه لا يتناول
مثل عرفت زيدا اذ وقف الوقوع على الشيء المشروط
عليه ولا مشروط للشيء على زيد لوجود التعلق به عقلا
فعل الفاعل اى حدثه القائم به والمراد بالفاعل
ما يقوم المذكور وغيره وبالاسم المنصوب ولو مجازا فيرد
مثل زيد منطلق وزيد جالس فى مثل على زيد وزيد
ان زيدا ضرب لا يدخل فى التعريف حتى يحتاج الى اخراجه
وبعد قد على ورجحانه اسم منصوب وقع على
مدلول مثل بحذف الفاعل والمراد بالوقوع الدلالة
عليه عبارة فيدخل مثل ضرب زيد عمرو مع كذا
وما ضرب زيد عمرا لوجود الدلالة عليه عبارة والا
لم يصح النفى فقيد وبعد على قسمين علم اللام للازم
والمتعدى وهو المجرور بالحرف سوى فى والام
وما بمعناها او مدخول الاول مفعول فيه لابه و
والثانى مفعول له كما مر فى بحث حرف الجر
وخاص بالمتعدى وقد مر بحث المتعدى واللازم
فى بحث العامل القياسى ويجوز تقديمه على عامله

لغة شيء الفعل وعدم المانع عنه والمراد به هاهنا ليس اسم
فعل ولا مصدره المانقدم ان عمله حالا يتقدم عليهما
الا المجرور بحرف الجر كما سبق في بحثه ولا مضافا
اليه شيء من المفعول لا يتقدم على عامله يتقدم عليه
العامل فلا يقال ثنا زيدا غلام ضارب نحو زيدا
ضربت وبه مررت وحده مطلقا اي اجريته نحوا
هذا الذي بعث الله رسولا اي بعثه او جوده نحو
نحو علان يعطي اي يفعل الاعطاء وهذا تكرار لما
سبق في بحث العامل القياسي وحذف فعله
اي عامله مر نظيره لضيام ضربته نحو زيدا لمن قال
من اضرب اي اضرب والمنصوب الثالث
من ثلثة عشر المفعول به مثل المفعول به تقدمه
مواخفا للحاجة لكونه مدلول الفعل في الجملة
بخلاف المفعول له وعكس في الباب لكون
المفعول له سبب الفعل وجودا وتصورا بخلافه
وهو اسم ما اي شيء فعل فيه اي في ذلك الشيء
مضمون عامله اي ذلك الشيء فعلا او شبهه او
مضاه فالاضافة لادنى ملابسة او تحول على
التاسع او على حذف المضاف ولو قال ما فعل

في الاعراب والبناء ال
والمنصوب بحث
من المفعول
به اسم

اي كل المفعول فيه
ظرف زمان ومكان
او كان في ظرف
زمان او مكان محولا
عليه
م

في مدلوله مضمون عامله وجعل ما عبارة عن الاسم المشتق
او قال اسم ما فعل فيه مضمون العامل لكان اظهر واسلم
ولولا الاسم لامكن التوجيه في فيه تاخذ بفي وقع
فيه مدلول عامله الذي هو الحدث مطابقة كما في
المصدر او تضمنا كما في عينه مؤشرة اليه فاعل العامل
او لامر حيث انه وقع فيه ذلك المدلول فدخل فيه
مات زيد يوم الجمعة وخرج عنه ضربا او حفظ
الله يوم الجمعة فان وقوع الضرب والحفظ فيه ليس
من حيث انه وقع عليه وخرج بقولنا مضمون عامله
كان يوم الجمعة يوما طيبا فان الطيب ليس بمضمون
العامل من زمان او كان بيان لما واشارة الى الفرق
بين القسمين اللذين مر بيان حكم كل منهما وشرط
نصبه لا كونه مفعولا فيه كما هو مذهب الجمهور
فانهم لا يطلقون الا على المنصوب بتقدير في و
اما المجرور بها فمفعول به عندهم بخلاف
ابن الحاجب حيث جعله مفعولا فيه ونبه المص
كما مر في بحث العامل لفظا لا عملا فانه لا يحتاج الى
الشرط المقدر فيه وقد مر شرط تقديره في بحث
حرف الجر ويجوز تقديمه اي المفعول فيه على عامله

من الحال على ما مر في
مقدمة الكتاب
م

ان لم يكن نائب الفاعل على ما مر في بحث حرف الجر
وان كان العامل جامدا فعل واذا جاز التقديم على رجوعه
لضعف فلان يجوز على ضعفه اولى وحينئذ مطلقا نحو زيدا
واحدا عامله نحو بهم اجدر ان فعل بمعنى سرت
اي سرت والمنصوب الرابع من تلك عشرة المفعول
مثل ما مر خمسة فهذه ما مرتين اثنا سبب المفعول
والا تجد فيه اللام بخلاف المفعول المطلق حتى عده
بعضهم منه وهو اسم لما ينتفي فعل لاجله اي رفع
لاجل حصوله انعدت عن المخاطب جبنا او تخيله
كضربته تاديبا وخرج به سائر المفاعيل معقول
عامله اي مدلوله الذي هو المعنى ذكر ما ذكر انفا
فلا يرد مثل وجدت التاديب الذي ضربت لاجله
اعجب حتى يحتاج الى ان يقيد بقيد الجنس كما في عبارة
ابن الحاجب وشرط نصب لاكونه معقولا لا لفظا
اذ نصبه محلا لا يحتاج الى الشرط بتقدير اللام وغيره
شرط بتقديره ايضا فيجوز بتقديره
على عامله ان لم يكن نائب الفاعل كما مر اذ يجوز ان
ينوب عنه ان كان مجرورا وتركه مطلقا اختاره
على الحذف تنبيها على الخطاء رتبة عن رتبة ما سبق

ما سبق ويجوز حذف عامله بقرينة كقولك تاديبا
لمن قال لم ضربت زيدا اي ضربته والمنصوب فيما مر
المفعول معه قيل معه نائب الفاعل كبه وله وفيه وا
واعتذر عن نفيه بما جوزه بعض النحاة من اسناد
الفعل الى لازم النصب وتركه منصوبا اجراء على ما هو
عليه في الاكثر والبه ذهب في قوله تقطع اسقطع
بنكم على قراءة النصب وفيه نظر اذ القاعدة لا
تثبت بالاحتمال والاسناد الى المصدر ثابت
مقطوع فيجب الحمل عليه ههنا وفي الآية الكريمة اي
الذي فعل الفعل معه وذكره في الامثلة وفي هذا التعميم
اشارة الى ان نائب الفاعل هو المعهود لا المطلق
فينوب عن الفاعل خلافا بر ان الاسناد الى المصدر
المؤكد وهو ملفوظ لا يجوز لعدم الفائدة قلت فكيف
اذا نوى ولم يلفظ والى الجواب عما ذكره الفاضل
التمام من ان الواجب حتى المفعول بهم لان
مستند صفة جارية عليه ما هي له وتقديره ان تقدر
انا يجب اذا كان مرجع المستكن مقدما على مرجع
البارز حتى لو لم يوجد بالمفصل لبادر ان المستتر
راجع الى الاقرب فيتوجه عليه خلاف ما صرح به

فرقه تقديري لا يشغل الاخر الفقه

على ان مرجعه خلاف الظاهر وهو لا يفيده وهنا بحس
كذلك اذا المعول مقدم على الفعل الذي هو مفهوم
من المفعول فيكون رجوع الضمير على وفق الظاهر فلا حاجة
الى التنبيه المذكور وهو المذكور اي المنصوب الذي
ذكر فخرج مثل كل رجل وضيعة فلا حاجة لاخراجه الى
تنبيه العامل بكونه غير معنوي مع انه لا فرق بينه ثم
المراد به ما قابل المقدر ليفيد عدم جواز حذف
المفعول معه لانه لا يكون سابقا بعد الواو وخرج به
سائر المنصوبات كلها سوى الحال بالواو فصاحبه
معمول عامل فعلا او شبهه او معناه وخرج به كذلك
الحال والمراد بالمعمول اعم من العامل والمفعول الذي
ليس بمنصوب ليتحقق العدول الى النصب الذي هو
مقتضى المقصود الذي هو المصاحبة ولو كان المعمول
منصوبا بالخلو الواو على العطف الذي هو الاصل فيها فلا
عدول حينئذ الى النصب حتى يكون نقضا على المقصود نحو
حسبك وزيدا درهم بخلاف نحو كفاك وزيدا فانه
كضربت زيدا وعمرا هو من قبيل العطف لا خبر بالا
لاتفاق جميع النحاة على كون الحال منصوبا لا
دون الثاني فحكمه حكم ما قبل الصاحب ثم ان مقتضى

واو الحال عين واو الحال
في الحال لا معنى
مصاحبة

مقتضى المصاحبة المشاركة في الفعل مع عدم المفارقة
فيه في زمان واحد على ما ذهب اليه الاخفش من انه
لا مفعول معه الا يقع عطفا على معمول عامل وتابعا على
ما ذهب اليه غيره المغايرة معنى بين التلبس بالفعل
والمشاركة فيه لبست بشرط لقولهم استوى الماء
والخشبة اي ارتفع وسترت والنيل اذا ارتفع في
الخشبة ولا سيرفي النيل واجب باتفاق زيد بالاول
معنى التساوي اي تساوى الماء والخشبة في العلو
والثاني معنى الاشتمال فيوجد المشاركة ويقبح العطف
نحو جئت وزيدا ومالك وعمرا وجئت انا وزيدا
وزيد ولا يجوز تقديمه بدون المصاحب على عامله
فيه اشارة الى ان عامل عامل المصاحب لا الواو لانه
ليس من العوامل بل هو واسطة على ما هو الرأي الصحيح
ولا المعنوي اذ لا يصور فيه التقديم والذام ينصب
ضيعة في كل رجل وضيعة ولا على المعمول المصاحب
لاقتضاء معنى الواو سبق القرن ولامع المصاحب
لانه اما فاعل او مفعول غير منصوب وهو نائب
الفاعل او مضاف اليه وكل منهما لا يجوز تقديمه على عامله
ولا يجوز تقدمه كما لا يجوز تقدمه مع لا مترتبين عدم

جواز تعلق الجارين بفعل واحد بعامل واحد و انما
فرغ عن الفاعل شرع في المفعولات بها فقال
المنصوب الثاني من الحال وهي ملحقة بالمفعول فيه
بالوجود مفتقرة فيها قد تتهيأ على التجريد اذ تلحق بالمه
بالمفعول به من حيث انه منصوب واقع بعد تمام
العامل لان لها شبها بالمفعول به ايضا من حيث
انها فضلة تتم الكلام به وتهايع كونها اكثر منه وهي
في اللغة من حال يحول اي انقلب وتغيره غالبا
وقيل من الحال بالفتح سمي بها لان صاحبها لانقلاب حاله
وتغيره غالب وقيل من الحال بالفتح المقابل للعاطف
والمستقبل لانه يدل على زمان يكون الفاعل فيه فاعلا
والمفعول مفعولا كما ان الحال الحاضرة تدل على
زمان انت فيه وفي عرف النحاة اسم منصوب
او جملة يبين هيئة الفاعل او المفعول به نحو
الخلق فلا يخرج مثل ضرب زيد عمرا راكبين خرج بها
التمييز لانه يبين الذات وباضافتها اليه المصدر
في مثل ضربت ضربا شديدا ورجعت القهقرى فانه
يبين هيئة العامل وعلم عرفت من ان المقسم هو
المنصوب بالاصالة عرفت ان المنصوب بالتبع

فلا يكون اسم الفاعل حالا اذا اريد به الحال او الاستقبال

بالتبع عبثا داخل في الفضل فلا حاجة في اخراجه الى الاعتبار
فسد الجثة بل لا وجه لذكره هنا وهي الحالة الكيفية
الغير القارة من ان تكون نوعا غريبا او منطقة نحو جاء
زيد فاتحا ابوه ومن ان تكون محققة او مقدرة مثل
قولك دخلوا خالدين اي مقدرين الخلود
وسميت الاولى حالا محققة والثانية مقدرة ومن
ان تدوم لذي حقيقة او حكما بان يتصف بها غالبا
او لا تدوم وسميت الاولى دائمة وسميها الماضية والثانية
منتقلة ومن ان تدل عليها بنفسها وحدها او مع
اضافة فالاولى نحو جاء زيد والشمس طالعة فان هيئة
الطلوع هيئة وحدها تدل على هيئة الفاعل وهي المقارنة
لطلوع الشمس كذا ذكره الفاضل الصمام لفظا او تقديرا
اي سواء كان العامل او المفعول به لفظا بان
يكون فاعلا او مفعولا به في اللفظ او معنويا بان
يكون احدهما في المعنى وان كان في اللفظ خبرا او مبتدأ
كما في مثل المعنى او مفعولا مطلقا كضربت الضرب
شديدا فانه يفيد احدث الضرب شديدا او معه
فانه في المعنى اما فاعل او مفعول به نحو استوى الماء
والخشبة فالخشبة وحسبك وزيدا فالحا درهم او مضافا

قوله تتابع الاولان

هذا انما يصح في حالة الحال حتى فعال البعض
الكل لا تمثل هذا مجاز
بمنزلة بل بان الفعل
منزلة هيئة الفاعل
والتعريف انما يكون
لامر حقيقي فلا اشكال
في جزئيها

اليه بلا اضافة المضيفة لجواز تقديمه على المضاف
بنزول اسم الفاعل ايضا اذا كان فاعلا مع اقترانه بحرف
باشة لا يجوز اضافة الا اذا جاز حذف المضاف
اليه مقامه نحو قاتع علام ابراهيم حينما ويكفي الدفع بان
الاضافة المعنوية اصل واللفظية فرع فلا يجوز ذلك
في المعنوية وان زال اسم المضاف اليه منعوته ملتفتا
على ما صنع به الرضي والسيد عبد الله في شرح لب
الالباب وهو المفهوم من اطلاق خاتمهم وقال الدماميني
في شرح التسهيل نقلا عن مشكلات المرادي بالاضافة
ما هو المحضة اذ في غيرها يجوز تقديم الحال على المضاف
اليه لكونه في تقدير الانفصال فلا يجوز نحو هذا
ملونا ثياب الشوبق الان او غدا فلا يقال مررت
جالسا بزيد ولا جاء في مجرد عن الثياب ضاربا زيدا
هذا مذهب سيبويه والكثرة العبرة وهو المختار
عند المص ونقل عن البعض الجواز في الاول فرقا
بينهما بان حرف الجر كالجزء من العامل لكونه معدا
له فجاز من تمامه كالصفة والتخصيص فالمجرور
فالمجرور بمنزلة حكم المنصوب فاذا قلت مثلا ذهبت

ذهبت راكبة بهند فكانك قلت اذ ذهبت هندا
اذ استقلالا يقول لقائل وما رأيت الا كافة الناس
اي الا الناس كافة والمص لم يقيد به ولذا خص
التنزيل به اذ المؤول بالشيء لا يلزم ان يكون في حكمه
من كل وجه على ان جزئية من المجرور بحسب اللفظ
اظهر من جزئيته من العامل بحسب المعنى واعتبار
جانب الاخفاء اولى من جانب المعنى في هذا المقام
والآية الكريمة قاولة لا تصلح للاستدلال لجواز كون
المقدر بالا ارسالة كافة للناس اي عامة شاملة
لهم من العطف فانها اذا عمتهم فقد كفتهم ان
يخرج منهم احد او كونها حالا من الكاف والتاء
للمبالغة كما في مثل علامة لما تقرر ان الحال المحسوسة
لا تستغرق فالمعنى لا جامعا لهم حتى لا يبلغ ذكره التر
الزجاج والاعتراض بان كفت يكف جمع لبس بمضبوط
ممنوع ممنوع قال ابن دريد كل شيء جمعت فقد كففته
ومنه حديث الحبشي رضي الله عنه ان جلا كان يجراح
فسأله كيف تبوضأ فقال كفكف بحرفه اي اجمعها حوله
ولو سلم فباب الجمع واسع والكاف يكف الجمع قد يلزم
يلزم الجمع وما قيل فالمعنى الا كافا لهم عن الشرك وامر

كتاب الكتاب يشير بتاياه قوله تعالى بشيرا ونذيرا فافهم
على انه يمكن ان يقال ان الارسال ليس الى الناس
كما لا يخفى فلا بد من التقدير مثل الا دعوة الناس
في البين كما في شرح تركيبه لدلالتها على الاجماع والا
فدل على البعثة على ما ذكره البعض الكامل ولو سلم عدم
دلالتها عليه على ما ذكره الرضي فلا يخلو عن الابهام
ولو كان المراد بها افادة تأكيد عموم الناس كان
الظاهر ان يقال الا كافة الناس بالاضافة وان
الحال المحصورة لا تتقدم على ذي الحال فلا يجوز ما قيل
ان كلا من الاحتمالين مختلف وتقتضي لا يمنع
الاستدلال بالظاهر ولو كان صاحبها نكرة محضة اي
غير مختصة بما سوى التقديم وجب تقديم الحال عليها
بشهادة الاستقراء وقيل للملابس بالمختصة دون
الحال المنصوب ثم ذهبت في سائر الموانع طرا
الى الباب ورد بان هذا يقتضي ان يجب التقديم
ايضا اذا اختصت بوصف او غيره لوجود الا
الالتباس فيه ايضا مع انه لم يجب كما صرح به
وجيبه قوله محضة وقيل يختص بالتقديم مختص
المبتدأ بتقديم الجار المظروف فانها بمنزلة ورد بانها

الى ان دعوة الرسول
لجميع الناس وليس
الامر كذلك فان دعوته
اعم من الواحد او الا
ثنين او جماعة
منه

على صاحبها
الا النكرة
المحضة وهو
الاولى
وعلى النكرة
وهو الاظهر
منه

وردت بانها بمنزلة خلوف الزمان ولا يقبل الاخبار به
عن النكرة اقول عدم القبول مع التحقيق مسلم ولكنه
التنزيل الذي هو المراد هنا فلا فرق بجاءني راكبا
راكبا رجل فتكون اي الحال جملة لدلالتها على الهيئة
كالمفرد وان كان الاصل ان تكون مفردة كالنكرة
لانشائها تجددا نها بمنزلة الخبر عن ذي الحال واجرائها
عليه والانشاء لا في قوة الحكم عليه والانشاء لا يصح
ان يحكم به على شيء وانما كانت الجملة مستفادة في الافادة
لا تنفي ارتباطها بغيرها وذي الحال مرتبطة به فاذا
وقعت جملة فلا بد فيها اي في الحال الكائنة جملة من
من رابط يربطها الى صاحبها وهو اما ضمير قط في الفصيح
اثبت مع فاعل اذا كان اسما في الجملة ولا يجوز دخول
الواو عليه لشباهته اسم الفاعل المستغني عنه مع كونه
واردا على اصل الحال من الدلالة على الحدوث والتجدد
وعلى نهجها في الاستغناء من التجرد عن حرف النفي
وتخوفت واصلت وجهه قوله تعالى لم تؤذونني
وقد تعلمون اني رسول الله مؤول بتقدير المبتدأ
او جعل الواو في الاول للعطف قال الفاضل التفتازاني
ولو جعلوا الكل كبرا كان اقرب الى المطابقة واو

والوقتية بكونه عاريا عن قد كما في المفصل لم يصح
في اتاني الى الملك وبل يجوز نحو جاءني زيد يركب او صحيح
الواو او الواو واحده او الضمير وحده في غيره
اي المضارع المثبت من المضارع المنفي والماضي المثبت
والمنفي والجملة الاسمية اما الضمير فظاهر لانه مرتبط
في كل جزء وقعت موقع المفرد واما الواو فلان صاحب
الجملة الحالية الى فضل ربط لا سيما الاسمية لكونها
فضلة وظاهرة في الاستقلال فصدرت بها لئلا
الاحتياط فيجوز الاكتفاء باحدهما لوجود المرتبط
المعنوي في الجملة والورود على اصل الحال وعلى
نقيضها لكن الغالب في الاسمية وفي حكمها الجملة
المصدرة بليس لانها لمجرد النفي على الاصح ولا بد
على زمان فيه كنفي داخل على الاسمية الواو انما مع
الضمير ليقوتها في الاستقلال وعدم التعلق بذي
الحال لانها لدلالتها على الثبوت جنبوا ورودها على
اصل الحال او على نقيضها فناسب ان يكون الرابط
فيها في غاية القوة وانما يدونه لدلالتها على الربط
من اول الامر فيكفي بها وقال الرضي اجتماع الضمير
الواو في الاسمية وانفرادهما متقاربان في الكثرة

خلاف سابقه لجعل المصنف
الواو مرتبطا لان الجزء من تمام
الكلام وذا الضمير من تمام
جزء والضمير لكونه جزءا
تابعة للموصوف فكانه
كانها

من قاله فلا حاجة لها لان
الضمير يرتبط في غير الخبر
والصفة بالواو اذا احتيج
الى ذلك فالاولى ان
يقول وما جاءني رجل الا
وهو يضحك ذكره الرضي

بنظر الى الجملة الاسمية
الواقعة
في المضارع المنفي
وان نفي المنفي

في الكثرة لكن اجتماعهما اولى احتياطا وقال الفاضل اتصال
الضمير يربط الحال بذي الحال ولا بد من ربطها بالعامل
لانها تجيء والرابط به في المفرد هو النصب وقد
اختفى في الجملة فذكر الواو بدله لدلالتها على المقارنة
التي باعتبارها يربط الحال بالعامل فالتزمت فيما
هو ظاهر في الاستقلال غالبا ومنع فيما هو شبيه باسم
الفاعل وزنا وعملا وجوز فيما ليس مشابها بتلك
المثابة واما الضمير وحده فيها ومغلوب ضعيف لعدم
الدلالة على الربط من اول الامر نحو جاءني زيد لابرك
بالضمير وحده او ولابرك به مع الواو او ولابرك
عمرو بالواو وحده مثال المضارع المنفي او جاءني
زيد ركب بالضمير وحده او ركب به مع الواو
او ركب عمرو بالواو وحده مثال الماضي المثبت
او جاءني زيد هو راكب بالضمير وحده او هو
راكب به مع الواو او عمرو راكب بالواو و
وحده مثال الاسمية ولم يتعرض لظرفية لوجوبها
في الفعلية عنده كما مر ولا لشرطية ايضا لانها
لا تقتضيها لا بحالها لان الشرط يقتضي القصدية و
عدم الربط والحال عنده لازمة اصاحبها الا بجلها

جيئا من مجرورى الحال فبرطا بابتداء الكون ملازما له
فتكون من قبيل الاسمية نحو جاءنى زيد وهو ان
تسار نبطه او بانسلاخ حتى الشرط فتكون فعلية
مثل انبك وان لم تأتنى تجزنى بعدم الحال كما فى
نحو جاءنى زيد راكبا صاحبا وحذف عامل اى
الحال بقرينة مقالية او حالية نحو رشدا مهديا من
قال اريد السفر او لمن يصطاد او شرع فيه اى سر
راشدا فاصطد ما شئت فيما يكن فيه الرشد بنفسك
مهديا فيما لا بد فيه من دليل فلا يرد ان الرشد
فرع الهداية فكيف تقدم بها عليه ثم ان هذا الجمل
المتعددة والمتداخلة لكثرة بعض الشراح لا بأون بما
نحن فيه كما اذا كان صعبا ولم نتعرض للمزوم حذفا
او تقديرا الماضى المنبئ لان ما ذكرته وجهه
لانهم المغرب كما ذكره فى الامثلة فعلا واختار
مذهب الاخفش والكوفيين من عدم الالزوم
ومثل عليه بمعرض لاشتراط الماضى المنبئ
بخلوه علامة الاستقبال كما ذكره صاحب المفصل
والمنصوب التابع من تمامة عشر التمييز ويقال له
التبيين والتفسير والمميز بكسر الميم وهو الاسب

الاسب للتعريف وبعضهم ايضا باعتبار ان المتكلم
يميزه من بين الاجناس لرفع الابهام فذته لانه
معمول بلا حاجة الى الواسطة بخلاف المستثنى وصفا
اى ذكرة برفع الابهام لم يذكر المستثنى كما ذكر اسم الجنس
والوضع كما ذكره البيضاوى لان المعرض من ذكرها
اخرج صفة المشترك مثل رأيت عينا جارية والنابع
غير المتعرض للقسم كما عرفت حتى يخرج بقيد عين
ذات فخرج الحال فانها ترفع الابهام عن صفة صا
صاحبها وذكر المرة والنوع مذكورة تامة باحد الا
شياء المخ وقد سبق فى بحث الاسم المبهم التام
او عين ذات مقدرة اشارة الى تقسيم التمييز
فى نحو عاتنى فى جملة خطاب زيد نفسا اى طاب
شئ زيد بالاضافة والتمييز فيه عين غير اضافى
خاص جاء انتصب عنه وقبل بالابدال مرة بانه
لا ابهام فى المنسوب اليه وهو زيد ولو ابدال لانهم
الابهام ويستغنى عن التمييز بان فيه حذف المبتدء
منه وهو تكلف بلا ريب او فى ماضا بهاء ان شابه
بلطة من اسم الفاعل نحو الحسن شمائل ماء اى مشابه
والتمييز غير خاص لتحققه فيما انتصب عنه وفاعل

مجازي في الصفة واسم المفعول نحو الارض مفجرة عيونا
والتمييز فيه حكم الفاعل فكونه نكرة واضافة المشبهة
نحو زيد طيب ابا والتمييز فيه عين اصلي فيشمل لفظا اي
طيب ابوه ابوة لم يذكر فيه الا به المثال الذي
يكون التمييز فيه خاصا للمنسوب عنه الكفاء بما ذكر وفي
بعض الكلام يذكر فيها الامثلة التي ذكر صاحب الكفاء
بما ذكره فيه اولا فرق في التمييز بينها وبين ما عدى
اضافة وهو اعين غير اضافي خاص بالمتعلق و
زيد حسن وجها جزء المنسوب عنه وافعل التفضيل
نحو زيد افضل من عمرو على عرض غير اضافي او في
نسبة كائنة في اضافة نحو الجبين طيب ابا وابوة
وهو اعلى وجها وهذا التمييز اي ما يرفع
الابهام عن مقدرة فاعل في المعنى حقيقة او
مجازا كما مر لما بين ان هذا التمييز لا يجب
ان يكون عين الذات المقدرة ومحمولا عليها
كما يجب في المذكورة بل يكفي اشتماله على المحمول
ومثل وعيونا في نحو قوله تعالى وفجرنا الارض
عيونا فاعل في المعنى بجعل الفعل للارض اي ففجرت
عيونها كما في الجامي هو في حكمه بجعل الفاعل مجازا

فجرت عيونها كما في شرح التسهيل و
في قوله تعالى والارض مفجرة عيونا اشارة الى
ان قوله فاخرج فلذا اي لاجل انه فاعل في المعنى
لا يتقدم على عامله كالفاعل والعائد الى المبتدء
يجوز ان تقدمه على الفعل وشبهه اذا المؤول شيء
لا يجب ان يكون في حكم من كل وجه وجه انه يقتضي
تقديم البيان على الابهام وذا ينافي الغرض من
التمييز وهو الابهام اولا والتفسير ثانيا والتمييز لا
يكون الا نكرة بدليل الاستقراء وقبل لانها
وعدم الاحتياج الى التعريف فتبقى والمنصوب
الذات من ما يطلق عليه في العرف لفظ المتكلم
فرق على خبر باب كان لانه معمول الناقصة خاصة
بخلاف وقالم فكين نحو به مطلقا يجب الفصل لكونه
عمدة مسندا كما افتقيا فيما تحققا الحقيقة فتسم
اولا الى مسندين ثم عرف كلا منهما لان لكل منهما
احكاما خاصة لا يمكن اجراؤها عليه الا بعد معرفة
بعد بفعل وهو نوعان مسند وهو اسم الفاعل
باعتبار الحكم والمراد من متعدد علم دخوله فيه با
باعتبار المفهوم اذ الاخراج عنه سيتم الدخول

الدخول فيه قيد فلا تناقض سواء كان من جهة من
الجزئيات كما ان العموم الا زيدا او الا الجزائية
العجب الا فضله بالا او احدى اخواتها لم يغيرها
اكتفاء بذكرها في اثناء ذكر هذه المباحث بعدانه
فاته بيد ولا يخفى الا ترى قال الفاضل العصام عند البحث
عن تمام التعريف بعضه بل غرضه التعريض فلا تأس بالتنقص
وعدم التصريح ومنقطع وهو المذكور بعد هذا اي
الا او احدى اخواتها حال كونه غير خارج مدلوله
عن سعيد والعلم بعدم دخوله فيه باعتبار المفهوم
كما في القوم الا حمارا اي المراد كخلف لك جاء القوم
الا زيدا استثناء الجماعة حمارا من زيد وعدم الدخول
في المراد في هذا القسم بالقرينة كالاشارة في الحكم
بباب الا وانما في المتصل فعلا جاء باب الا فلا يلزم
تداخل القسمين وانتفى مطلقا وان اظهر منصوب
وجوبا بقرينة قوله ويجوز فيه النصب اذا كان بعد
الا حتى ان عن سوى وسواء وغير اذا منصب بعدها
بل جره من غلاء عدا ليس ولا يكون فان النصب
بعدها غير مفيد بكونه في موجب نام غير الصفة
بيان للواقع فلا يرد هل اذا لا يكون بعدها المستثنى

اي عدم الدخول المراد وهو منفي الحكم

غير الصفة منفرد بالضمير صفة الا

حتى يعتبر رجعه الى ائتلاف حكم في كلام موجب اي
منتصب لا نفي ولا نهي ولا استفهام فيه اذ لا يجب
النصب في غيره بل يجوز هو وبختار البدل تام الخ
مذكور فيه المستثنى منه اذ لولاه لكان مفرغا وهو لا يصح
في الموجب الا قليلا كما سيجئ قبيل وجه وجوب النصب
فيه شبهه بالمفعول في كونه فضلة يجب بعد تمام
الكلام وتقدير البدل لان البدل منزل منزلة التنحية
فيكون في حكم التفريغ وردّ بان المتبدل منه ليس
مطروحا بالكلية حتى يفيد النفي وفرق بين نفس
المستثنى وما في حكمه وقيل ان البدل في قوة تكرير
العامل فيلزم الايجاب في المستثنى ايضا واما في غير
الموجب فلا يلزم ذلك لجواز ان اعتبار تكرير العامل
العامل تبرك النفي العارض وردّ بان نفي تكرير العامل
ليس لاعتبار ذات العامل مع قطع النظر عن الايجاب
والسلب ولهذا جاء زيد لا عمرو في العطف مع انه
في قوة تكرير العامل فظهر ان الوجه فيه الاستقراء
ليس الا نحو جاء في القوم الا زيدا ومقدما على المستثنى
منه عطف على جهة كان وهو في كلا موجب وبعد
الا متعلق به قدم عليه ليشمل ما في المعطف فان عليه

لان المعطوف على الشيء بعد متقدم بشيء كزيد
وكذا لم يعد كان في حينين كما اعاد فيما بعد هما فتنبه
وجه الوجوب تعذر البدل لامتناع تقدير على
المتبوع نحو جاءني الا زيدا احد او منقطعا وجه
الوجوب ما مر ان الاتباع بعض فيجعل كمن فيجعل على نحو جاءني
القوم الا حمارا اي كمن حار لم يجئ فدتم ما هو واجب
النصب بعد الا لان المقصود الاصلي بيان ما هو
ملحق بالمفعول لكونه مستثنى والمنصوب بالمفعولية
او يكونه جنس ليس او لا يكون قد بين في مقام آخر
وانما ذكر هنا لتتم بحث المستثنى والمنقطع وان
بين في مقام آخر لكن قدم هنا ايضا للاشتراك
بما قبله في كونه بعد الا وفصل بينه وبين جايز
النصب بما ليس من ذلك الملحق للاشتراك في
وجوب النصب اذا كان بعد خلا او بعد عدا
لكونه مفعولا به وما عليها راجع الى ناصل الفعل
المتقدم او مصدره او الى بعض مضاف ومطلق
نحو جاءني القوم خلا او عدا زيدا اي خلا او عدا
مجيء منهم او مجيئهم او بعضهم او بعض منهم زيدا منهما
في محل النصب على الحالية ولم يظهر معهما قد اصلا

الدلالة الفعل على صاحبه
كما يدل على مصدره

وبالاضافة للاستغراق

اي ينكر بدل على قوله بعض
منهم والفعل المتقدم
وقوله عموم النكرة في
اذا كان نافيا كما يستفاد
بعض فيجب كل فانا جميع
الى ان كل الان
المفعول خذ

والمفاعل ليكونا غيبة بالا وخلافه الاصل ثم نبه على
ان فحذفت وادخل المفعول او الشين على جاز وهو التزم
الحذف او التضمين في باب الاستثناء ليكون ما بعده
في صورة المستثنى بالا التي هي ام الباب في الاكثر اي
المستثنى منصوب بعد الا على انها فعلان في الاكثر الا
الاستثقال او بعد ما خلا او بعد ما عدا لكونه مفعولا به
بفعلان ما خبرها مصدر تنزيه مختصة بالفعل فلا يكون
خبرا بعدها اصلا وهما حالان بتاويل المصدر باسم
الفاعل او ظرفان بتقدير زمان مضاف نحو جاءني
القوم ما خلا او ما عدا زيدا اي خاليا او ذا خلا او ذا
مجيء منهم او مجيئهم او بعضهم او بعض منهم زيدا وقت
خلو الباقي منهم او مجيئهم او بعضهم او بعض منهم
او مجاوزته زيدا وقال الفاضل العصام ولا يجدان
بتقدير الزمان في الكل فيكون تقدير خلا زيد ان
خلا زيدا كما في مذ ما رايته مستغنى عن التزام حذف
او بعد ليس او بعد لا يكون لكونه خبرا عنهما و
المستثنى بقيد كما بقي المفعوله نحو جاءني القوم ليس
او لا يكون زيدا اي ليس او لا يكون المجيء منهم او
او بعضهم او بعض منهم زيدا وكل من هذه الافعال

لانها صرفوف لا كاستثناء
بخلاف ما عدا فانها افعال
موضوع لمعان فتستعمل
في الاستثناء بجذب
من الناسبة

لاتصال بالمستثنى منه الذي هو المفعول المقدم فرغ ولا تصرف
فيها الحياما مقام الطرف وقال الفاضل التصام
ان جعل منصوبا نها مستثنيات دون منصوبات
جاز وما كان وما يكون بحكم صرف فالحق ان هذه
الكلمات صدرت بمعنى لا كغير وح لا حاجة الى بيان
محل اعراب لها الا الى تصحيح ما عليها والى موجبه
استلزام نزل قد واضمار هذه عليها وان النصب
بعدها على الاستثناء الا انهم نصبوه والى هذه
الامور رعاية لاصولها لما رأوا من اعراب غير
بمعنى الا رعاية لاصله والحق ان كلمات الاعراب
فيها لم يشاهد بعد عن الاعتبار وكذا غيره ويجوز
فيه النصب على الاستثناء ونجباء البدل لان
المستثنى فضلة مطلقا بخلاف البدل فوقع النصب
مع كونه مرجوحا رعاية لمقتضى المقام واصالة اعراب
المستثنى وتبعية اعراب البدل في كلام غير موجب
بعيد الا ان في الموجب يجب النصب كما مر
والمستثنى منه مذكورا ذا لم يذكر يكون على مقتضى
العامل نحو ما جاءني القوم الا زيدا والا زيدا يعرب
المستثنى على حسب العوامل اى اقتضائها اذا

ولم يرجع بتغيير مقتضى العامل المصنف
مع تحقق وتحقق ان واو
عن المصنف الى
وقع في الاثبات لان
مفهوم غير بعد النفي
المستثنى
كما يأتي
بخلاف

اذا كان المستثنى منه غير مذكور فان كان العامل ناقصا
هو مرفوع وان تاما فمنصوب وان جاز الوجهان
نحو ما جاءني الا زيد وما رأيت الا زيدا وما مررت
الا بزيد ويسمى ذلك مفرغا لفتح فراغ العامل عن
المستثنى منه المذكور وهذا في الموجب فحمل نحو
بحركات الفاظ الاسفل عند المفرغ الا احتياج لانه
لا جد وان يفيد الكلام ولا يفيد غير الا نادرا بخلاف
غير الموجب والمستثنى مخفوض اى مجرور لكونه مضافا
مضافا اليه ولو صورة بعد غير وسوى بكسر السين
وضم الواو مع القصر وسواء بفتح السين وكسر الواو مع المد
وهما ظرفان منصوبان ابدا لانهما في الاصل يقعان كان
ثم استعير للفظ البدل ثم للاستثناء وعند الكوفيين
يجوز جرهما عن الظرفية والتصرف فيهما رفعا و
نصبا وجرا وبعد ما شائعة نكرة موصوفة بجرفة الا
الاستثنائية الاكثر ومنصوب على المفعولية الا قل
على انها فعل متعد قاعل مضمر نحو مرحبا القوم غراحا
حاشا رشدا اى براه الله وقالوا عن ضرب عمرو
وعداه وخلا لكونها حرف جر في الاقل واصل غير ان
يكون صفة لدلالته على ذات مبهمة ما يضاف

بان يكون الحكم حاصلا
ان يثبت على
بعض العموم
مثلا

معنى معين هو الاعابرة ولذا كثر في الاستعمال وكل
على خلاف الاصل مع قلة على الا بالنقل الى معناه
في الاستثناء والاستثناء لان كلا منهما في مغايرة ما بعده
لما قبله وكما علم اعراب ما بعده اراد بيان اعراب
نفسه فقال ويعرب بالحروف على الاتي فيظهر الاعراب
في غير المحمول على الالف وهو حرفا في المضمر لكونه اسما
في الاصل والتصورة كاعراب المستثنى بالانتقال
اعراب المستثنى اليه لما يجب له على التفصيل المذكور من
وجوب نصبه لو في موجب تام او مقدما او منقطعا
باعتبار المضاف اليه وجواز الوجهين مع او لوتبعه
البدل في غير الموجب التام والاعراب بحسب
العوامل في المفرغ واصل الا الاستثناء لكونه
موضوعا له ولذا كثر في الاستعمال وقد دخل على غير
في القصر على خلاف الاصل استرسن الاستراك
اذ تعذر الاستثناء بكلا ضرب بانه لم يعلم دخول
ما بعده فيما قبله ولا عدم دخوله بل كان على الاحتمال
اذ الحمل خلاف الاصل فلا بد له من ضرورة فيكون
ما بعدها صفة في الظاهر واللفظ والا فالصفة في
التحقيق والوصف هي الا ليس الا الا انها ما كانت

اي وان لم يكن ما بعدها
صفة في الظاهر
واللفظ

لما كانت حرفا في الاصل والتصورة اجرى اعرابها الذي
كاعراب اما موصوف فيما يعطى بها نصبهم الا فرغ فيما مستثنى
تعذر الاستثناء والتعذر قد يكون في جميع المذكور بغير
المحصور نحو قوله تعالى لو كان فيهما اي في السماء والارض
آلهة جمع آله والا للاستغراق فيها على عدد محصور الا آلهة فحمل
على الصفة لعدم الجزم بالدخول وعدم انعقاد اي
نخرجنا من الانتظام اي غير الله وقد يكون في التعريف
كما في الرجال الا زيدا فالم يوجد قرينة العهد والاستغراق
فلا يعلم الدخول والاعدم فتعذر الاستثناء على ما
صرح به الاندلسي والمالكي وقد يكون في المحصور نحو جاءني
ما زيد رجل الا زيد والمنصوب التاسع من ثلثة عشر
خبر باب كان اي الافعال الناقصة وهذه احسن
واخصر من عبارة الكافية فلم يعرف لظهوره
مما سبق قريبا لكونه معمول الفعل ولم ناقصا بخلاف
الآتي فانه معمول الحرف وامره اي خبر باب كان
كامر مبتدا في كونه واحدا او متعددا او مفردا
او جملة ومفردا ذلك ويجوز حذف كان لكثرة استعمالها
دون غيره بعد مها وهنا احسن واوضح من
عبارة الكافية عند قرينة نحو الناس مجزيون باعمالهم

وقد يكون في غير الجواب
جاءني زيد لا عمرا

يا جالسهم ان كان عامل جزاء فجزاؤه جبر وان كان عامل
عامل شرا فجزاؤه شر ويجزم فعلا اى مثل هذا الكلام
في جواب اسم معبدان ثم فاء ثم اسم ابتداء وجه سببه الاول
والرفع الثاني كما في المتن وهذا اقوى لفظا لحذف
واقوة المضي وعكسه وهذه وجه وعكس اى ان كان
في عامل جبر فكان جزاؤه جبرا وهذا اضعف لفظا
على الاول ومعنى اى ان كان عامل جبرا فكان جزاؤه
جبرا او بعضا اى ان كان في عامل جبر فجزاؤه جبر او جزء
بتقدير حرف الجر ليس بقياس بل سماعي نحو امرر
معتول بافعل به ان سيف فسيف اى ان كان
فعل بسيبي فعل بسببي والعامل اسم باب ان وجب
عدم التعريف مثل ما مر فيه لكونه معمول ما هو
سبب بالفعل التام وهو كما مر، الا في مجيئه فوعيه
نكرة صرفة والوصف بغير الجبر ذكره الفاضل
التعصام لكن لا يجوز حذفه الا لضرورة لان كون
معمول الباب انما يظهر بالحمل فيه لا بظهور العمل في
المحذوف فلا في الامتحان ولا بد من استثناء مضمر
وشان فانه يجوز حذفه اذا لم يلبس صريح والعامل
غير اسم لا اسني لتقي الجنس فرقه لان عامله مشابه

مشابه لان فيها معنى الفعل والان على ما لا يخفى
بمعنى الخطوة بخلاف لا صفة فانها ليان عليها
نحو لا غلام رجل عندنا وقد مر شرط العمل في بحث
العامل وقد يحذف اسم لا لشدة وجود الجبر كما يحذف
الجبر عند وجود الاسم والا يلزم الاجحاف نحو لا طبان
اى لا باس والثاني عشر جنبا ما لا المشبهة بليس
قد مر لانها اسم وهو اصل في الاولية وهو مثل جبر المبتدا
والمنصوب الثالث عشر من ثمانية عشر الضارع الذي يعمل
عليه احدى النوى حب الاربع نحو لن يضرب وانما
اختير من الاقسام الاربعة المدخول بالاضافة لانها
فاعلان الاول المجرور بحذف الجر وقد مر بانه قد يحذف
حرف الجر والثاني المجرور بالاضافة معنوية او لفظية
ولا يجوز بتقدير اخا المجرور بالاضافة ولا تقديم معموله
على المضاف لان الاضافة تقتضي اتصال المضاف
اليه باخر المضاف في اللفظ والتقديم ينافيه وعدم
جواز تقديم معمول كون اولى الا ان يكون المضاف
لفظا غير فيجوز تقديم معمول المضاف اليه عليه نحو انا
زيدا غير ضارب لكونه بمعنى لا اضارب لتضمنه معنى
النفي والمكتفي بالنفي غير المنصوب عليهم لا الاضافة

ولا تقل ان فيكون الاضافة كلا اضافة ولا يجوز
الفصل بينهما اى المضاف والمضاف اليه بشيء والسعة
تغتفر اى شيء سمع من العرب حفظا اى يجوز الفصل
بهذا الشيء المسموع في السعة ولا يقاس عليه فالمسموع
بل يقتصر عليه وهو كثرة معمول المضاف وظرفه
سواء كان المضاف مصدرا او صفة كقراءة ابن
عامر زين للمشركين قتل اولادهم شركائهم بنصب
الاولاد وجر الشركاء وكقراءة بعضهم والارحام
الله تخالف وعده رسله بنصب الوجر الرسل وكقوله
نزاع بوما فضالا وهو احاسبي في رد احاوكقوله
عليه السلام وهل انتم تاركوا لي صاحبي والمضمر نحو
هذا غلام والله زيدا ولا يجوز الفصل بينهما بشيء
في الضرورة الشعرية الا بالظرف كقوله الله
در اليوم من لامها فاذل فيه الاسخان والحق في
هذا ما قال ابن هشام في التوضيح ان الافضل
سبعة اقسام كلها جائز في السعة وهو ما سبق
واربعة تختص بالشعر الفصل بمجرور لفظا غير ما سبق
وبفاعل ونعته وبالتاء الاولى كقوله نسقي اذا
حاذى الى المسواك ريقها اى نسقي ندى يشبهها المسك

وقيل من باب حالف زيد
في توجيه هذا الشعر ادعا
وجوه احدها كون
الفاصل فضلة مسامحة لان
لا يعد بوجه اضافة كونه
غير داخل في المضاف با
بالمضاف والثالث

كونه
مقدرا جائز من اجل ان
المضاف اليه مقدر التقديم
بمقتضى القاعدة
المقدرة تابعة

قال الرضي ويحتمل عدم
الاضافة ان كان مصدرا
فيه نية كما في قراءة
الخفض وما صح
جعله كذلك
سواء
يتبع

مفعول الصفة المضافة
اي مفعولها الاول بالنيابة
ويكون قد اضاف الوجود
المكنة فافهم

صفي ابيك لكنه قراءة
هذا الجبل كتب لا
وطنها الله ورسوله
صفي كما كان

المسمى الامتناع الاستعمال والثاني كقوله ولا
عدمنا فهر وجدا يستغنى اى فهر وجد بلا اضافة ثم
رفع الوجد وكان فضلا والثالث كقوله سميتا بابن
ابى شيخ الاباطح طالب اى سمى ابن ابى طالب شيخ
الاباطح والرابع كقولك كان جزرون ابا عصام زيد
اى كان بزرون زيدا ابا عصام ولا يخفى ما بين
كلامه في كتابه من التناقض وقد يحذف المضاف
بقرينة فيقطع اعرابه للمضاف اليه فيقام مقامه
وهو اى اعطاء اعرابه له بعد الحذف القياس
والغالب نحو قوله تعالى واسئل القرية اى اهل القرية
وقد يبقى مجرورا على السداد وهو ليس بقياس
نحو قوله يقالي يريد للاخرة بجر الاخرة على قراءة
اى ثواب الاخرة وقد يحذف المضاف اليه بقرينة
ايضا وقد يبقى المضاف على حاله بلا تنوين عوض
ولا بناء ان عطف عليه ما اضيف الى مثل المحذوف
فيكون كالمذكور ولم يعوض عنه التنوين ولم
يبن نحو قوله يا من رائى عارضيها امسرة بين رائى
وجبهة الاسد اى رائى عارضيها امسرة بين رائى
وجبهة الاسد اى رائى الاسد وهما كوكبان
نيران ينزلهما القمر وجبهة الاسد اربعة انجم من

انجم من منازلهما وكرر مضاف الى مثل المحذوف نحو بائع
بالنصب ثم عدى حذف المضاف اليه اعني حذف المضاف اليه
المذكور وابقى المضاف على حاله وذلك مذهب المبرد
والمتبحرين ومذهب سيبويه مضاف الى عدى
المذكور وتيم الثاني تأكيد لفظي فاصل بين المضاف
والمضاف اليه ويجوز فيه الضم لكونه منادى مفردا
معرفة ظاهرا وغلام لا اباكم فلا بمعنى لكم في سواة
عمرو والتيم قوم عمران الحاجب وعدي اخوانهم والنسب
لجرير حين اراد عمر النهي ان يمدح عمران بهجوه
فقال جرير خطابا لبني تيم يا تيم المنسوب الى عدي
لا اباكم اي انتم صغار لا ناصر لكم او انتم اولاد الزنا
مستحقون بالنسبة لا تشركوا عمران بهجوكم في جلفتكم
في سوءة اي مكروه من قبل يفتي سبا جائرا اباكم
والا اي وان لم يعطف ولم يكرر كفلان فلا ينبغي بل
ينوى المضاف اي معطى السوءتين اياه عوضا
عنه اي المضاف اليه لعدم ما يجعل المحذوف كما
المذكور ان لم يكن المضاف غاية وجب والا جاز
وليس غير منويا فيها المضاف اليه نحو وكلا اتيناه
وكونه حينئذ وبعضهم اي كل واحد وحين اذ كان

ذكان كذا وبوم اذ كان كذا ان كان المضاف غاية
وهي الجهات الست وقد سبقت في بحث حرف الجر
وجب عطف على غاية ولا غير وليس غير منويا
فيها اي نائب المذكورات من الغاية وعنه حينئذ
ليس بلا عوض اذ لو منويا اعرب المضاف مع المنوي
نحو ربما بعيد كان جزءا من فصل وكذا لو عوض عنه
نحو وكنت قبله ما هنة جناء بخ ولغلة الآخر
لم ينعقل ان بني المضاف في كل منهما لشبهه بالحرف
في الافتقاق على المتم خبر المقصانه باقوى الحركات
واما الجزم من الاقسام الاربعة المحمول بالمقاسمة
فعلى مضايع وظرف حدى الجوازم المذكورة سابقا
في بحث العامل في المضارع فان كانت الجوازم كلم
الجازت حرفا او اسما وقد مت معناها فمقتضى شرط
وجزاء اذ كل منها موضوعة لتعليق امر بامر فتعمل فيهما لان
لان مبنى العمل على الاقتضاء كما ان الابتداء كان وما
ولا تعمل في القسم والجزء لاقتضائهما مسببا عنه ومسببا
او قدرة من قال ان حرف الشرط ضعيف فلا يستحق
العمل فيما فعل في الشرط وهما او الشرط وحده في الجزاء
او الجزم فيه بالجوار كما يجر الجواري وقد مر وجه التسمية

التسمية بها وفي التسهيل انها اسمان للجملتين وصحة
الفاضل التصام بشهادة العرف وان الجزاء اسم
لمجموع الجملة الثانية اذا كانت اسمية طلبية نحو
اسالم تزد احسن اذا كانت فعلية فان كانا اي الشرط
والجزاء مضارعين وادا وجد لوجود والمطابقة بين
اللفظ والمعنى ولذا اهملت واطلاق المضارع عليهما
باعتبار صدورتهما لان الجزم يظهر فيه وان كان المستحق
المستحق له هو المجموع فلا يسلك هذا المسلك بتما
لم يظهر الجزم ولو جوازا فانهم لم الاول اي الشرط
فقط مضارعا والثاني ماضيا بقاء او بدونه او جملة
اسمية بفيرفا، يعني ان كانا مضارعين حال كون
الجزاء بالفاء لانها تمنع عن الجزم صريح بحوفي التسهيل
وفي العبارة مسامحة والمراد ظاهرا ذلا استحال
لوجود، في الشرط حتى يحترز عنه بهذا القيد
ولا خطه به للمعطوف اذ لا معنى لوجود
الفاء وعدمه في الجزاء في وجوب الجزم وعدمه
في الشرط المضارع فينبغي ان يقيد به عليه لئلا يتوهم
الاشتراك والمراد بالمضارع عالم يقارن لم ولما
اذ لو قارن بهما لم يتصور فيه الجزم بكلم الجازمات

الجازمة فضلا عن الوجوب لانجزمه بها قبل دخولها
فلا بد قبل في حده العائدة وان صدق عليه المضارع
فاء فالجزم بها لفظا او تقديرا في المضارع شرطا وجزاء
بالفاء واجب لوجود الجازم ومصلاحية المحل وعدم
المانع ولو قيل نحو ان تضرب اضرب ولا اضرب ونحو
ان تضرب ضربك او فقد ضربك او فانت مضروب
قال الفاضل التصام كون الاول مضارعا والثاني
ماضيا مستحسن لان فيه تأثير اداة الشرط في الابعد
جزاء جد من مضارع عدم تأثيره في الاقرب ولذا
لم يوجد في الكلام الفصيح بل قال البعض لم يجئ الا
في ضرورة الشعر وعلى هذا ينبغي ان يقبح عطف
الماضي على المضارع الا ان يقال ان العاطف يصير
كلمة اداة الشرط وان كان الاول ماضيا والثاني
مضارعا بالفاء وهذا ابعد لان الاول كما اذا كان
اما ماضيين صريح الرضي فافهم جاز الجزم بها لفظا
او تقديرا لوجود الجازم ومصلاحية المحل وضعف المانع
وقرع في الثاني ضعف ان تعلق لجاعله الماضي الذي
ليس بمجزوم لفظا او تقديرا ولبعد فوق الاول لانه
تابع له واما الشرط فمجزوم فلما كونه ماضيا نحو ان

وفي الشرط والجزاء الا
مجزوم ما امكن

اي تعلق اداة الشرط
والجزاء

انا في ارته وانبه وان كان الجزاء ماضيا سواء كان الشرط
ماضيا ايضا او مضارعا ما لم يكن مضارعا مخلصا للاستقبال
مع عدم ظهور الجزم في لم يظهر وصف الماضي بالتصرف
وكونه يفي للمضارع ووصف المضارع بكونه منفيا بلم
او انا منفيا لا غير متصرف كما ينبغي المضارع لا يفي
نصب او مضارعا منفيا بلم او لما لا بن او ما او لا فان
حكم هذه المنفيات يبقى فلا يجوز دخول الفاء في الجزاء
ثانيه اداة الشرط فيه بتاويل يعنيه الى الاستقبال فما
قالته النحاة من انه بالتعلق اعتنى عن الرابط الاصلي
لا يكون الجزم في نفسه او مضارعا لبناء الاول
والجزم الثاني قبل دخول الاداة فيكون نحو لا تاخذ
ان ضربت ضربت اي اضرب او لم اضرب اي لا اضرب
وان لم تضرب لم اضرب وان تضرب ضربت والشرط
في الاخير مجزوم بحذف كما عرفت وفي غيره تحذاه ان
كان الجزاء جملة اسمية سواء كان الشرط ماضيا او مضارعا
كما شير اليه في الامثلة او جملة ماضية بتجريد الباء
اي مصونة عن الماضي بان كان صدرها ماضيا بر شدت
البه حاسبا من الامرية الى الدعائية او تقديرها
اي ماضيا صدرها فيكون وصف الجزاء بها وصفا

وضعا بل جزما كما في غير متصرفة على الاول اي غير متصرف
جزء وضعا الا بصورة ربطها التصرف حتى تخالج الى الفعل
هو وعدمه انما يتصرف الفعل وفي هذا تنبيه على ما مضى
من التعليل وانما خص التنبيه بهذا العدم ظهور الجزم
فيه اصلا وعدم داعي العدول عن مضارع المسالك و
لتناسب ماضيا او ماضيا بمعناه اي يفي نفسه لا يفي
المضارع فان حكمه ليس كذلك كما سبق ولعل مراده
ان يقول كان يرتبك البه فوارد وضارعا مقتضا
لكن سقط من قلمه او من قلم الناسخ الاول ماضيا
وفي بعض النسخ ما بمعناه وما انا اقل استعمالا و
اعتبارا عنده وكون ان يكون اي في او ماضيه ما
ماضيا بمعناه اتمام بقول بعضا حتى يكون المقدر
او ماضية بمعناها لان المراد كون الماضي بمعناه لا كونه
لكون الجملة الماضية بمعناها والملاحظ هو الراجع الى
ماضية غير متصرفة وضعا وهو ما لا يخفى فلا يرجع اي حين
اذ كان الجزاء ماضيا بمعناه من قبل ظاهره او مقدرة
بكون مقتضا على ان الماضي بمعناه او مضارعا
اي جملة مصدرة بمضارع لم يقبل مضارعة لان الا
فيتزن بالتبين او غيره صفة المضارع لا يكون مقتضا

ما تمام من مرجع الاول

اي صفة على الحق لا يكون استقبال استفادة الا

بالسين او سوف اذ لن او ما ليكون نفيا على عدم
تاثير الاداة لان الفعلية تدل على الاستقبال
والاخبر على الحال فالاداة لا تحدث الاستقبال ولا
تبدل الحال الحالية فعلية وجه اشارة الى ما نقلنا
عن الفاضل العصام في وجه التقسيم بقوله الشانية
كالجملة الامرية اى المنسوبة الى الامر والتمنية اى الى
المنسوبة الى التمنى والاستفهامية والدعائية والتحضيضية
والعرضية والتحضيضية يجب دخول الفاء بخلاف اذا الفجائية
لعدم تاثير الاداة فيها لوجوده فيها في البعض والعدم
بعدها في البعض فلم يوجب التعلق المعنوي فاحتيج
الى الرابط اللفظي فلا جزم فيه لما مر ان الفاء مانع
عنه وعدم صلاحية المحل في البعض فافهم نخ

ه وهو الفاء لانه لانقطاع الشيء قبل على ان الجملة تمت بالكلام منقطع

ان ضربت فيضرب مثال للاسمية ونحو قوله تعالى
ومن يفعل ذلك فليس من الله في شيء مثال للما
الغير المتصرف من الافعال الناقصة وان كرمته
فعسى ان تكرمها غنيا وهو خبر لكم مثالي للغير المتصرف
من افعال المقاربة وان كان فهمه قد من قبل فصدقت
اى فقد صدقت وقوله تعالى ان يسرق فقد سرق
اخ ز من قبل مثال لما مضى بقي اعلم ان من خصائص

من خصائص كان بقاء معناه على تقدير دخول ان شرطية
الا قليلا وبقاء خبره عليه نادر كذا في الرضي وقال ابن
مالك كل ما دخل عليه ان وهو ما ليس لا يكون انفعاليا
الى المستقبل لا بد من تاويله بامر استقبالي وان كان
كان فقوله ان كنت احسنت الي فقد كنت مثل
بادة ان نظرك كونك محسنا الى نظيرك كونك منكرا الك
وان تعاسر فسترضع له اخرى مثال المضارع
المقترن بالسين ومن يتبع غير السلام دينا
قبل فضيل منه مثال المضارع المقترن بلن ونحو ان
ان تركب زيدا فاضربه مثال الامرية او فلا تضربه
مثال النهوية او فهل تضربه مثال الاستفهامية
وان اكرمني فبحق الله مثال الدعائية وان جئتني
فانبائك مكرم او فالا تستزل وان كان اى الجزاء
ماضيا وغيرها اى بلا سين وسوف ولن وما
منفيا او منفيا بلا فيجوز الفاء نظرا الى ان الاداة لم
توثر من حيث انها لم تقلب معناه فضعف التعلق
المعنوي فاحتيج الى الرابط اللفظي مع جواز الترفع
نظرا الى ما مر من ان الفاء مع الجزم جيء لزحزحته
اى الفاء مع الجزم نظرا الى وجود التاثير من حيث

انما خصصته للاستقبال اما لان المنفي ظاهره واما في
المنفي بلا فانها للنفي مطلقا على الصحيح بخلاف
اضرب بخلاف الفاء مع الجزم او ظاهره بها مع
الرفع مثال للاثبت او لا اضرب بالخفض مع الجزم
او فلا اضرب بها مع الرفع قال سيبويه لا يقع بعد
الفاء فعل يكون جزمه بلا جزم الا على اضمار فعله
عن الجزم مثل ائتني فتحدثني بتأويل بريد فلا يخلاف اي
فهو لا يخالف فيكون اسمية فهي التقدير فدخل ابن
جعفر وهو نفس لان المضارع يصلح لان يكون
جزاء بنفسه فلو لا اريد جزم المبتدا لم يدخل عليه الفاء
وخال المبرد ولا حاجة اليه وارتضاه الرضي والمعنى
لان حاذكرته وجه الاغلبية متوقع باذكرنا في وجه
دخول الفاء عليه والصارف عن الجزم هو القصد كما
مر ويعبر بالجزم في محل بلا وما المعمول بالنسبة
وهو الثاني من النوعين الاخيرين للاول
الثاني لكن غيره الاسلوب لبعد ما شبهها وهو
على ما في اللب تابع للا سابق في الاعراب
هذا تعريف جامع ومانع لكنه غير مفيد للمبتدي
لاستلزام الدور بل يفيد لمن عرف بعض النتيجة

على ان النتيجة تعاد بعضها
في النتيجة مع كونه الثاني
الاجمل الاتي لا دفع
بعد فهو بيد الاختيار
المتعددة والاحوال
المتعددة فافهم كما
هو على ابن
الي الحاجب
منه

يتبع الغوار ومثلا واحتاج الى مجرد معرفة الاصطلاح
ولنا تركه واكتفى بتعريف القسم على ان مفهوم
التعريف حاصل بملاحظة مفهوم هذا اللفظ بعد
معرفة المعمول بالاصالة ولو سلم عدم حصوله بها
فهو حاصل ببيان الاحكام فافهم وفي تعريف ابن
الحاجب خلل اخر بينه في الامتحان مخمسة بالاستقر
ولا يجوز تقديم شيء منها اي الخمسة على متبوعها في
الستة واما في الضرورة المتعرية فيجوز تقديم المعطوف
بالحروف كقوله عليك ورحمة الله السلام وعا
عاملها عامل متبوعها كما هو مذهب سيبويه اما في
الصفة والتاكيد وعطف البيان فلان المنسوب
الى المتبوع في قصد المتكلم منسوب اليه مع تابع فلما
استحب حكم العامل وجب عليها حتى صار كجزء
منسوب اليه وكان الثاني هو الاول في المعنى استحب
عمله ايضا عليهما معا ليحصل المطابقة بين اللفظ
والمعنى واما جعل العامل فيهما معنويا كما ذهب
اليه الاخفش فخلاف الظاهر اذا المعنوي بالنسبة
الى الاتفاقي كالشاذ النادر او مضمرا كما ذهب
اليه البعض فخلاف الاصل ايضا فلا يصار الى الاخر

بخلاف غلام زيد في جاءني
غلام زيد فان المنسوب
اليه وان كان الغلام
مع زيد الا ان الثاني
ليس هو الاول حتى
يلزم بعمل العامل فيهما
معا
منه

فان المجيء مثلا في جاءني زيد
الظريف او الظريف زيد
او زيد نفسه في قصد
منسوب اليه مع
بالظرف او يكون
الى الظريف المفيد
لا الى زيد اولى الظرف
الى الظريف
ملخصا
منه

المتبوع اذا امكن العمل بالاصل الحقيقي واما في البدل فلان
البدل منه في حكم المطروح لامكان العامل بانفراده
وافقه في المبرد والسيرافي والزمخشري وابن الحاجب
واما جعل العامل فيه نظير الاول لانفسه كما جعل ابو
حفص والرماني والفارسي واكثر المتاخرين خلاف
الظاهر ايضا والاستدلال عليه مما لا يصلح
لمن يكفر بالرجحان بيد انه حيث عمل في البدل نظير
عامل المبدل منه وهو اللام كما ذكرنا في البدل منه
المجرور فقط بل هو مجرور والعامل فيه هو جعلنا
لا اللام واما الاستدلال بان البدل مستغل و
مقصود دون المبدل منه فيأباه مذهب سيبويه
كما سبق لانه سهو كما زعموا واما في العطف بالحرف
فلان كون الحرف واسطة بين العامل والمعمول
هو القياس وتقدير العامل اعيدها كما ذهب
ابو الفارسي وابن جني خلاف الظاهر والقياس
وجعل حرف عطف بالنيابة كما ذهب اليه البعض
بعيد لعدم لزومها لاحد القبيلين كما هو حق
العامل واعرابها اي الخفة كاعرابه اي متبوعها
ولو محلا او هو هو نحو بازيد العاقل بالنصب

ولم يعلم ذلك الاول ولم
يباشره

والتتمة بدلا الاشتمال
باعتبار الظهور
وفائدة الاعلام
بعد الابهام

بالنصب ونحو يدالى اني لست مدرك ما مضى ولا
شيئا اذا كان جانيا فان سابق مع كونه مجرورا عطف
على مدرك مع كونه منصوبا بانه هو الجر بحذف لا في موضع
بكسرة فيه بجر بزيادة الباء واما الرفع في العامل على احد
الوجهين في المثال المذكور فليس باعراب ولا بناء
بل هو مجرد اتباع كجر الجوار والتتمة بالرفع
والجر فجاز المعمول الاول من تلك الخمسة الصفة
قد تتبعها كلها اشد متابعة واكثر استعمالا واوفر
فائدة وهي تابع جزع بما غيره من المعمولات قبل جزئه
تركيبه مع متبوعه دلالة نفسية والمتابعة صارت
بالغلبة دلالة التزامية عرفية على ما سيجيء المفاعيل
العصام في الاطول شرع في تلخيص المفاتيح على مقتضى
ثابت في مدلول متبوعه ولا بد على عليه المتبوع خرج به
سائر التوابع ودخل الوصف بحال الموصوف
نحو جاءني رجل حسن فان حسن باعتبار تركيبه مع
رجل بدل اشتمال على حسن ثابت في الرجل والوصف
بحال المتعلق كرجل حسن غلامه فان حسن باعتبار
اسناده الى فاعله بدل على حسن قائم بالغلام و
باعتبار تركيبه مع المتبوع بعد اعتبار هذه الاسناد

كون الشيء بحيث يلزم من العلم به العلم بشيء آخر
دلالة اللفظ على تمام ما وضع له
دلالة اللفظ على جزء ما وضع له
دلالة اللفظ على خارج ما وضع له

يدل على معنى حاصل في المتبوع وهو كونه بحيث يحسن غلامه وانما سمي وصفا بحال للتعلق مع ذات الصفة وايضا انه يدل على معنى في متبوعه بخلاف الاعراب على ما يدل على حال التعلق والتغيير بينهما لاختلاف احكامها ثبوتا ومطلقا غير معتد بزمان التبعية اليه وعلى ما قرر نا لا يرد البدل والعطف بالحرف في مثل اعجبني زيد لا هو او هو لا عمرو في نحو جاءني القوم كلهم او اجمعون لان الدلالة على الشمول لان دلالة كل منها ليست تضمنية وقيل ان هذا خلاف المتبادر كما صرح به الامدي فخرج بطابقا او دلالة كل منها مقيدة بزمان التبعية الى المتبوع كما صرح به الفاضل التفتازاني وقبل ان هذا قيد لقوله لا للظرف اي دلالة مطابقة غير مقيدة بخصوصية مادة بل هيئة تركيبية مع متبوعه ودلالة الالفاظ المذكورة بخصوصية مواد تصريحا فرقه المص بانه ليس لغير العطف من التوابع مع متبوعاتها هيئة تركيبية خصوصية ولذا قد يجوز في توابع ان يكون نعتا وبدلا وبيانا نظرا الى اختلاف المعاني وان النحو الاخفل والهيئة التركيبية على ان الظاهر على هذا

وعند بعض يجوز لحوق التاء بين الصفة والموصوف كما قبل التاكيد اللصوق كما سبق في غلامة زيد وهكذا من غير الالف والتاء كما هو معلوم فلا يحتاج الى الاستثناء

اي لا يجوز ان يكون لغير العطف مع متبوعاتها هيئة تركيبية خصوصية

هذا التوجيه لانه نبه وانما ترك وكر الغائبة لانه وظيفة العاقل ويجوز نعته ذا لما مر في الخبر نحو جاءني الرجل العالم الفاضل ويجوز وصف النكرة حقيقة او حكما كالمعرف باللام للعهد الذي حصني لكن لا توصف الحكاية الا بجملة فطلبة علمها مضارع نحو قوله وبلدة امر على الاعمى بنى كما لا توصف من المفردات الا بنكرة بمنع دخول اللام عليه نحو مررت بالرجل غلام مثلك او خبر مبتدأ محذوف بالجملة لطعنا عن التعريف مع دلالتها على معنى في المتبوع كالمفرد الخبرية لا الانشائية لانها لا تقع صفة الا بتاويل بعيد كما اذا قيل جاءني رجل اضربه اي مستحق لان يضرب ضربه قال الفاضل القصام فيه بحثا ايضا واطلاقها على الخبر اشارة الى جواز كون الانشائية خبرا بالتاويل دون الصفة لانها تقيد الموصوف بامر يعلم المخاطب انشاءه نحو الانشائية غير معلومة للمتكلم والمقصود من خبر المبتدا ليس الا افادة نسبته لخبره معلومة للمخاطب وهو كما يحصل بالقضية الخبرية يحصل بالقضية الانشائية ويلزم فيها التغيير الرابع لان تمام النكرة للربط ولولاه

نظمت في بادي الرأي اجنبية وانما التزم فيها التفصيل
دون الخبر لان توجه الخاطب اليه فوق توجهه
اليها فليس عنها محطة النظرة قالا نظهر الا بتزيد
توجهه ولذا بالغوا في ربط الحال ايضا فوق المبالغة
في ربط الخبر نحو جاءني رجل قام ابوه وقد يحذف
الضمير فقط نحو والقوا ابوابا لا يجزي نفس عن نفس
اي فيه وبوصف اي يتبع الموصف بحال اذا موصوف
بحسب الدلالة وتجوز امفردا كان الوصف
او جملة ولما قدم بيان كونه جملة على هذا البعث فريد
الحسن من هذا القبيل وان كان الحسن في نفس الامر
هو وجهه او عينه او غيرها وبحال متعلق كذلك
فزيد الحسن بقاء او فراته من هذا القبيل وان كان
الحسن هو زيد بحيث يوصف بلفظ يدل على بعضه
قائم بالمتعلق ويجري الاعراب عليه باعتبار بعض
اعتباراتي حاصل في الموصوف باعتبار تركيبه
وقاسم الى قسمين اشار الى اختلاف احكامها
وتفصيلها فقال فالاول اي الوصف بحال للموصوف
بتبعه اي الموصوف في عشرة امور يوجد منها كل
تركيب اربعة لاتحادها في البعض في التعريف

في كون الدلالة على المفرد والجمع

في التعريف والتنكير خفية او صورة كما في الجملة والا
والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث والا
والاعراب تركه حذرا عن التكرار ولا وجه للاستثناء
ما ينوى فيه الذكر والمؤنث لاشتراكه بينهما فا
فائدة حاصلة وذكر الواو في الجمع لارادة الوقوع
من الجانبين ولو اريد كل الافراد منها لذكر او الا
في الاثنين نحو جاءني رجل عالم وجاءتني امرأة
صالحة والثاني اي الوصف بحال المتعلق فالاولين
من التعريف والتنكير فقط دون البقية
البافية وحكم بينها فعلم فهم بحث الفاعل والمفعل
وفي البواقي كالفعل كما قال ابن الحاجب اذ لم
يسبق في كلامه ذلك على ان صنائع كلامه حوالة
على غير العلوم فيحتاج الى انتظار شديد نحو جاءني
رجال راكب غلامهم او الزيدون الراكب غلامهم
ولما توقف معرفة هذه البقية على معرفة المعرفة
والنكرة والمفرد والمثنى والجموع والمذكر والمؤنث
وسبق بيان غير الاولين في بحث الفاعل اراد
ان يبينهما فقال والمعرفة والنكرة حيث لم
يجوح الطالب الى انتظار شديد كما بين الحاجب

والبيضاوي قد تبع ان بعض افراده مما وضع النكرة
لكونها اشرف واميد وكونه مقصودا بوجود ما
محضا ما اسم وضع وصفا جزئيا او كليا ينبئ
بعينه اي بذاته المتعينة من حيث انه معين يخرج به
النكرة فان رجلا مثلا موضوع لمفهوم المردد من
غير اعتبار تلك الجهة فالرجل لا يلتفت من حاق
لفظه الى ذات المفهوم لا الى تعينه والرجل موضوع
لهذا المفهوم من حيث هذه الجهة فالاول لا يلتفت
اليه الا بعهد وبهذا ظهر الفرق بين النكرة والضمير
الراجع اليها وبين اسم الاشارة كما ذكره الفاضل
العصام وقال في الامتحان هذا لا يتناول المعرف
باللام والاضافة فان الاشارة لا تتعين
جارحة عن وضعها حاصلة بالمواجهة في الاستعمال
ولذا عدل عنه البيضاوي الى ما فيه اشارة لا تتعين
وقال العلامة الثقتازاني والاحسن ما قيل ان
المعرفة ما وضع ليستعمل في شيء بعينه والنكرة ما وضع
ليستعمل في شيء لا بعينه فالمعتبر في التعيين وعدمه
ان يكون ذلك بحسب دلالة اللفظ ولا عبرة
بحالة الاطلاق دون الوضع ولا بما عند سامع

بقوله ان قولنا المعرفة اشارة
الى ان مفهومها مقصود
معلوم بوجه ما بخلاف
النكرة فان مفهومها قد
كان معلوما للسامع ايضا
الا انه لم يكن
كذلك عالما بالوضع والا
لم يفد تخاطب لكن
سيجيء ان المعتبر اشارة الى

السامع وان المتكلم لا ذهن له اذ لا يحمل جاز في رجل يكون ان
يكون الرجل معينا عند السامع ايضا لا ان ليس بحب
دلالة اللفظ واختاره ابن كمال الفاضل في الاصول
وجعل بعضهم هذا التعريف ما وضع ليستعمل في شيء
بعينه واسبعده العاصم وبعضهم ما وضع
لافادة شيء بعينه واسبعده ذلك العاصم
بان تعريف مقابلها ليس بهذا المفهوم ويمكن ان يقال
ان الوضع اعم من الشخصي والنوعي والاشارة المذكورة
في هذه الثلثة وانما لم يكن داخلة في وضعها النوعي
لكنها داخلة في النوع فالنظر الى هذا لم يعدل عنه
وما ذكره في الامتحان بالنظر الى الشخص الذي هو
انما در عند الاطلاق وفي كلام العلامة اشارة
الى هذا حيث قال والاحسن والنكرة ما وضع
لشيء لا بعينه اي عند معين هذا اذا كان موضوعة
لفرد ما من الجنس كما ذهب اليه الرضي او لشيء لا
يلتبس بعينه اي من غير اعتبار تعينه اذا كانت
موضوعة للماهية المطلقة ويكون اعتبار الفرد من
الخارج كالتنوين وغيره وترجح السيد السند قدس
سره قال الفاضل العصام والمعرفة ستة اقسام

بالاستقراء النوع الاول المضمرات فانها موضوعة
لمعان معينة من حيث انها معينة باعتبار امر كلي
فان الواضع لاحظ اولا مفهوم المتكلم الواحد
مثلا من حيث انه يحكي عن نفسه وحينئذ لاحظ
افراده ووضع لفظا ما بازاء كل واحد منها بخصوصه
بحيث لا يفهم الا واحد مخصوص على ما يجيء
للمحققين من المتأخرين لا بازاء القدر المشترك
كما يجيء للمتقدمين قد مهما الله ونهما اعرف صاحبه
واعرفهما بغير المتكلم بعده عن الالتباس ثم المخاطب
لوجود الالتباس في الجملة فانه ينطرق فيه ما لا ينطرق
في المتكلم ثم الغائب فانه وان احتيج الى لفظ
يفسره لكن هذا بمنزلة وضع اليد عليه وهي الاشارة
اقسام بالنظر الى ما قبله والى اعرابه الاول المرفوع
خلا منفصل قد مته اذا المرفوع عمدة والاصل في العمدة
في الاظهار الاتصال ولا يسوغ المنفصل المتصل
الا لتعذر المتصل وقد سبق في بحث الفاعل
والقسم الثاني مرفوع منفصل وهو هما لا
للاثنين والذاكرة بعده المخبرين ولو لم يذكر
كذلك لم يذكر سيبويه كما في عبارة غيره وكما كان

فتقتضي انه لا موضع له
انه موضع رفع او نصب
كلي والموضع لا يتبعض

الاولى ان يقال
لانه لا يتبعض
قلت انت جاز انه
يتبعض باجزاء
ان المطلوب

ولما كان مشتركا بينهما ذكر ليميز بعده فقال انهم
انت بالفتح انت بالكسر انتما كذلك انتم انتن انا نحن
انا بداء بالمخاطب رعاية لاسلوب الشرح ومن بدأ
بالمتكلم رعى اسلوب النثر والقسم الثالث مشترك
بين منصوب منفصل ومجرور متصل لا يفرق بينهما
الا بتعيين ما اتصل به فان تعين كونه جارا فمجرور
وان ناصبا فمنصوب وان احتمله فمحتمل والذي
اختلف في عامله قبل فمجرور مضاف اليه وقيل
منصوب مفعول به وبهذا الاعتبار لم يجعل الاقسام
ستة كما جعلها من ضربه ضربها ضربهما ضربهم
ضربتهن ضربك ضربكما ضربكم ضربكن ضربني
ضربنا وتحوها لان الهاء والميم والنون والالف والكاف
كل منها اسم مضاف منصوب منفصل وهو اياه
اياها اياهما اياهم اياهن اياك اياكما اياكم
اياكن اياي اياناه والنوع الثاني من الستة العلم
وهو ما لا يتناول عينه بوضع واحد جزئي تركه مانع
في الاسمان ان نحو اسامة عينه داخل فيه الا ان يدعى
ان تناوله لافراده مجاز ويجتمعه عدم الحرق في الاشتمال
بينهما وبين اسد خالق ما قال ابن الحاجب و

قوله لا يتناول عينه اي
لا يطلق على عينه بل
المراد ما يتناول عينه
الا مجازا وفي الخارج
يوضح
حاشيه

قوله لا علم المشتركة
فان تناولها بوضع
بخلاف تناولها مجازا
بوضع
احمد عاصم

على حال المخاطب من التذكير والتأنيث والافراد
وفروعه وهو حرف لعدم خلقه من الاعراب اذلا
يكون جزءا بجا للاسم للاشارة لتباينهما وعدم
القصد بالتنبيه والاشارة الاضافة وقبل للاتباع
وفروع الظاهر مقامها ومنع مستندا بنحو افعل و
واجيب بان فيه دليل الاسمية وهو الاسناد
اليه ولا يخفى ان هذا كلام على السند والمرام انباء
المقدمة الممنوعة وانما هذا مبتدأ محذوف الخبر اى المذكر
المفرد ذاك بالفتح وفي المؤنث المفرد ذاك
بالكسر وفي تثنيتهما ذاكا وفي الجمع المذكر ذاكم
وفي المؤنث ذاكن انما تفرق بعد الحرف
مع ان الحرف لا يتعرف لكونه على صورة الاسم
وعدم اصالته في الحرفية وكذا اي مثل ما ذكر او
لفظا فانى تعرف الخطاب المتصل باخره للموقف
من خلفه فان الى اولاء نحو ذاك او ذانك
او ذائك او اولئك او فيصير ستة وعشرين
او حرف الخطاب ستة انواع باشتراك اثنين
وكذا اسم الاشارة المتصل مع حرف الخطاب فيقدر
لفظ في الكف بحمل ما ذكر وقال البيضاوي وجاء

اى اسم الاشارة مع كاف الخطاب

في جميع الاحوال سواء كان المشار اليه او المخاطب مفردا او مثنى او مجموعا او مذكرا او مؤنثا

اى اسم الاشارة وحده دون الخطاب

وقد يجاء بالصفر كذلك بالياء والكاف

البيضاوي وجاء ذا فرادى مطلقا وجمع بينهما اى حرف
التنبيه وكاف الخطاب بعدم المانع مع عدم اغناء
احدهما عن الآخر نحو هذاك وذلك اى بحسب
العرب تلك في بعض اولاتها في اولاء بالمد باللام
مع حذف الياء لالتقاء الساكنين في الاولى وقصر
الهمزة في اثنانيه وهو جائز على ما في المفصل ويحتمل
ان يكون الاولى بفتح التاء وحذف الالف من تا
لما مر تكثة فقبل علم بحذف الالف في الحالة المنقسمة
بل كسر اللام على حاله الاصل في تحرك الساكنين و
ذانك وتانك مشددين اذا التقى ساكنان لغة شط
حال كون كل من صدر الكلمات الاربع للبعد لان
زيادة الحرف تدل على زيادة المعنى قيل التنبيه
عوض عن الالف المحذوفة من المفرد او ارتضاه
الرضي واستحسنه الدماميني ورده الفاضل القسام
بانه ينبغي حينئذ ان تكون للتوسط كما بالتخفيف ثم
قال قد يقال ان من لم يجعل النون بدلا من اللام
المشددة للبعيد بل عند عمر للمبرة وضع التثنية
سواء في القرب والبعد والمتوسط اقول لا
بعد في افادة حرف واحد فائدتين كالالف

فيحرر

والالف في لفظة الله واختصاصها افادة البعد بالالف
ممنوع وقال المبرد الاصل ذان لك او ذان لك
جعل اللام نونا وادغم وردّه ايضا بان الاصل كون
الادغام بجعل الاول مثل الثاني وهنا ليس كذلك
اقول ذلك لم يوجد مثل هذا وقد وقع علامة انهم
لم يجعل كذلك لامتناع تغيير الاول لكونه علامة مع
ان فيه مزية الغنة وباتة لا ادغام مع سكون الثاني
وقد عرفت ان اللام ساكنة كسرت لالتقاء الساكنين
ولا ساكن هنا قبلها حتى يلزم الالتقاء اقول ان اراد
انه لا ادغام مع بقاء السكون فمسلم غير مفيد
وان اراد انه لا ادغام بعد نزع الحركة فممنوع
لجواز مثل هذا على انه لو كان ان داخل اللام مكسورة
عنده كما نقله الرقعي وارتضاه الدماميني ورده ايضا
بانه لو كان بدلا عن اللام لم يقع هذان باشد به
مع ما كما لا يخفى حاله وقد جاء اقول مجيئه لعدم
التقاء ساكنين لفظا فيجوز ان يجتمع الهاء مع البدل وان
لم يجز مع المبدل منه وقبل اللام كانت قبل النون
وفيه انه يلزم الفصل بين نون التثنية والف اللام
وان الاصل وضعه بعد تمام الكلمة فتوجه ذانيك

ذانيك وتانيك بابدال النون باء وادغامه بالغنة
وهذا بالضم والتخفيف وهو لازم بالظرفية اما منصوبا
او مجرورا بمن او الى عند وهنا وهنا بالضم والتشديد
وهو الاكثر وبالكسر وهنالات لما كان التخفيف
خاصة لات على غير وانا بالجر والنصب للاجنبي
وما سواه للبعيد والنوع الرابع من الانواع الستة
المعرفة الموصول بفتح الواو وسكون الصاد وآخره لام
الموصول به غير وقيد المعرفة ذكر لحاصل المقام
وهو في الاصطلاح ما لا يفيد جزء الاجنبي وقيد
بتركه لانه لا يفيد المبتدأ لا يستلزم الله وجل
بفيد لمن عرف عدم جبروته جزاءه في الاستقبال
واحتاج الى مجرد معرفة الاصطلاح ومعرفة الا
لافراد مكمل بالنعت او مؤكد على المعرف باللام
مع التنبيه مساواة لما سبقه لا سماء الاشارة في
كونه من المبهمات ولا بد ان الموصول في جزئه
من الكلية من صلته ليكون بها معرفة بان يشار
الى معهود فيعلمه بها بين المتكلم والسامع على طاهر
وضعه وانما قيدها بقوله جملة جزئية معلومة لا
للسامع في اعتقاد المتكلم ليكون معينا حاكما

قوله حاصله انه سيأتي
المصدر بمعنى المفعول
كالخلق بمعنى المخلوق
بالمكان
حضورا وحال بعضهم
بحضوره كما في قوله
سبحانه والى معهد بعارفته
وكما ذهب اليه الشريف
قدس سره

معلوم الوقوع لم يبق المتكلم بها ولا المخاطب بها
فضلا عن المعاهد بينهما والاستعانة لا يعرف معناها
الا بعد ابرادها ولو كان الخبر بها معلوما لم يكن
ان تكون صلة ولا ذاكرا انه وقع بالفعل ان الموصول
لو كان معرفة بالصلة كما كانت النكرة الموصوفة
بالجملة معرفة بها فلزم عدم الفرق فيما مثلنا بين
ان يكون موصولا او موصوفا فيما مثل قولك فعلت
من ضربته انما اندفاع الملزوم فظاهر واما اندفاع
اللازم فلان مبنى الاصل يجب الوضع لقيت الا
الانسان المعهود بكونه مضروبا لك وقد يختص لكنه ليس
بموضوع والتفضيل يطلب من الرضى والاستعانة تنبيه
التسهيل بعد ما على خاصة المشهور وقال الرماني
والعهد بعيد لازم بل هو غالب وقد يراد به الجنس
فوافق صلة كقوله تعالى كمثل الذي ينعق بما لا
يسمع وقد يبهم الصلة قصدا الى تعظيم الموصول
كقول الشاعر فان الذي ساد اسلع غالب وان يغلب
الهوى فمثل الذي لاقت بغلب مساجد منها
اى البلاد مشيرا عائدا الى الموصول المرتبط به حتى الضمير

وهو قوله بان يشار
الى معهود وهو بعضها
بين المتكلم
والسامع
على ما ينبغي
منه

الضمير بالذكر لغلبته واصالته وقال صاحب التسهيل
او حضورا اى الضمير وقال الرماني في شرح المراد به ما
اتفق ظهر كقوله اما ترى ان الله فضلك علينا في كل موطن وانت
الذي في رحمة الله اطمع اى في رحمة الله لكن قال ابو علي
منهم من لا يجيزه وقال بعضهم لم يجز بسبب في الضمير في
الصلة اولى فظهر من هذا ما فيها من الامتحان ان الله
عام كما يدل عليه اه وكذا في التسهيل وقال الفاضل الصفار
والاصل كونه الضمير غائبا بالان الحاضر بارز صاحبه
وقد يعدل عنه اذا كان الموصول او موصوفه خبرا
عن المتكلم او المخاطب نحو انا الذي سمتني امي حيدره وانت الذي
سمتني امي حيدره ومن انت الذي قلت وما اذا
كان كل منهما مخبرا عنه باحدهما او منبئا به فلا يجوز
الا الغيبة نحو انا الذي قال لنا هو انت اذ في الذي قلت
انباء عن الاخبار بانا او انت ونحو انا حاتم
الذي وصب المآبن واما اذا وجد ضمير ان جاز
المطابقة بكل منهما على خلاف الآخر نحو انا الذي قلت
وضرب زيدا ويجوز حذفه اى الضمير كثيرا لو معفوه لا
وقيل لا يجوز حذفه اصلا ويجوز عند قوم اذا حذف بعدها
الا منبأ ولا يجوز رضاء لو معفوه لانه جزء من الصلة

خبرا عن الذي يعني الله
رسولا الى بعثه

خبرا عن الذي قلت
ومثل فاضل
تماما اى كاتب

خبرا عن بعض ما قبله لا ينبغي
جاهلا اى جاهلون

وكون هذا مخالفا
للغالب من انشاء الجملة
قال الكازروني لعلم المخاطب
وقال الشيخ عبد القاهر
لدلالة المشاهدة عليه

ومعنى الموصول الذى لاواحد له من لفظه واللام الاولى
حرف تعريف بالاجماع زيدت لئلا يكون وصف
المعرفة به كوصفها بالنكرة فانه فى حكم الصفات
المشتقة فى وقوع الاوصاف ونفى منها لا يكون
معرفة بدون اداة التعريف والثانية اصلية كما ان
عند البصريين وزائدة عند الكوفيين لبقاء صل بن
الاولى والالف التى كانت فى الموصول ثم كسرت
واشبعت قال الفاضل العصام هذا مما لا يجابه مناسبة
فضلا عن مناسبة ثم القياس فيه الكتابة بالامين
اذ الالف لا يسقط بجزمه بل كلمة برأسها لكن عدل
عنه هنا لتنزيلها منزلة الجزء منه لكونها لازمة له
ولفتا اى الواحد اللذان رفعا واللذين نصبا
وجرا وكتب فيه بالامين للفرق بينه وبين الجمع
وحل عليه اللذان واللسان والجمع المذكر فيهما
المشبهان بالفاعل الذين فى الاحوال الثلاث من
الرفع والنصب والجر الثانى كالذى اى للواحدة
المؤنثة والتى اى الواحدة اللتان رفعا
واللتين نصبا وجرا وجمعها المؤنث اللواتى و
واللائى فيه اللغات المختلفة فى التاء والهاء والالف با

بالهمزة واليا واللاى بالياء فقط ساكنة ومكسورة
واللاتى بالتاء واليا واللات بحذف الياء اكتفاء
بالكسرة واللواتى بالهمزة واليا فقط ملخصا السيد
عبد الله فى شرح لب الالباب والظاهر ان هذا
واللواتى جمع الجمع وانما عطفت على الذى الواقع
بعد ما الكلية للاستفهام نحو ما ذا اشعرت
انا بعض ما الذى فالرفع اولى فى جواب بطابق
السؤال فى كونهما اسمين ويجوز النصب بتقدير
الفعل المذكور اى يقضى اى شئ فالنصب اولى فى
بطابق السؤال ايضا فى كونهما فعليين ويجوز الرفع
على انه جزء محذوف ومن لذى العلم الاناث بجوز رفعا
لغيره فى الغائب وصفات ذى العلم والصبى امره
وسيتوى فيهما الافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتانيث كما ذكره الفاضل العصام واى للمذكر
وايته للمؤنث والالف واللام اى فيه علما على ما
فى شرح المفتاح للشريف والتفتازانى لا اللام وحده
على ما هو المختار فى حرف التعريف فعلى هذا
فلا يجوز ان يقول ال كمل ذكره فى الامتحان لكن
هذا خلاف ما سبق وعلة مشى فى احد الموضعين

على احد الرايين وفي الآخر الكاتبان في
اسم الفاعل والمفعول حيث الذات في المذكر او التي
في المؤنث والنوع الخامس من انسنة المعرف
باللام سواء كان للعهد الخارجي على ما صححوا
النداء وعند الاطلاق كما اذا اشير بها الى معينة
من ماهيته مدخولها اما فرد او اكثر او الجنس كما
رجل خير من امرأة اي الرجل والمرأة الذكور والجنس كما
اشير بها اليه من حيث هو هو فيشمل تمام الحقيقة
نحو الرجل اي جنسه خير من المرأة اي جنسها او من
حيث وجوده في ضمن كل الافراد فيسمى لام الاستغراق
الاستغراق كقوله تعالى ان الانسان في خسر الا
الذين امنوا الآية او في ضمن بعض الافراد بلا
تعيين فيسمى لام العهد الذهني نحو ادخل السوق
واشتر اللحم حيث لا عهد والمعرف بحرف النداء
اذا قصد معين نحو يا رجل والا فنكرة نحو يا رجلا
والمنقول من لم يذكره او اشتهر به داخل في المعرف
باللام اذا صار علما بالغلبة نحو الرجل والفضل لم
يسلك مسلكهم لكونه تخلفا والنوعيات دون
من انسنة المضاف الى احد هذين الجنس او الذات او

او بالواسطة تعم بتعميم الاضافة اليه ولا يلزم من قولنا
اللام تحيز الاضافة الى كل من افرادها خلاف مرادنا
لان تعميم الاضافة الى المعرف باللام انما هو اذا اضافة مقتضى
وان لم يتوقف في الاتيان كشكل وغير فقد سبق ان القصد
اللفظية لا تفيد نحو غلام زيد او بدلا منه
وتعريف مسماه وتعريف المضاف اليه عند الجمهور
وتابع مضاف من الخمسة المعطوف بالحروف اي
المعطوف باحد حروفه مع كونه بالواسطة لا
لاستقلاله لفظا ومعنى ظاهرا ومنه نكونه مقصودا
بالنسبة كبيانه بخلاف التابع كالبدل والمراد بدخول
الواو على الصفة كون احق بالاضافة اليها كما سيجئ
في التاكيد وتعريف ابن الحاجب لعدم
صدقه في غير الواو والفاء وثم وحتى الا بتكلف
في تركيب البعض والكل بما يفهم من قوله وهو تابع
متوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة
التي هي للعطف حقيقة فخلا برد الصفات الطارئة
مع الواو لزيادة الوصوف كقولك جاءني زيد وما اصحكنا من
فرحنا وما كتاب معلوم على باقي المتاكيد
الواردة بالفاء او ثم نحو اشتد بعج فالاوتفاه نحو

نحو يا الله فيا للاولى وهو التفرقة بكون المعطوف على المضاف مثل جاء زيد العلم والشاعر الكاتب ضعفاً نحو بزيد ثم كيف وكان كذلك لا سيما مع رفع من جهين وجعل الرفع لهما احداثا كلا المتضادين متنع وجعل لاحدهما والتخيير للاخر حالم يقل به احد ذلك اى ثلاث العشرة والله احسن ثم عده هما ضعاه وابن الحاجب اطال بكث الحروف فلزم الانتظار الانتظار الطويل الوارد للجميع مطلقاً فاده مع التعقيب بلا مهلة وهو راجح فيكون للتعقيب وثم للترتيب معنى وحسى ايضا لكنها تفيد وهي بحسبه لا فارجعه كما في ثم والمعطوف به جزء قوى او ضعيف من المتبوع لبعد قوة او ضعفا فيه فيصلح للاول بجعل غاية للفعل المتعلق بالكل وبدل اشتمال اليه على شمول الجميع اجزاء الكل نحو مات الناس حتى الانبياء وهو مهم الحجاج حتى المشاة فان المناسب بحسبه الترجمان ان يتعلق الموت اولا بغير الانبياء ثم بهم لا تتضاع الناس بوجودهم وتقدم قدوم ركبان الحج على رجالهم وان لم يكن في نفس الامر كذلك واو واما

واما لاحد الامرين او الامور مبهما عند المتكلم وحد ابيان المبهم المشترك بين المتعاطفة والافالا فالاولان قد يجبان للتفصيل والابهام فيكون حق للاولين عنه بخلاف ام واما المتصلة لازمة للاخيرة وتوافقهما في ايلائها احد المستويين والاخر هام ويجابان بتعيين احدهما او كليهما او تفيدهما ايهم الا انها تستعمل تجاهل على ثبوت احدهما عنده بلا تعيين بخطاب والمنقطعة للاضراب عن الاول مع الشك في الثاني فيستعمل في الخبر نحو انها لابل ام شاة وفي الاستفهام نحو اربد عندك ام عمرو ولا تنفي فاو جب للاول نحو جاء في زيد لا عمرو وتاح النفي فتصرف حكم النفي عن الاول وجعلها كالمسكوت عنه على قول ولا تباته ما بعده على اخره لكن في عطف المفرد للاثبات بعد النفي كما قام زيد لكن عمرو اى قام عمر وفهو بنقض لا في عطف الجملة للاثبات بعد النفي وللعكس فهو نظير بل نحو جاء في زيد لكن عمرو لم يجئ وما جاء في زيد لكن عمرو قد جاء فهو لا يتا لا يفارق النفي واذا عطف اى العطف بالحروف او فوع العطف على الضمير المرفوع المتصل باز راو

ودلالة لوجوب تغاير ما قبلها مفرداً والمفرد المعطوف لا يكون منتفيا لان حرف النفي انما يدخل الجملة فيجب كون المعطوف عليه منتفيا ليحصل التغاير ليحصل

نحو قام زيد لا عمرو فان المعطوف عليه في الامثلة منتف والاخبار الذي وقع منه لم يكن بطريق الخبر

فلا يصح انها عاطفة على الاستفهام مثل جاء زيد العلم والشاعر الكاتب ضعفاً قبيلا فان الفعل لا يقع على الاعيان حين هو حي بل على المقتول فلا بد من تقدير القتل فيكون المعنى والمقتول بالسيف عمرو اصبح فالقتيل مضاف محذوف من قتل حيا فان التي مجاز باعتبار ما يكون فان لم تقدم ضاربه قبله فاجعل الفعل مجازا باعتبار الاول كما جعل نشر زيد الحديث وحسن وعلى هذا وقد تعلق

او مستثنى او خبر او عن المفعول به او الفصل بما
لا يشرط المعطوف عليه فانه يجب تاكيده بالفصل بما يقبح
تركه يعني ان شرط المعطوف عليه ان تاكيده به قابل
شرط الشرط بناء على ان الشرط اذا كان علة غائية
للجزاء يكون الجزاء شرطا لوجوده في الخارج ويكون
سببية الشرط يجب ان تكون وقوعية الشرط في
مثل يا ايها الذين امنوا اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا
وجوهكم وايديكم يفيد قولك يجب تاكيده باول لان
حقيقة الفاصل الانصام ولا انصم قولك يجب او جواز
كون التاكيد متاخرا عن المعطوف مع انه ليس
كذلك بينه بالمثال فقال نحو ضربت اباه وزيدا نحو
زيدا ضربت هو وغلامه وجه الوجوب ان الفاعل
على المتصل كالجزء من الفعل فيكون كالمعطوف على
بعض حروف الكلمة فبالتاكيد يظهر انه منفصل
من حيث الحقيقة ولا يجوز العطف على التاكيد
لان المعطوف في حكم المعطوف عليه فيلزم
ان يكون المعطوف تاكيدا ايضا وليس كذلك
الا ان يقع بينهما فصل ولو بعيد العاطف نحو قوله
تعالى وما اشركنا ولا آباؤنا فيجوز ذكره اى التاكيد

انما ذكر بناء الى ان المراد
بالوجوب ما يقابل الجواز
فان في الامكان ما هو
من الاولى عند البصرية
ويجوزون ان يقع من
فاصلة وعند الكوفية
يجوز مطلقا هذا
الكلام وصحيح بعينه
ايضا
منه

انما كيد بلا قبح بجواز اتباعه لانه ابطل الكلام بخلاف
الاختصار كما قالوا وقال انس وفيه نظر اما اولا فلان
الفصل قد يقع بحرف واحد كما في الآية المتقدمة فالقول
بحصول الطول به حتى يغني عن الواجب خارج
عن الانصاف واما ثانيا فلان الاختصار على ما ذكره
استحباني فكيف يعارض الواجب فضلا عن الجواز
واما ثالثا فلان الفصل بكلمة اخرى من التاكيد
لا كفى كما ذكر في التاكيد فما لا يفي بالمنتهى فالوجه
اتمام التوهم الفصل بالتاكيد او بغيره فيحصل الفصل
في التابع بالبعد عن متبوعه فيعارض مرتبة لا
لاستقلال على متبوعه الذي هو غير مستقل وابقى
استباحة حكم العطف بدونه وفي الفصل بالتاكيد
فائدة اخرى وهي ايذان استقلال المتبوع بحسب
التحقيق فيكون الفصل به افضل منه بغيره وتوهم
واذا عطف على الضمير المرفوع المتصل فصل او بعد
العطف كما قال البيضاوي كان اخصر واسهل
واقيد مدبر وانما جاز التاكيد والبيان ولا فصل
لكونهما غير مستقلين بخلاف ان كانا مستقلين
فانه لا بد من الفصل في المعطوف من المرتبة وانما

لكونه غير مقصود بالنسبة
بخلاف المعطوف عليه
فانه مقصود بالنسبة
منه

لكونه غير مقصود بالنسبة
فيجوز الفاصل من التابع
بالمرتبة
منه

لكونه مستقلا بالنسبة
فلا بد من الفصل
منه

الجائز الذي هو احدهما سواء ولي المخفوض العاطف
اولا على رأي وهو رأي الكسائي والفراء والزجاج
والمروي عن الاخفش على ما ذكره ابن هشام في
المغني نحو في الدار زيد والحجرة بالجر عمرو وفي الدار
زيد وعمرو والحجرة ثم ان كان المراد به تعلقه على الرافع
والناصب يلزم ان لا يجوز مثل ان في الدار زيدا
والحجرة عمرا على مثال المتن ايضا او تعلقه على المنصوب
غير مقصور كما لا يخفى وان كان تعلقه على المرفوع والمنصوب
فيؤول الى تقديم المجرور كما وقع في عبارة الاكثرين فتدبر
المثالان فالعدول عن عبارتهم اتباعا لابن
هشام عدول ثم ان تلك الرواية عن الاخفش
مخالفة لما في الرضي نقلا عن البزولي وغيره وما في
التسهيل ان قوله انه يجوز العطف اذا كان احد المتعاطفين
جارا واتصل المعطوف بالعاطف كما في المثالين
او انفصل بلا نحو ما في الدار زيد ولا الحجرة عمرو وبا
زيد بقائم لا انا عبد عمرو وقال الدماميني في شرحه وعزى
هذا القول الى الكسائي والفراء والزجاج ونسب
ابن هشام الى الاعلم الشنتمري وهو ايضا مخالف
لما نقله الرضي وارتضاه الفاضل التحرير وانفاد الدا

الدماميني بالقبول حيث قال في شرح التسهيل ان في
هذا الاربعة اقوال احدها قول الاخفش وهو ما ذكر
في متنه والثاني انه يجوز مطلقا وهو الذي نسبه ابن
الحاجب الى الفراء والفارسي الى قوم من النحويين
ونقل ابن هشام عن بعض ان الاخفش منهم و
الثالث الجواز بشرط تقديم الجار في المتعاطفين
وهو مذهب قوم منهم الاعلم الشنتمري وابن الحاجب
وان اختلفا في التعليل والرابع المنع مطلقا انتهى
وهو مذهب سيبويه والجمهور فيجعل الجار في المعطوف
عندهم بمضاف محذوف او بحرف مقدر قبل عليه
ما قبل العاطف وهو الاصح عند صاحب التسهيل
والثالث التاكيد والاصح التوكيد كذا في
مختار الصحاح وما في اللغة الشهيرة مع ان
البدل بالاشتمال بالعطف انسب لكونه مقصودا
بالنسبة فخلا ذكره بترك العاطف في الاقتضاء لا
فيكون التاكيد بهذا الاعتبار انسب بالعطف
فافهم فعلى الفاصل التحرير تاخر المعطوف

وقوعه

تركت لفرائضه وهو ما يقرر المتبوع على ما يفهم من
كلام البيضاوي بان يدل صريحا على ما يدل عليه
التاكيد اكتفاء بدلالة السياق عليه ثم ان ذلك
التقرير قد يكون هو المقصود الاصلي وقد يجعل
ذريعة الى رفع المجاز او السهو او عدم الشمول
كما يجيء في المضاف فظهر عدم الاختصاص باتباع
او الشمول كما في غيره عبارة ابن الحاجب والمقصود
من البيان هو الصفة الكاشفة الايضاح لا التقرير
وان لزم من التاكيد به مثل تفخيم او احدة
والعين اثبت لتقرير جزء المتبوع فلا يلزم ان
يقصد اطلاق التاكيد عليهما وهو ضمان لفظي
سمي بذلك بتقرير لفظ كمعناه بخلاف المعنوي
كما يجيء وهو تكرير اللفظ الاول اما جزئه
او تجوز بتوسع اتفاقا في الحرف الاخير او
اوسواه فرفع للعضو المتصل ويجري الاطلاق في
الالفاظ كلها اسماء وافعالا وحروفا او مر
كتابات قال المص من هذا ايضا يظهر لك خلل
في تعريف ابن الحاجب وان امكن الجواب
انتهى بارجاع الضمير الى التكرير مطلقا الا الى التكرير

الى التكرير الذي هو التاكيد الاصطلاحي او مقيدا
اللفظ بالاسماء ويكون المقصود من هذا التعميم
اختصاصه بالالفاظ محصورة كالمعنوي والا فيخرج ما فيه
من التكلف نحو جاءني زيد زيد زيد او حسن بسن و
ضربت انت وضرب ضرب زيد ولا او نعم نعم في
جواب اقام زيد وزيد قائم زيد قائم ومعنوي لانه
تقرر معناه فقط هو المخصوص بالمعارف من الا
الاسماء لا يجري كما تقدم في الالفاظ كلها بالاتفاق
البصريين واما الكوفيون فقد يجوز والتاكيد
النكرة بلفظ النفس والعين اذا كان معناهما التقرر
نحو درهم ونصف درهم ونصف درهم ولبنة لا خليطها ماء وتامر
وهو اي المعنوي نفس وعين بقيد ذاته ويجوز
الجر باضافة نفس وعين عند البصريين نحو جاءني زيد
نفسه او عينه كذا في التسهيل وشرحه ويؤكد بهما
الواحد والتثنية والجمع والمذكر والمؤنث باختلاف
صيغهما فنفس وعين وجمعا وتذكيرا وتانيثا
تقول جاءني زيد نفسه وعينه وانفسهما وانفسهما
او النفسان انفسهما وانفسهم وانفسهن والعينات
اعينهن وكذا جاءتني هند نفسها وعينها فالمؤنث

بؤكد بها المثنى لكونه مخالفا في كما وفي الرجلان
كلاهما والمرأتان كلتاهما وكله يؤكد به الواحد و
الجمع مطلقا بخلاف الصغير كعزت الكتاب
كله والصحيفة كلها واشتريت العبيد كلهم والجواري
كلهن واجمع الجمع وابتع وابصع بالوصلة او مجردة
كلها وفي اجمع يؤكد بها الواحد والجمع باختلاف
الصيغ كاخذت المال اجمع واشتريت الجارية
جمعاء وجاءني القوم اجمعون واكتعون وكذا
البواقي ولا يؤكد بكل وما عطف عليه الا ما يتبعض
اجزاؤه حسا او حكما غير المثنى اذا كليته والاجتماع
لا يتصور الا في ذي اجزاء واذا لم يسغ فرادها
لم يكن في التاكيد بها فائدة وصح التثنية بعدم
ظهوره للنهاية على صيغة الجمع اتباع جمع بالضم
بجمع تابع لا جمع تابع فان كون اذ علل جمع فاعل
مخالفة فيه ذكره الفاضل القصام لاجمع ظهور
دلالته عليه بقال بعد اذا مضى [illegible] فضى
معه فضوله ولا تستقدم صيغ الاحاطة عليها اي جميع
اذ اجمعت معه وفوله ولا تذكر بدونه تعم وفاتها
بالمقصود فاعرف الصحيح وفي عينه تذكر بدونه عطف

عطف تفسير سماع بكلية وبيان يعني ان تابع فالا
فالاول ناظر الى الاول والثاني الى الثاني وفي التتبع
اكلا فيه بالفاء بدل الواو فيكون تفسيرية والمنفصلة
واذا اكد الضمير المتصل بارز اوجب تاكيده بالنفس والعين
اي باحدهما اكد اولا بنفس وجوبا وقعا لا بس الفا
على في المتكرن دخل عليه شاه آبادي قال الفاضل القصام
وبطلانه انما يفيد المذكور لا يكون الاتاكيد بن
فلا يتصور الالتباس واحول لو سلم فذلك فالالتباس
في ان المراد بهما فالت المفيد فيهما تاكيد اما وغيره
فيهما فانعلان فاضمروا اما اذا اكد غيرهما فلا لعدم
الالتباس والوجه للحل نحو ضربتك وكذا اذا اكد بغيرها
لان اجمع واخواته لا تستعمل بغير التاكيد وكل وكلا
مضافين الى الضمير لا يقعان غير التاكيد للابتداء
فلا يلبس نحو زيد ضرب هو نفسه او عينه وضربت
نفسك او عينك وانما لم يذكر هذا متصل ببيان
النفس والعين [illegible] حكمهما مع وجود الاختصار
في الكلام حتى بالاستدلال لان كلام السابق مسوق
البيان ذوات المؤكدات فاذا ذكر بعضها متصلا به
كان الفصل بينهما كالفصل بين العماء وما فيها

وقد تم عليه كون النكتة المذكورة انما يلائم الاضراب وما
يتفرع عليه عكس ما في الكافية لتفصل بيان الحكم
ببيان الاداة والاضافة للفصل بينهما كما في
الاول فافهم والرابع البدل في الاغلاط
والمناسبة ظاهرة وهو في الاصطلاح المقصود
بالنسبة ولذا قدمته على عطف البيان عدل عما في
الكافية وهو ما نسب الى المتبوع اذ من البين انه
ليس مقصودا بما نسب اليه كالجر في مثل جاءني زيد
اخوك فان المقصود به اليس اخاك وقال الفاضل
التحرير وبعد فيه نظر لان نسبة الى الآخر ليست
مقصودة بنسبة الى زيد بل هي مقصودة من نفس
البدالي زيد ونسبة الى الآخر مقصودة من نفس اليه
فلا بد من زيادة تحقيق وهو ان المقصود من النسبة
الى المتبوع النسبة اليه كما في بدل الغلط او حال نسبة
من تقرير وتمكين في الاذهان كما في البداء
والخروج البدل من المنسوب عنه نحو ضربني زيد
اخوك اذ لا يصدق عليه ما يقصد النسبة بنسبة
متبوعه الى شيء واما اختياره المص من هذا النسبة
فما صوبه الفاضل المحشي وذلك اي المتبوع فخرج

فخرج عاد العطف بحرف الاضراب فانه يخرج هو ايضا
لان متبوعه مقصود بالكلام ابتداء ثم يبدو له فيعرض
عنه ويجعل المعطوف محكوما به مقصودا ان وهذا
سهو لانهم قالوا في معنى الاضراب هو الاخبار الذي
وقع من المتكلم ولم يكن بطريق القصد واذا صرف عنه
قيل وقالوا ابدل الغلط ثلثة اقسام وذكر للبدل منه
عن قصد ثم ابهام الغلط وشرط ان ينبغي من الاول
الى الثاني وبسبق بدل بدء نحو صفد جدر سكمن وغلط
صبح كما اذا اردت ان تقول حمار فسبق لسانك
الى رجل وبيان المقصود وسبق الانسان الى
عينه ثم التذكر والتذكار ولا نفع الاخبار ان
في كلام المص اذا وقع فيه كلامهم فحصة الاضراب
عن المغلوط فيه يظهر ان الفرق بين الاضراب
وفيه بدل الغلط الا في وجه التذكار فالمص
يزيد دون بل فيصير اضرابا والا واسطة لا فيصير بدل غلط
وان الغلط والنسيان يقعان في كلام المص
لكن يقرنون عنها والا واسطة يبدلون فالوجه
ان يزيد بها عاطفة كذا في الامخان وينقص
التعريف بصفة اي وهذا واي هذا في اتيا الرجل

و باخذ الرجل فانها المقصودة بالنسبة دونها
كما لا يخفى كذا قال الفاضل التفتازاني واقسامه اربعة
بالاستقراء بدل الكل اى بدل هو الكل من الكل
وهو المبدل منه ان صدق اى المبدل والمبدل منه
الكلان على شئ واحد وان لم يكونا مستويين فيه
او متساويين نحو جاءني زيد اخوك وبدل البعض
اى بدل هو البعض من الكل ان كان مدلول المبدل
جزء مدلول المبدل منه نحو اكلت الخبز ربعه
راسه وبدل الاشتمال اى بدل مستبب غالبا
عن اشتمال احد المبدلين على الآخر ان كان
بينهما تعلق وملابسة بغير هما اى الكلية و
الجزئية وفي اشارة الى ان اشتمال كل منهما
على الآخر ليس بشرط بل بكون التعلق لكن لا مطلقا
بل بحيث ينتظر النفس اى نفس السامع بعد ذكر
الاول وهو المبدل منه ويتشوق الى الثاني وهو
المبدل نحو سلب زيد ثوبه فانه اذا قيل سلب
زيد ينتظر السامع ويتشوق الى ذكر ما يسلب منه
او هو ليس فانه بل ما يجر به من اليد والثوب
وغيرهما وهذا هو الصواب وقد اقتصر ابن

ابن الحاجب على الملابسة بينهما بغير ما يقتضي
كون غلامه مبدلا من جاءني زيد غلامه مبدل الاشتمال
وليس كذلك بل هو بدل الغلط اى بدل سبب
عن ان كان ذكر المبدل منه غلطا صريحا او عنه يشتمل
اقامه الثانية الا انه خلاف الظاهر فؤاد القياد
من الغفلة ما هو الصريح وح لا يصح اطلاق قوله ولا
لا يخفى ان ان رجع ضميره الى بدل الغلط مطلقا
لم يقع القسم الاول نحو كلامي كما لا يخفى
وان رجع الى ما فيه الغلط صريحا يغير بينه الاشتمال
بقي القسم الاخير مطلقا مع انه لا يقع في كلامهم ايضا
فالوجه ان يختار عبارة البيضاوي وهي فانها تشمل
لها بالكناية كما صرح به في الامثلة نحو رايت
رجلا حمارا ولا يقع في كلام العضد وابن الحاجب
بل يرد ويجب وصف النكرة المبدل من
المعرفة نحو اشارة الى انه لا يفهم ان يطابق المبدل
منه تعريفا وتنكيرا كما في الوصف كما في رجل
غلام زيد بدل الكل اذ لا يجد عينه مع المبدل
منه فلا يغير تغاير هما فيهما انما وجب ليكون كما
يجابر ما فيه من نقص النكارة ولا يكون المقصود

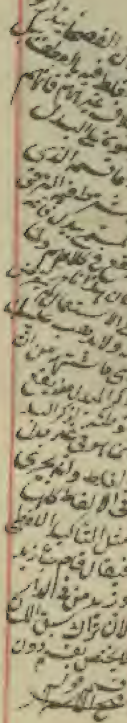

المقصود من غيره من كل وجه نحو قولنا تعالى بانه ناصية كاذبة ولا يبدل الظاهر من المضمر بدل الكل الا من الغائب نحو ضربته زيدا لان ضميره المتكلم والمخاطب اقصى واخص دلالة من الظاهر فلو ابدل منهما بدل الكل يلزم ان يكون المقصود اخص من غيره مع اتحاد مدلوليهما بخلاف البواقي لتغاير مدلوليهما فيها نحو اشتريتك فرسك وعجبتني علمك واعجبتك علمي ومررت بك الكار وضربني الكار والتابع والخامس من المتبوع عطف البيان وهو تابع جامد لا يضاهي متبوعه ولا يلزم منه كونه اوضح من متبوعه بجواز حصوله بالاجماع وخرج بغير الصفة الكاشفة وخرجت بقولها ولا بدل على ما مر وفي متبوعه كونه اقسم بالله ابو حفص كنية عمر بن الخطاب رضي الله عنه عطف بيان له فجميع ما ذكرنا من المتعلقات على ما ذكرنا تاسعون واما ما ذكره ابن الحاجب منها على ما ذكره فثمانية وعشرون زاد في المرفوع اسم باب كان والمضارع المجرد عن الناصب والجازم وفي المنصوب المضارع المنصوب وذكر بعد المجزوم الباب الثالث في

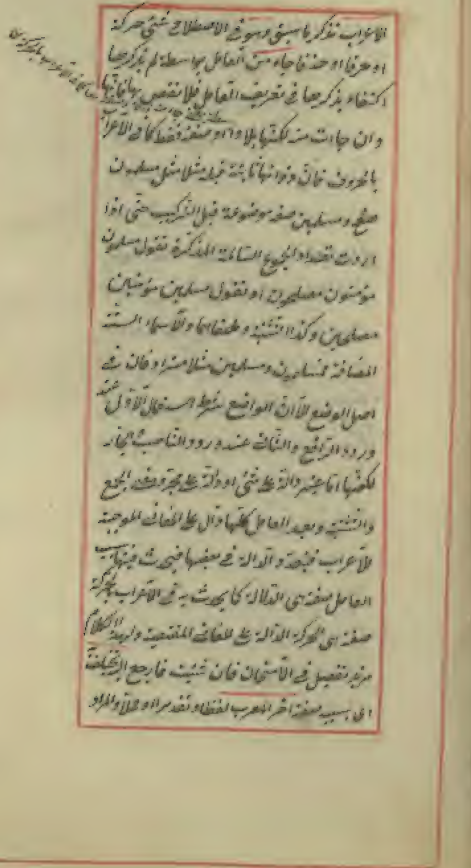

الاعراب تذكر ما سبق وهو في الاصطلاح غير حركة او حرفا او حذف ما جاء من العامل بواسطة لم يذكرها اكتفاء بذكرها في تعريف العامل فلا نقض بما ذكرها وان جاءت منه لكنها بلا واسطة او صفة فقط كما في الاعراب بالحروف خان وخوانها نابغة ذبيان مثلا مثنى مسلمون صفة ومسلمين صفة موضوعة قبل التركيب حتى اذا اردت تعداد الجموع السالمة المذكرة تقول مسلمون مؤمنون مصلحون او تقول مسلمين مؤمنين مصلحين وكذا التثنية والحاقها والاسماء الستة المضافة فسامرون ومسلمين مثلا مسرة وخان في اصل الوضع للآن المواضع شرط اشتغال الاول عند ورود الرافع والثاني عند ورود الناصب والجار لكنها اما غير دالة على شيء او دالة على مجرد الجمع والتثنية وبعد العامل كلها دال على المعاني الملوحة للاعراب فجملة والآلة في بعضها فيجب في بعضها ان يجعل العامل صفة اي الدالة كما يجيء في الاعراب بالحركة صفة اي المحركة الدالة على المعاني المقتضية وبعد الكلام مزيد تفصيل في الاشخان فان شئت فارجع اليه فلعلك الى بسيط صفحة اخر المعرب لقطا وتقديرا وحلا ومحلا

باتفاقهما هو الحرف المقحط المنقوط اخرا عند الا
ضافة وان عرضا فيشمل المضيف كال زيد والجارى كما
فانه مبادء بصرى وراء مسلمون على ما هو المختار عنده
من ان كلا منها كلمة برأسها قال الدماميني للاعراب
معنيان عام وهو ما اقتضاه عوامل مختلفة بتعلق
العامل ليكون دليلا عليه فان لم يتبع من ظهوره
شيء فكذلك وان تبع حال في اخره فتقديري او في
نفسه فمحلي وبهذا تابع لمتبوعه فيوجد في غير الحرف
والمشبه بالامر فيقدر الاسم وخاص بالاولين وا
لانواع للعام وكذا محالها واف اسباء والمعرب
في الاصطلاح ما اشتمل على الخاص انتهى فان كان
المراد بالعام يلزم ان يكون المراد بالمعرف ما اشتمل عليه
لكن هذا خلاف المتبادر لا الاصطلاحي والا
ينتقض التعريف بخروج المحلي الاسمي في المبني فلو قال
احد الكلمة كما في تعريف العامل لكان اصوب
والظهور وسلم من لزوم الدور بذكر المعرب وان لم
يسلم منه بذكر العامل فافهم وان كان المراد بالخاص
والمعرب الاصطلاحي يخرج المحلي المذكور من الحد
والحد مع ذكره في الاقسام وجعلها استطرادا با

استطراد بالنسبة المراد كما لا يخفى على ذوي
الافهام ويمكن ان يقال انه اخره عن التعريف
واراد ذكره هنا تنبيها على الخلاف ونبه الشارح
على الظهور بنفس محله ثم انه لا يخفى على الكامل المتدبر
والمقدر بين ان الجر بحرف الزيادة ومثل رب و
الاضافة بالاضافة اللفظية والجزم والنصب
بان وان الداخلتين على الماضي المواقع المضارع
خارجة عن الحد والحي والعلم مقتضيها فيكون
التعريف للاعراب الاصلي المختص به ولو اريد
بالاعراب ما يشملها وزيد في تعريفه او حمل
عليه او لم يعتبر خيد الواسطة واما معرب ما اشتمل
على هذا العام لم يكن ما ذكره خارجا عنها واما النقض
بالواسطة فمدفوع بان المتبادر من الباء السبب
القريب وهي من البعيد لكن بايادة ما نقلنا عنه
والمقدر له العامل والمراد الاعراب مطلقا لكن على
المقدر الثاني بالاستلزام فافهم فقسيما ان الاربعة
بالاستقراء منحاصرة اي يدخل اقسام بعضها
في اقسام الآخران ومنع تقسيمات متعددة وتداخلها
مخالف فلا يلزم التباين والاختلاف بين جميع

اعلم انها بين الاقسام الخارجة من التقسيم
وهذا التقسيم للاسم تارة الى معرب والمبني وتارة
الى المعرفة والنكرة مع ان كلا منها اما معرب او مبني
القسم الاول منها تقسيم بحسب الذات والحقيقة
ولذا قدم فتقول جواي الاعراب اما حركة وهي
الاصل فيه لمشابهتها وكونها دالة على المقصود وكذا
قدتها او حرف وهي ليست باصل لاستغناء عنه الا
الاصالة فيها لكن يكون اعرابا لامر يقتضي ذلك
كاغناء الحرف الصحيح للاعراب عن ايراد الحركة
او حذف اي حذاحدهما للجمع ولذا اخر عنهما او
والحركة ثلثة ضمة ستحيت بها لتقم الشفتين عندها
وفتحة لثقل الضم عنهما وكسرة تسفل الفك الا
الاسفل عندهما فخاتة بكسر نحو جاءني زيد ورايت
زيدا ومررت بزيد والحرف اربعة واو والف وياء
نحو جاءني ابوه ورايت اباه ومررت ما بيه
ونون نحو يغربان ويضربون ويضربين والحذف
ثلثة حذف الحركة نحو لم يضرب والحذف الاخر
نحو لم يغز وحذف النون نحو لم يضربا فالمجموع
اي مجموع الاقسام الحاصلة من هذا التقسيم ثمانية

عشرة وهو ظاهر والتقسيم الثاني منها تقسيم بحسب
المحل فنقول اي المحل الذي بحسبه هذا التقسيم اما معربا
وملابس بالحركات الخمسة لامع الحذف او بالحروف
الخمسة لامعه او بالحركات مع الحذف او بالحروف
مع الحذف والاول وهو ما بالحركات الخمسة اما تمام
الاعراب ملبس او معرب بالحركات الثلث في الاحوال
الثلث غير نائب بعضها عن بعض في بعض الاحوال
بالفتة رفعا الى مرفوعا او حالة الرفع والفتحة نصبا
والكسرة جرا هذا هو الاصل ايضا اذ بالحركة يحتمل
الفرض خان الواحد اذا جعل علامة لشيئين على
سبيل البدل اوجب اللبس فيحتاج الى علامة اخرى
فاوجد فيه هذان الاصلان وهو ما ذكره بقوله
فنهواي تمام الاعراب تمام بالحركات الخمسة الاسم
المفرد الا المثنى والمجموع بغير نونه وكسرها بعده والجمع
المكسر مذكرا او مؤنثا وهو ما تغير شيئا واحدا للجمعية
احترز به عن السالم مذكرا او مؤنثا اذ اعراب الاول
بالحروف واعراب الثاني ناقص المتمكن لانجماع
الى علة وبيان وما جمع منها او من احدها فيحتاج
اليها كما سيجيء احترز به عن غير المنصرف لان اعرابه

غير تمام وعن الاسماء الستة المضافة الى غير الياء
فان المنصوب منها غير منون غير ملحق بالمعرب بالحروف
كما سيجئ نحو جاءني رجل و رجال و رايت رجلا و
رجالا و مررت برجل و رجال او ناقص الاعراب
بالحركتين فقط وهو على نوعين الاول ما يكون
المتروك منه الكسرة واشار اليه بقوله اما بالفتحة رفعا
والفتحة نصبا وجرا وهو اي ناقص الاعراب بالحركتين
المذكورتين غير المنصرف نحو جاءني احمد و رايت
احمد ومررت باحمد وسيجئ ترك الكسرة فيه وانما
حمل غير على النصب للمناسبة بينهما في كونهما عن
علامتي الفضلة بخلاف الرفع فانه علامة العمدة
والثاني ما يكون المتروك الفتحة وهو ما اشار اليه بقوله اما بالفتحة رفعا والكسرة نصبا وجرا وهو
اي ما بالحركتين المذكورتين جمع المؤنث السالم
وحمل نصبه على الجر ليكون على وتيرة الاصل وهو
جمع الذكر السالم على ما سيجئ نحو جاءني مسلمات
و رايت مسلمات ومررت بمسلمات والثاني
وهو ما بالحروف المختصة ايضا اي كالحركات
المختصة اتمام الاعراب بالحروف الثلثة في الاحوال

في الاحوال الثلث على ما هو الاصل كما سيجئ في الاعراب
بالحركة بالواو رفعا والالف نصبا والياء جرا فذو
تمام الاعراب تماما بالحروف المختصة الاسماء الستة
المضافة اي غير مضافة بالحركة الى غير ياء المتكلم اذا اضيفت
اليها بالحركة تقديرا لان الاسماء المضافة اليها
كما سيجئ المقدرة اذ المثنى وجمع المذكر السالم وان
كان اعرابهما بالحروف لكنهما بسبب تاليي الاعراب
واعراب المكسر بالحركة لا بالحروف المكتسبة اذا
مضمرة بالحركة لا بالحروف نحو جاءني ابوه ورايت
اباه ومررت بابيه وانما جعل اعرابها بالحروف
لانها اسماء اواخرها نائبة في حال الاضافة مناب
خلاف هم محذوفة نسبا فيه حال الافراد بخلاف
نحو العصا فانسبت الزيادة فامكن جعلها علامة
كالهاء التثنية والجمع ولكن اخف من الحركة
فانقلب الحال هنا بسبب العارض فصار الحرف
اصلا نقيض ذو الحركة بخلاف نحو هم اذا يجامع
الى زيادة سوء بخلاف الاعراب وقد صار العين اقصر
اخرا محلا للاعراب كحرف اللام نسبا وبخلاف
نحو العصا لان اللام لم يحذف نسبا اصلا علم نسبة

الزائد فكان جزاء المحذوف من الكلمة والاعراب وصف
فتنا فيما والعامل والتحريك في التثنية بسبب سكون
بالرفع علامة اصل الحركة ذكره في التسهيل واما نصب
الاعراب بالجر فبين انما بالواو رفعا هذا هو الاصل
فيه كالصفة والالف فرعا لزيد للضرورة والنظر
الى هذا قدم الجمع على المثنى عكس ما في الكافية و
الابب والياء فيها وجرا فهو اي ما نصب الاعراب
بهذين الحرفين جميع المذكر السالم وهو علم بتغير
بناء واحده للجمعية والتغير في خمسين واضيفين
وثنيين وفاتين من التنوين بعد بحقق الجمعية
والوجع ذو من غير لفظه وعشرون واخواتها
اي نظائرها من ثلثين الى تسعين بخوجاءني
مسلمون والرجال وعشرون رجلا ورايت
مسلمين والى حال وعشرين ومررت بمسلمين
والى حال وعشرين او بالالف رفعا والياء فيها
وجرا فهو اي ما نصب الاعراب بهذين الحرفين
المثنى وقد سبق ما هو واثنان وكلا اثنتان
وكلتا وكذا كلتا مثنيين والبا اضافة قال الفاضل
المتصام مضافا الى مضمر اذ لو كان مضافا الى ظاهر

الى مفرد لكان معربا بالحركة تقديرية نحو جاءني مسلمان
واثنان وكلاهما ورايت مسلمين واثنين وكليهما
ومررت بمسلمين واثنين وكليهما وجه عدولها عن الاصل الاول قد سبق الاشارة
اليه في الاسماء الستة واما عن الثاني فلاحتراز
عن اللبس في الاحوال الثلث فانه مع التوزيع فلا فرق
لكونه علامة التعدد احق بالانسباب الذات والتثنية
لكونها اكثر اولى بالالف الاخف والكونه مغيرا فيها
في نحو ضربا وضربان والواو لكونه انما ابتغير واو
لرفع الجمع من الياء فلزم اشتراك الاربع في الياء
فخفي ما قبلها فيها وكسر واجبة وانما كان هذا الحرف
دالا على صيغة التثنية والجمع لم تنقض الحركة فلزم
الجبر واجبا لم يكن الحاق التنوين الدال على التمكن
حذرا عن التباس فرادى وانوبا عوضا عنها
فالنظر الى الاول لم تسقط مع اللام والاضافة
والى الثاني سقطت بالاضافة عملا بالشبهين
وكسر ما قبل التثنية وفتح ما قبل الجمع فعلا لا فرقا
بينهما اذ قد تنزل العلامة الاولى بالاعلال
عن مصاحبتين ووجه الحاق اثنين واخيه ظاهر
لانهما كالشيء الواحد مبنى واما كلا فمفرد اللفظ

عن ان تعرف بتغير
الواضع دلالة معنوية
على المعاني المختلفة ابتداء
وهم مختصا فيها وهم
ركنان الكلام

التنوين بعد التركيب فرادى
وانوبا عوضا عنها فلا
مناقاة بين هذا وبين
ما سبق

هذا مخالف لما صرح
السيد السند في حاشية
الرضي من ان الاعلال
في التثنية فلا التباس
حتى يحتاج الى الفرق

فيجتمع اعلامها على ما مضى فافهم ثم اعلم ان الجر
دون الرفع في الاسماء مناسب بعده ان يعمل عليه في
الافعال ايضا نحو يضربان ويضربون وتضربين وتضربان
ويضربون وتضربين ولن يضربا ولن يضربوا ولن تضربي
ولن يرميا ولن يرموا ولن ترمي ولم يضربا ولم يضربوا
فالمجموع اقسام الاعراب الحاصلة من التقسيم
بحسب المحل ستة ستة منها ما بقسام كل من الاقل
والثاني الى تمام الاعراب وناقصه انقسم الى تسعين
واثنان منها بانقسام الثالث الى تسعين وواحد
منها الرفع وقد ذكر فيما سبق المعرف وغير المعرف
وكان للشارح اخر لابد من معرفتها احتاج الى
بيانها فقال والمراد في الاصطلاح بالمعرف
الخ سمي بذلك لكونه معرفا للاشياء فانها سمي امكن او امر
جوهر عن الافعال على الفعل بانه ماذا وتغيره
بدخول الجر والتنوين او لازوماه وبه قد مرفا
لاضافة ولكون مفهومه وجودنا ما اي الشيء وظله
الجر بالكسرة شاذ ردلاصالة كالسبق والتنوين
لعدم شابهة بالفعل وهذا لا يصدق على المعرب
بالحروف وغير المعرف سمي بعدم ما ذكر في المعرف

قوله
واعلم ان قسمة بعضهم ايضا
ومعنى ومرجحها وفائدة الاولى
التقسيم بحسب ان يجوز ان
وفائدة الثانية بحسب
الاضافة بحسب الاولى بالجواز
باعتبار ان يجوز
ان يراد التقسيم بحسب
عليه بما لا يخفى ومنشأ
مرجحي ايضا بما
وجه ايضا بما
ومرجحه ظاهر من المقام

اسم معرب بالجر او فرع المعرب بالحروف لان الرفع انما
يختص بزنة ما ضارعه الدخول فيكون ذلك واسطة
بينهما كما صنع به في الاثنان لا بالجر بالكسرة قدمته
تنبيها على ان منعه بالاصالة لا بالتبع كما زعم البعض
والتنوين للتمكن لانه فارق به الفعل في تحقق التمكن
اذ الفعل فرع الاسم في الاستغناء والافادة
وكل علة فرع لمثلي مانع من الفعل على الكسر
والتنوين ولما كان المقصود من التعريف معرفة
الافراد يجري عليها الاحكام وهذه لا تحصل بتعريف
ابن الحاجب بل بمعرفة جميع المعاني وشرائطها ذكر
وهي الاشارة الا بالتفصيل الآتي بقوله والمعرفة وزن
الفعل منها خمسة اجزاء الى تتبع الموارد مع ان قيد
ذكر العلة التعريفية وهو يخل بالتعريف كما صرح
في الامتحان ترك ضربه واكتفى بما يفيد بوجه ما
وضبط الافراد بالوقوف على الاستعمال في الجملة
واحال تمام المعرفة الى التفصيل الآتي فافهم وهو
اي غير المعرف على نوعين الاول سماعي وهو
ما يتوقف فهمه بجميع صيغه على السماع ولا يمكن
ان يذكر فيه قاعدة كلية موصوفة بما غير محصور

نحو احاد وموحد ومثنى وثلث ومثلث
ورباع ومربع قال الرضي هذه مسموعة انفاقا وقد
جاء في الشعر وضاعفاها والمبرد انكر فيقولون
فيقسمون عليها ما فوقها الى العشرة نحو خماس مخمس
وسداس ومسدس وسباع ومسبع وثمان ومثمن
وتساع ومتسع بالاسماع بل السموع بها
الثبت نحو خماسي الى تساعي هذا قال الفاضل القسام
انا لم نجد بالاستقراء في صفر فوع وجود في التكثير
لانه لا يقع في مفعل ولا في فعال في السعة ولم
يجعل ايضا ما جامع الباب دليلا على السماع نحو
ان يكون البنت لفظية كما مر مع انه لا يفيد
في مفعل وجعل ابن مالك خماس ومخمس
مسموعين ايضا وكل منها معدول عن العدد
المكرر اذ في معناه مكررة والاصل تكرر اللفظ
ايضا فاصل جاء في القوم احاد او موحد
جاء واحدا واحد او كذا البواقي واخر جمع
اخرى مؤنث آخر وهو اسم التفضيل لان معناه
في الاصل اشد تاخرا ثم نقل الى معنى غير قياسي
ان لم يكن او اللام او الاضافة وحيث لم

وصف لم يستعمل واحد منها على انه معدول من
احد معا فصل انه معدول عما هو من لفظه لا
المعدول للمعدول عليه فجيء في التكثير وقيل عما هو من لفظ
لفظة الموصوف افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا
وتانيثا ولم يذهب الى كونه معدولا عما هو لاضافة
لانها توجب التنوين او اللام او اضافة اخرى
منها كما مر وليس في اخر منتهى من ذلك وقال
الفاضل القسام ان هذا الوجه ضعيف لان
هذه العاعدة في تقدير الاضافة لا في فرضها
في الاصل المعدول عنه وبينهما بون بعيد والوجه
الوجيه ان جاء في الرجل والرجل الاخر وجاء في
رجل ورجل اخر لو فرض فيه التفضيل لم يكن
المفضل عليه الا ما ذكر اولا ولا يتصور ذلك
بالاضافة بل بالاولين فروعي المناسبة بين
الحال والاصل وحكم بانه معدول عن احدى
الصورتين منعت تلك الالفاظ او ثبتت
بها حال كونها صفات اذ لو كانت اعلاما لانصرفت
صرفت على الاكثر لان المعدول في هذا الباب
تابع للوصف فيزول بزواله وان نصبه

جاءه الى منع الصرف اعتبار العدل الأصل مع
العلمية ولو للمؤنث لم تصرف بالانفاق للمناسبة
مع العلمية لكنها لا تكون حتى تحاكى فيه والسبب
في كل منها العدول التحقيقي والوصف الأصلي
اذ العلم بني صار اصلا في المعدول لاعتباره
في وصف وبخموع وكتع وبتع وبصع حال كونها
جموعا فان تجرد جمع جمعا مؤنثا اجمع وقياس
تكسير فعلاء صفة فعلى واسما فعالى فهو معدول
عن احدهما واجمعون شاذ وان كان اجمع
في الأصل افعل تفضيل كما شاذ وقس عليه البواقي
والسبب فيها العدل التحقيقي والوصف الأصلي
على الأصح لا بغير العلمية الأسية وقبل التعريف
الاضافي لانه بتقدير حرفه حتى لا يؤكد بها الا
المعرفة وعدم ملاءمة ظهور الاضافة المنع الصرف
لا يستلزم عدم ملاءمة تقديرها وقبل التعريف
الوضعي وهو التعريف بلا اداة فهو بزنة الطبية
ولهذا الاختلاف لم يفيدوها بالصفات كما في
الأول وانما قيدنا بحرفه لانها لو كانت مفردة
بان جعلت اعلاما كاسبق ونحو عمر وزفر

نظر وزحل اسم لكل من النحس فرح اسم جبل في نجد
والفه حال كونها اعلاما والسبب فيها العدل التقديري
والعلم وان لم تكن اعلاما بان نكرت لا تنصرف
بقاؤها على سبب واحد والثاني قياسي وهو ما
لا يتوقف منع تخصوصه على السماع بل يكفي ان
يذكر جزئيه فاعلة كلمة موضوعها غير محصور كما تبين
بادراة المستور التي في قوله وهو كل علم على وزن ای
هيئة مخصوص بالفعل في الوضع الأول فلا يوجد
في الاسم الا منقولا عن الفعل او الصفة كضرب مجهولا
وشمر مشددة العين علم لفرس الحجاج مخاذ في
الأصل اسرع في المشي ونعم منقولا من نعم اذا انقطع
واجتمع واستتر ونحو ذلك من اوزان الحكاية
والاصوات معلومة او مجهولة وكذا ما وضع مجهولا
او في محل او لمعنى اي الوزن او مجاز بالحمول احدى
زوائد المضارع التي لها نوع اختصاص به وهي
حروف انيس حال كون ذلك الوزن غير قابل
للتاء المحركة للتانيث فلا يوجد فيما يجيء عن
كونه وزن الفعل الا مختصا بها بالاسم نعم يكون
بعضها غير معروف للعلمية والتانيث كبعلبك وارطاة

اذا سمي بها فجنح على قوله كل علم فيه تاء التانيث
لا الوزن الفعل كالا يخفى نحو بزيد و بشكر و احمد و يشهب
العلمية و وزن الفعل و كل افعل التفضيل و الصفة
اى كل ما كان على وزن افعل موصوفا للتفضيل و الصفة
نحو افضل للتفضيل و ابيض للصفة و اشهب الوصف
و الوزن و لم يعتد بها بعدم قبول التاء و كل منهما
من حيث انه افعل للتفضيل و ابيض للصفة ليس له
احتمال لقبول لها بل عدم قبولها اذ مؤنث الاول
فعلى و مؤنث الثاني فعلاء و كل اسم اعجمي غير
عربي في الاصل استعمل في اول نقل الى العرب
علما سواء كان علما في العجم ايضا او اسم جنس نقل
علما فظهر الخلل في عبارة الكافية حيث قال شرطها
ان تكون علميته في العجمة و ما وجد من التعجم للخشخشة
و الكلخ فبين الحقيقة و المجاز و لا قرينة تعينه
و الاصوب ان يقال ان التاني ملحق بالاول و
دلالة الاشتراك في العلة لكن الشرط فيها ظهور
العلة للكل و في وجوده صناعة لا يخفى كذا في
الامتحان و جد الاشتراك بقاء العجمة بحالها و ظهورها
اذ لو لم يكن كذلك لعرف بنقه العرب بادخال الالف

اللام و الاضافة و التعريب و التغيير فيكون كالاسقط
العربية ضعيف العجمة فلا تؤثر و هو اى و الحالي بان
فيه اى بعجمي زائد حروفه على الاحرف الثلثة
او متحرك الاوسط نحو قالون كان في لغة الروم
اسم جنس لنوع الجند ثم نقل علما لاحمد رواة نافع
بجودة قراءته فوزنه للتقريب فعلان و خوله بلا تكلف و
ابراهيم كاسماعيل للزائد على الثلثة الاول
ثالث و الثاني رابع و شتر و سقر فمنصرف
اعلم ان صرف ثلثة مذاهب الاول جعل العجمة
كالتانيث المنوي بدليل اعتباطها في ماه و جور
فيجوز في نوح الوجهان كزينة ضد اللتي مجمع على
و قد زيفوه بان التانيث امر حقيقي و لا علامة
تظهره في بعض المصرفات و العجمة امر اضافي لا علامة
لها ظاهرة فلا يلزم من اعتبار التانيث فيه نحو
صنعا اعتبار العجمة في نحو نوح و اعتبار العجمة في
نحو نوح و اعتبار رهطا في نحو ماه للتقوية بالاستقلال
البتة و انه لم يسمع قط منع الصرف في نحو نوح
بخلاف هند و الثاني عدم اعتبار شيء من الاوسط
في العجمة اصلا بخلاف التانيث لان اعتباره في

في التنائب لضيامه مقام الرابع القائم مقامه فيقوى
بوجود النائب في الجملة وهذا لا يحصل في البعيد
اذ لا علامة لها حتى يبنى عليها شيء فلا وجه للتقوية
بخلاف الزيادة فان اكثر كلام العرب على الطول ولا
منافاة والعرب يراعون الاوزان المختصة وكثر
ولها في كلامهم فتقوية الزيادة للبعيد مقبولة وتجوز
زيادة حركة لا توجب طولا موة وبالى النقلة والخفة
ميل العرب الآتي الى كثرة نحو جمز بخلاف الرباعي
وبهذا السبب وكثرة النحاة وارتضاه الرضي و
والثالث اختاره بدليل منع نحو سفر وسفر وبهذا
لابن الحاجب ومن بعده وردّ باتيانها اسما بقلة و
خلفة وقياسا بظهور الثمرة في نحو لملك اسير على السمع
منعه كره في الامتحان ومنع ابن الحاجب في امالي
الرسالة وكل تونث علما او لا بالالف مقصورة
كانت او ممدودة والمراد بها الهمزة المنقلبة لما
قبلها والتي بالالف باعتبار الكون وبالمدود
باعتبار البنية فافهم نحو حبلى وحمراء قيل انما كانت
مقام العلمين للمزيد بها الكلمة موضوعا مثلا الاتيان
حبلى ولاحمر بخلاف التاء فانها ان لزمت لزمت

بعارض كالتصغير ورده النص بانه ان اراد وا لعموم ان
اكتسب في التاء فمنقوض بجوز ظلمة اذ لا خيال ظلم بدونها
وان اراد وا سلب العموم فكذا الالف نحو ذكرى
وحمراء وان اراد وا بقي التاء للفرق مطرد في بعض
الصفات فكذا المقصورة في فعل المقبل و محمد وة
في افعل الصفة الآتي بزعم وا عدم تغير الصفة
و الكثرة ولكن ليس بقوي الآن بفتح الهمزة فالف
التانيث وهما وهي حرف خفي كما نه عدم فغالب
مغايرة التاء وندر مغايرة الاثنين فالحكم للغالب
والنادر كالمعدوم وكل علم فيه تاء التانيث لفظا
زايدا على الثلثة او لفظا متحرك الاوسط او لا نحو
فاطمة وحمزة او تقديرا انما شرط فيها التاء بالعصر
اذ لا زما لان الاعلام محفوظة عن التغير بقدر
الامكان ولانها وضع ثان فيكون التاء حرف
مبتنى بلا خلاف بعد ان كان حرفا مطلقا فيلزم وهو
اي الحال ان العلم الذي فيه التاء تقديرا زاد حروفه
على الاحرف الثلثة علم للمؤنث الا لا نحو زينب
او هو متحرك الاوسط حال كونه علما للمؤنث
نحو قدم اسم امراة وينبغي ان يقول او يكون بشمل

مثل ماه وجور ووجه هذا الاشتراط ضعف التاء
المقدرة فلا تقوى قوة الملفوظ الا بتمام شبهه
في اللفظ مقامها ولو بالواسطة والحرف الرابع
قائم مقامها بدليل عدم ظهورها في مثل عصبر سوح
وجوبه في مثل قدبرة وحركة الوسط قائمة مقام
الرابع بدليل وجوب الحذف في مثل جحرش مع
جواز مثل جحكوش والبقية وان لم تكن مؤثرة
في الثلاثة الساكن الاوسط على الاصح فلا اقل
من تقوية التانيث واضعف هذين لا يوثر
ان الا فيما فيه تاء وتانيث بخلاف الرابع كما
اشار اليه بقوله على المؤنث وقيل السلامة تنقل
احد الامور عن مقاومة المختة لنقل احد البتين
من التانيث ورده النص بانه لا طائل له اما
اولا فلان تاخير العلل ليس للنقل بل للفرعية
واما ثانيا فلعدم لزوم النقل كيف والعلة هو
الوصف والعمل لا يفتقر فيهما النقل بل حصول
الحقة في الاخر ظاهر واما ثالثا فلان الغراف
نحو قدم وماه وجورا علما للمذكور يدل على ان
مدار الاشتراط وعدم صحة التانيث وقوة

وقوة ذا المختة ومقاومة سبان في الحالين ولو
سمي بذا ك المتحرك الاوسط مذكر صرف
لغاية ضعف التانيث حتى فلا يلحقه بالاقائم مقامه
بالذات فلو سمي بالزائد على الثلاثة منع لو تانيثه ا
اصليا والا فمصروف في كل حال كقلم مكسر بهزاء فان
تانيثه بتاويل الجماعة لا بدنهم يجوز تانيثه ويذكر بالجمع
فمثل كلاب اذا سمي به مذكر صرف ولو كان علم
المؤنث ثلاثيا ساكن الاوسط يجوز صرفه لضعف
تانيثه ومنعه لوجود السببين ولو كان احدهما
ضعيفا نحو هند وكل علم في الحال يستحق الافراد
لان منع الصرف حال الكلمة وهذا اولى من قولهم
بما من الزوال منفصل لنوع قوة ذكره في الاشباه
مركب من اسمين في الاصل ثالث الفتح وبعدي
علقين منصرفان لان الحرف لعدم استقلاله
لا يعتد بجزئيته فكانهما لا تكيب فيهما حتى يوثر
ونحو من زيد وان زيدا ويزيد مع الضمير وثالث
شرا علما محكيات فلا يظهر فيها منع الصرف
ليس احدها علما في الاخر بالاضافة او بكونه
بعض الفعل احمر زيد عن مثل عبد الله وضارب

زيدا الا انهما محكيان فلا يظهر فيهما المنع ولان الاضافة
لما اثرت في المضاف المعرف فلا تؤثر في المضاف
اليه بالمنع لان غير الخمار لا يؤثر الصدين فان
النار لا تؤثر الا حرارة والماء الا برودة ولان الاضافة
صونا في الاصل مثل كسيويه فانه مبني او حكي بناؤه
ولا مضاف في الحرف مع الا عاطفا او بمعنى لكنه
عشر مبارك بيت علم بن لا اضافة
البناء على الاتباع فلا يظهر اثر المنع وقد اصاب في
زيادة بعد بن كما اصاب في زيادة اسم بن لكن
لا بد من ان يريد لا معربا قبل العلمية احترازا
عن مثل حيوان ناطق وزيد انسان علم بن
لكونهما محكيين ابضا بل لوزاد وفلان لكفى عن
قوله ليس احدهما عاطفا في الاخر ولو زاد وبنيا
ولا جنبا لاغنى عن التقييد بن الاخيرين ابضا
لو قال بعد قوله مركب بدون المثنى او مع الا
مزاجيا كان اخصر واشمل ومنع والثاني اوضح
كما لا يخفى بعد بعلبك وحضرموت على اللغة الا
الفصحة كما يجيء وسبب المنع العلمية والتركيب وكل
واحد الف ونون زائدتان في الاخر لا اصليتان

اصليتان ولذا استمنا مزيد بن وشعبان مسند بن
لشبههما بالفي التانيث قيل في استماع وضويل
الثاني وقيل في كونهما مزيد بن علما بقع بالعلمية
عن علم اوصف يتحقق ان يذهب بهما او وصفا لا يخطر
الثاني ما مر من تحقق ان يذهب نحو عمران والسبب
الالف والنون والعلمية وسكران مثال موصوف
لمؤنث لا يدخله التاء كسكران وصحن مثال
موصوف ليس لمؤنث فضلا عن وجود علامته
والسبب الالف والنون والوصف وكل منع
حالتا او اصليا كما حاجر تخيبا او تقديرا
كسراويل علم ونزال فعال او وقعا بل بان كان نقل
مفتوحا وثالث العاد معرفان متحركان او ثانيه
او حرف اوسط ساكن وكونه الاصل بجواز ذلك
غير معروف على الاصح وشمل وعوبت وحمدان شتر
وضمها بالجمع واستماع النكرة اخرى و
تكرار الجملة نحو يعطي ويمنع الذي حتى منهى الجموع
فيفعل الجمعة لم ينقل الا صاد ولا باد احترز
عن مثل فرزدق وعدائي بناء على ان المبادر
كونه على وزن واحد بها جون ابضال شيخ و

وهو مطابق من المثال على ان المختار عنده
كون الناء في مثل خرازة جزءا فخرج بالقيد الاول
عن الوزن المعتبر فلا حاجة الى احتراز كما صنع به
في الامثلة نحو مساجد ومصابيح وفي التفصيل
بهما دون مثل دراهم ودنانير تنبيه على ان المراد
الوزن التقديري دون التحقيقي وهو ما يقع فيه
تحرك مقابل للمتحرك بالمتحركات وان كان بان يكن
بدون اشتراط التعبير عن الاصول بالفاء
والعين واللام وعن الزائد بلفظ كاف التعريف
وبفعال وزن عرد وحتى امثلة كما صنع به الفاضل
القسام ويجوز صرفه اى لانه جعل غير المنصرف
منصرفا حقيقة بادخال الكسر والتنوين لا مثل
من تغريف الضرورة الشعرية بان تجعل بالموازن
او سلاست لو منع والاول كقوله حبت على
مضاضة نوائب صبت على الايام صرن لياليا
ولياليا اذ فكر بفعال الذي ذكره
هو الممسك ما كررته بعضهم بتوضيح او للتناسب
اى لقليل المناسبة بينه وبين ما يليه من المنصرف
نحو مثلا سلاسلا فراقا فوانع واكلب فانه صرف

صرف بتناسب اخلاء جده وخوارزما بتناسب قطر
برادعه وكل بالاضافة او اضيف الى شيء او
دخله لام التعريف الصرف حقيقة وجعل من تبيانه
لا لاجل دخول الكسر عليه علم ودخول التنوين للاضافة
لانع الصرف فاهم يخمرست بالاحمر مثال للاضافة
فوقع على مثال الاول مثلا بنفع والفصل بين المثال
والممثل واحرنا مثال الاول ولا يحتاج لعدم الفصل
فيه فافهم والتقسيم الثنائي منها فتجب بسبب
واحد وهو اى بالاعراب بسبب اربعة بالاستقراء
رفع ونصب واما خفض كان بين الاسم والفعل غير
مختص كل منهما بكل منهما لكن معنا حاصل في الاسم
اما فعلا فاعلية والمفعولية وفي الفعل ما يشبههما فعلا
الاشتراك على الفاعلية والمفعولية وما يشبههما كذا
ذكره الفاضل القسام وجر مختص بالاسم لا يوجد
في غيره معناه علم الاضافة وجزم مختص بالفعل
معناه ما يشبه الجر في الاختصاص وعلامة الرفع
اى علامة معناه الرفع فالاضافة كثيرة الالف او علا
والنصب ما دل عليه الرفع لان الاعراب عنده
عبارة عن الحركة والحرف انما على زاد حسن جعله

نفس الاختلاف فالمقتضى علامة واحدة فلا يرتفع
المقتضى بـ الاختلاف وهو ظاهر الجمع تختص بالاسم
والفعل وواو اى واو جمع المذكر تسالم الاسماء
الستة فى الاسم والفعل اى الف التثنية فى الاسم
ونون اى نون التثنية وجمع المذكر والواحدة
المخاطبة فى الفعل وعلامة النصب تختص فتحة
فى الاسم والفعل وكسرة فى الاسم الذى هو جمع
مؤنث التسالم والف فى الاسماء الستة المتابقة
وياء اى ياء التثنية وجمع المذكر التسالم وحذف
النون فى الفعل وعلامة الجر تختص كسرة فى المفرد
وفتحة فى جمع المفرد وياء اى ياء التثنية وجمع
المذكر التسالم والاسماء الستة وعلامة الجزم تختص
حذف الحركة من آخر المضارع على الصحيح الذى
لم يتصل باخره ضمير وحذف الآخر من الافعال
الخمسة اذا كان معتل الآخر وحذف النون فى
الخمسة المتقدمة من الاقسام الاربعة
للاعراب تعتبر بحسب الصفة فهواى الاعراب
بحسبها تختص المقتضى بظهوره فى اللفظ اى لفظ
عامله الاعراب وهو الاصل لانه علامة ومقتضاها

وصفها الظهور وتقديرى وعقلى فالذكر الاخيرين
حتى يقال ان ما عدا ما تختص للخمسة الاعراب
فى هذه التثنية فلا حاجة الى الذكر وقد يجاب ان
من مواضع التقدير ما لا يدخل فيما ذكره من
المواضع السبعة له وهو ما سكن آخره للتخفيف
او للادغام فانها بعد دخول ناصب او جازم
فى قراءة ابى عمرو ونحو انصركم يمدكم بسكون الراء
فى قراءة ابى عمرو ونحو ان يمسسكم قرح يمسسكم الذين
فى قراءة ابى عمرو وعيسى وما بمنع حركة آخره بحركة
غير اعرابية الا لاتناسب نحو الملائكة اسجدوا
والجزم الناء على قراءة بنى جعفر وهو الذى بكسر الذال
على قراءة الحسن البصرى ونحو بازيد المقربة بضم
الهاء وجرحت خرب بالجر الحجرى فى خرب
او ليس جر كة آخرا بنية ولا اعرابية بل المناسبة
والاعراب مصدر مشتق به الدوامى فيكون الشبيه
بالجر المناسبة المتوهم الا ان يقال ان الاول محمول
بالوقوف عليه والثانى لا شتراك فى استعمال
الآخر بالسكون والثالث بالحكى لاشتراك
فى استعمال الآخر بالجر كة الجر الاعرابية فافهم
قالمقدر هى ما لا يظهر فى اللفظ بل فيه تزع آخره

من لبسه بحسب الوقف على ما ليس
فافهم جمع الاعداد او من جمعها

لما يغير عنه الاعراب التقديري اذا كان حرف
صحيحا يكون قابلا كما يجيء ولا يكون المقدر به
الا في المعرب الاصطلاحي كالفتى وذلك المقدر
في بعض مواضع وهو جعلها البيضاوي غاية والنص
تقصيرها وبعضها حتمية بان اوقعت ان كانت ما
جعله رابعا وجعل السادس مشتملا على ما جعله
سادسا سابعا وثامنا وتاسعا والخامس عاشرا
فتبصر ولا يكون من الغائبين الموضع الاول عرب
معرب احترز به عن مبني وان صحت للنقاد ان يكون
لا يجوز التقدير فيه حينئذ لا يسمى فيكون كالمالح
فان كان ذلك الحرف اسما فاعرابه في الاحوال
الثلث تقديري متعذر الحركة على الالف ملفوظا
او مقدرا نحو اعصا وعصا وان كان فعلا فرفعه
ونصبه تقديري لوجود ذلك الالف فيه تبعا
الى الجزم وجزمه بحذف ذلك الالف لفظا
لوجوده في اللفظ نحو يخشى الله ومن يخشى الله
يخشى الناس ولم يخش والموضع الثاني ما اسم
معرب ملحقا اضيف الى ياء المتكلم ولو حذفت
او غلبت حال كونه غير مثنى فانها اذا اضيفت

اضيفت اليها يكون اعرابها مقدرا لوجوده في
الاخط خوسا اي وسقي فيسقي بالشد فان
كان ذلك الاسم معرب جمع المذكر السالم فرفعه
مقدر بالنون ونصبه وجره فانها مقدران بياء مدغم فالاول
مقدر كما في الاوان نحو جاءني مسلمي اصله مسلمين
فلما الواو ياء وادغمت وان كان غير ذلك
جمع المذكور السالم فالكل اي كل اعرابه مقدر
سواء كان مفردا او جمعا مكسرا او موتنا سالما
لوجوب الكسر او السكون او الفتح قبل العامل و
تعذر اجتماع الحركة والسكون او الحركتين مثلين
او متدانيين بعينه ولم يكن حرف الكلمة الفتح
اعرابا بعينه وان قال البيضاوي كما امكن جعل
الحروف الثلثة قبل العامل اعرابا بعينه في
التثنية والجمع لعدم النقل باختلاف العامل
غلا فيها ولبا وان وجب البه الجمود
اذا الاضافة الى المضمر لا يوجب نحو غلامك
وغلامه نحو غلامي وابي ورحالي ومسلماتي و
والموضع الثالث ما اسم معرب ملحقا

في اخره اعراب محكي اي حركة او حرف محكية و
والتقييد بالاعراب مع انها يكون اولية باعتبار
في الحال كما اشار اليه فيما سبق بقوله غير الاعراب
المحقق انما جعل اعرابه تقديريا للزوم استعمال
الآخر بالكتابة حصار كما الثاني ولذا قدم على الرابع
عكس ما في الكتاب حال كونه آخذا في الاصل
منقولا في الحال الى العلمية نحو ابطح شرا فانه
الصحيح انه معرب اعرابا تقديريا وقبل مبني
كما قبل العلمية او سفرا في قول الضم الجاري
وانا نبوئهم فلا يردون الحكاية في المفرد والبه
وضبب كثير من النحاة منهم سيبويه نحو من زيدا
ذكر منصوبا اشعارا بان السؤال عن زيد
المنصوب فتقدير رفعه لفظا مفعولا لمن قال
ضربت زيدا ونحو وهني عن قرآن اعرابه بناء
مقدرة والملفوظ حكاية لمن قال الك قرآن
وكذا اي كما ذكر في كون اعرابه تقديريا لا
لاشتغال الآخر بالآخر كل علم مركب جزؤه الثاني
معمول في الاصل بما لا اعراب له اصلا فلا يكون
اظهار اعرابه في هذه الجزء ايضا فيكون تقديريا

تقديريا نحو ان زيدا ومن زيدا علما فان كلا منهما
معمول في الاصل لما لا اعراب له وهو الآجد اي الثاني
والمعرف في الاول والمضاف نحو عبد الله و
نحو مضروب غلامه علما بمن مر آنفا علم المركب الذي
جزء الثاني معمول لحال اعرابه في الاصل فان ا
اعراب الجزء والاول اي الآخر اعراب الذي ظهر فيه
اذ لا اعراب له في الحال لكونه جزء كزيد للمجموع
على ما هو المشار عنده كما حقق في الاسخان منهما
اي من نحو عبد الله ونحو مضروب غلامه لفظي ظهوره
في لفظ حال الاعراب وان كان في وسطه لكونه
محل اعراب في الاصل ومانع فيه آخره وذلك
اعني من الاسدار الاعراب وجعله تقديريا كما اذا
كان الجزء الاول مما لا اعراب له يجب العامل
فانه رافعا فمرفوع وان ناصبا فمنصوب وان
جاز فمجرور والثاني متصل باعراب الحكاية بدا
اي باعراب حاصل بها واذا لم يظهر فيه الاعراب
لعدم وقوع الآخر او ما في آخره بناء محكي والتنصيص
بالبناء كالتنبيه بالاعراب نحو خمسة عشر علما فانه
واذا لم يكن الجزء الاول جزء ثانيه بتعين كما سيجيء واذا

وما اجعل علما يكون معربا باعراب المقدر على
الاشهر لامتناع موجب البناء الذي سيأتي فيه
مجرد ظهور الاعراب في لفظه مانع هو الحكاية
قبل يكون مبنيا كما قبل التعليقية ومثله سيبويه كما مر
في الاستحقاق والموضع الرابع ما اي اسم او فعل مؤخر
في آخره الالف تراث في كما في الاول بالمكسور
ما قبلها وان حذف للالتقاء اكرمن فاذكا
كما ملفوظا لكونه مقدر الاستبا حتى يكون اعرابه
مقطرا كما في به فان كان ذلك المعرب اسما مؤخر
وجزء مقدرا لتزوم سكون الباء المذكورة
لاستثقال الضمة والكسرة عليها واما نيه فاعطى
لخفة الفتحة عليها نحو الاخ الفاضح وفاضح وناقة
البدو وان كان فعلا فرفعه فقط دون نصبه وجره
فانما لفظيان مقدر بان لاستثقال الضمة عليها
بخلاف الفتح ان لم يلحق باخره ضمير مرفوع فانه
لحق به فان كان نون جمع المؤنث يكون
محليا وان كان ضمير يكون مقطرا في الاحوال
الثلاثة نحو يرجيان ويرجون وترجين ولن
يرجيا ولم يرجياه نحو يرجى هو يرجى انت

انت اوحى او اوحى انا ونرجى نحن والماضي
منها نحو اخره واوحى مضموم ما قبلها او لم يوجد
كذلك فرفعه فقط دون نصبه وجره او ما لفظيان
مقطران اصالة ان كفعل اخره يا مكسور ما قبلها
مقدر كما مثل ما مر من استثقال الضمة على الواو
المذكورة ان لم يلحق باخره ضمير مذكور او لحق به
يكون اعرابه مقطرا او محليا كما مر نحو يرجو هو يقضي
وانت اوحى واوحوا انا واخزونا وفقرونحو وانا وسمى منها
اسم معرب اعرابه بالحروف ملاقى ساكن بعده
حال كونه في اولها اخرة وصل تقدير الساكن فانها
تسقط عند الملاقات فيجتمع ان كان فيها
حرف العلة اعرابه فان كان ذلك الاسم من الاسماء
الستة المذكورة من المفردة المكبرة المضافة الى
غير الياء فاعرابه في الاحوال الثلاث مقدر
بعدم ظهوره في اللفظ لما مر نحو جاءني ابو القاسم
ورايت ابا القاسم ومررت بابي القاسم فان كان
جمع المذكر السالم فان كان ما قبل حرف الاعراب
مفتوحا نحو مصطفون ومصطفين بفتح النون في
النصب والجر فتحذف الواو والنون للاضافة كما في

الفي نسبة وجرها بالكسرة كما ذكر فيكون اعرابه تقديرا
في الاحوال الثلث ظهوره في لفظ نحو مصطفى القوم
برفع الواو ورايت مصطفى القوم ومررت بمصطفى
القوم بكسر الباء فيهما وان لم يكن ما قبل حرف الا
عراب مفتوحا نحو خان اى الواو والباء للساكنين
فيكون اعرابه مقدرا في الاحوال الثلث نحو جاءني
مضاربو القوم ورايت ضاربي القوم ومررت بمضاربي
القوم وان كان ذلك الاسم منتهيا بحرف
مقدر بحركة ما قبل الالف الساكنين وفي بقيه
وجوه تحرك الياء الساكنين بالكسر الى آخره
فيكون اعرابه فيها لفظيا نحو جاءني غلامي ابيك
بخلاف بحذف الالف ورايت غلامي ابيك
ومررت بغلامي ابيك بكسر الباء فيهما والمرفوع
المتابع من المواضع السبعة المعرب المذكور
اى الذي وقع عليه نائب الفاعل بالاسكان حال
كونه فاكان اعرابه بالحركة لا بالحرف او ما يكون
لفظيا كمسلمون يضربون فان كان ذلك المذكور
عليه غير مثنى بتنوين التمكن مثنوبا بتنوين
المقابلة اولا وكان في اخره ما الثانية فاحواله

فاحواله الثلثة اى اعرابه فيها تقديرى لعدم ظهوره
في اللفظ نحو هو في الاحوال الثلثة مثال بغير
منون ومضاربة كذلك مثال لما في اخره التاء و
ضاربات مثال للمنون بغير التمكن وان كان مثنوبا
بتنوين التمكن بغيرها بلا هجرة او بها اى حال كونه
تاء التانيث او بالهاء منقلبة عنها فرقوا وجبره
مقدر بحركة ما قبل الالف اعراب بالوقف ودون مقدر
فانه يوقف عليه بالالف فيكون لفظيا لانقلابه
عن ما قبله الذي هو النصب نحو رايت زيدا فانه يقال جاءني
زيدو ومررت بزيدو بالالف ورايت زيدا بالالف
واما المحلي وهو ما لا يظهر في اللفظ ولا تقدير فيه اصلا
بل فيه نقيض ما منع عن ظهوره فيها فهي موضعين احدها
الاحسن الاول او الاخر بدل الثاني الاسم المعرب
الذي لم يتصل آخره باعراب غير محكي للوقف اذا اشتغل
بمحكي كان اعرابه تقديريا نحو مررت بزيد فانه
يحكم على زيد بانه منصوب على المفعولية فيه اشارة
الى ان النصب للجر فقط للاتباع المجاز او وسيلة
في اقتضاء ناصب العامل الى المعمول معنى ايضا من جملة
العامل فلا يكون من جملة الفضول كذا في الامتحان

وكذا اعجبني ضرب زيد وعمرا بزيد فزيد مرفوع المحل على الفاعلية او منصوب على المفعولية في الاول ومناسبة في الثاني والثالث سنها المبني العارض الذي يتوارد عليه المعاني المقتضية قال فيها سبق الاعراب في نصب ولكن في آخر مانع والمحل فيها لاسبقة فالمانع في نصب واقول وفيه كون الاعراب لتوارد المعاني المقتضية عليه لدلالة على المعنى المستقل بالمطابقة لكن في نفس اللفظ مانع لظهور الاعراب ظاهرا ومحسوسا ككونه مبنيا او مضافا اليه او مدخول الجار فلم يوجد فيه ذلك الاعراب اصلا وهو ذلك المانع باقيا وبقي مجرد المحلية والاستحقاق فاقتضى محلا حتى لو زال ذلك المانع لظهر الاعراب لفظا او تقديرا نحو بازيد واد عو زيدا و زيد ضارب عمرو وعمرا ومررت بزيد وقوله تعالى واختار موسى قومه مخالف مبنى الاصل فانه ليس بمحل للاعراب اصلا لعدم توارد المعاني عليه لعدم دلالة على المعنى المستقل بالمطابقة وهذا الخفي كما نقدمت بتوفيق الله تعالى والجمهور حصروا المانع على البناء وقالوا

وقالها معنى كونه محلا انه في محل لو وقع فيه معرب لظهر الاعراب فيرد عليهم ان المحل قد يكون في المعرب لانهم اتفقوا على ان يقول ان زيدا في مررت بزيد شديد وعمرو ضارب زيد مضروب المحل واما نحو نابغة شرا علما فانه ان صار معرب اعرابه تقديريا لكون المانع في الآخر فقط وهو الاشتغال بالحكاية والمعمولية زالت بالعلمية بخلاف المانع في بازيد ومررت برجل ضارب زيد فان البناء وكونه مدخول الجار ومضافا اليه مانع في نفس اللفظ لا في الآخر فيمنع من ظهور النصب فالبابة مانع الباب ان ذلك المانع لو جيء في الآخر مانعا آخر لكن الشبيه بالحرفي باعتبار المانع الاول ودون الآخر فلما الغي الاول وبقي الثاني صار الاعراب مقدرا نحو جاءني نابغة شرا على التقديم الى اصنا كلامه فهو اي المبني عارضا او اصلا بالاستقراء ما لا يكون حركته وسكونه اي حركة آخره وسكونه لا بعامل اي بسبب الوارد عليه بل بان الاصل في البناء السكون والعدول الى الحركة بسبب آخر

كي يبقى ما ذكرنا لا بد ان الاسما المعدودة
داخلة فيمنع ان كونها مبنية مذهب مرجوح والذي
عليه مذهب الزمخشري وهو كونها معربة موقوفة
ممنوع بقي الاسمان لان حركتنا تكون بعامل لو
دخل عليها علبس او علبسا بخلاف المعرب فانه
ليس كذلك وهو من اعربته اي ازلته واظهرته
فالمعرب محل اظهار الاعراب لانه محل المظاهر اعني
الاعراب ومحل المبني محل لموصفة منهوا ي المعرب
مطلقا وانما كان هذا تفصيلا لما سبق عطف بانما
لان مرتبة بعد مرتبة الاجمال ما كلمة كان حركة
وسكونة اي حركة اخره وسكونه بعامل اي
بسببه بواسطته او بدونها فيشمل مدخول الجار
الزائد وغيره فما لا يتعلق شيء على ما يشعر به
تنكير عامل فافهم ثم انه لم يقصد شمول هذين
القسمين للمبني والمعرب بالوقوع اما
مذكور ان في الاقسام لانه اراد التنبيه على
الضابط ربنا ما لحرف مقدم جعل التعريف
شاملا له والا كتفا بذكره في الاقسام وانه لو
اراد الشمول بها واراد معرفة بعد سكونه

فبها الصدق تعريف المبني على المعرب بالحرف لما مر
ان الحرف ثابت قبل العامل وبعده بخلاف صفته
وهي الدلالة والدلالة لرفع المبني حتى يراد بها
الصفة كما في المعرب على ما ينبغي انما ترك تعريف
ابن الحاجب لعدم حصول الغرض الاصلي منه لتوقفه
بها وهو معرفة الافراد لاجزاء الاحكام عليها وهذه
لا تحصل الا بمعرفة جميع المبنيات حتى يعلم ان ما
عداها معرب ولا يخفى ان تعريفه لفرع اضلا لوضاح
المقصود لانه اطلق المركب واراد جزاءه او المركب
مع انه ذكر بانما يتحقق معه عامل واراد بانما به
المناسبة التي توجب البناء وهي المجهولة
محتاجة الى تفصيل على جميع انواع المبنيات وارد
بنحو الاصل الحرف والتاء والامر غير الام ونون
الجماعة وكل ذلك لا قرينة عليه والكتفي بهذين
القرينتين للمبني والمعرب بالوقوع مع انهما
مذكوران في الاقسام لانه اراد التنبيه على
الضابط ربنا ما لحرف مقدم جعل التعريف
شاملا له والا كتفا بذكره في الاقسام وانه لو
اراد الشمول بها واراد معرفة بعد سكونه

مبنى وليس كذلك اذ حكمه واثره المرتب على بنائه
ثبات آخره على حركة مخصوصة او لزوم آخره حالة مطلقة
بالعرف الخاص بعد تعريف العرب بالاختلاف
والمبنى مطلقا لم يخبر لنا بتواهم رجوعه الى وجه
من اوّل الامر على ما عين مبنى الاصل اى مبنى هو
مبنى هو الاصل ومبنى العارض اى مبنى هو العارض
والاوّل اربعة الحرف عدة اركانه الاصالة اذ
لا يقع معمولا اصلا بخلاف الماضى فانه قد يقع موقع
المعرب فيكون معمولا كامتر والماضى قد لا يكون الامر
مختلفا فيه والامر بغير اللام عند البصريين قد
للاخبار وعند الكوفيين هو معرب مجزوم بلام
مقدرة كامتر والجزء من حيث اى اخر معا عن الجميع
لكون بناء مختلفا فيه واعنى بناء اذ قد يوجد
فى خبرنا الاعرابية وجه البناء عام موارد اذ فانه
متفقة عليها اصلا لعدم دلالتها على المستقبل
المطابق واعراب المضارع بالنسبة الى نائبة عن
مفقودة فيها ايضا كالاتى والثانى ايضا على سبيل
لازم وغير لازم والاوّل منهما ما لا ينفك عن البناء
اصلا وهو اى المبنى اللازم لمضارعة وجه البناء الا

الى معرفة معنوي فشابه الغايات ولذا بنيا على
الضم نحو قوله تعالى لله الامر من قبل ومن بعد اتم الشد
على الزمن عنيا وينبغي ان يستثنى منها ومن اسماء
الاشارات تثنيتها لان المختار عنده كونها معربة
وبين وجهه في الامتحان بان لفظ التثنية لما كان
فيها مطردا عاما اراد ان يجعلوا الكل على سيرة
واحدة من الاعراب ويدل على هذا اعراب الجزء
الاول من اثني عشر مع بنائه في عيره كما سيجيء
واسماء الافعال بناء وهما شابهتا لمبني الاصل
اعني الماضي والامر فالفعل او الفعل الذي الاصل
فيه البناء لعدم موجب الاعراب كما في يفعل المجرد
واوه بفتح التوجع واعراب المضارع عارض
بسبب المشابهة الناقصة المفقودة فيهما كما مر في
الامتحان وقد سبقت هذه المذكورات من المصنف
الى اسماء الافعال فلا حاجة الى ذكرها وما اسم
كان على وزن فعال حال كونه مصدرا معرفة كفجار
بمعنى الفجرة او الفجور او صفة نحو بانما وبا
خباث بمعنى باقما سفة وباخبة او علما للامم
نحو قدم اسم امراة قيل بناء هذه الثلثة لشابهتها

لشابهتها في المعنى المبني اعني الزمنة والمبالغة ففعال
بمعنى الامر اولى بان مبنى على الاصل وردته
بلس بان حتى الشابهة ناقصة فلا يقع قياس
الناقصات بخلاف ما ذكره فتبناء لما ذكرنا في المضارع
المعرفة لا يجيء فان قيل لم يعتبر العدول في جزئي
المبني بعد كالاعجز المجتمع وفي ان فيما من الناقصات
يشبع بما صار به اسم الفاعل فيه قلت ذلك مبني على
الرضي حيث قال ان كون اسماء الافعال معدولة
عن القاظ الفعل مبني لا دليل معهم عليه والاصل
في كل معدول ان لا يخرج عن نوع المعدول عنه
فكيف خرج الفعل عن العطية الى اسمية استقبل
اي بلا واسطة المعدول عن بعض الاصل فلا يرد عليه
ما اورده الفاضل المتصام بان خروج فعال الفعلية
اليها لخروج ثلث وثلث وتركيب الى الافراد
وهو لداع كما لا يخفى ثم كل غاية في هذه الثلثة
العدل الحقيقي فالدليل عليه وثبوت الاصل لا
لا بد له على العدل عنه بجواز ترادف لفظين في
معنى لا يكون احدهما معدولا عن الاخر وان
او على العدل المقدر لاضطرار وجوهها مبنيات

الى ذلك كما في منع صرف نحو قلانسو بل على كون الاصل
المحول عليه هو ولا كما عرفت وقد يضاف اليه كلف
على تكلف عند اصل الجار رشيد لا اجره وهو معرب
عند بني تميم للعامي آخره راء فان كسروا افعدن
الجار بين ثم بناء لانهم احرص الاعراب على الاعراب
وذات الزاء والصحيح ما كسرة فاستوجاه قبل
لان الزاء حرف مستفل لكونه في مخرجه كما مر رنا
فاجبر فيه البناء لانه اخف اه سلوك طريقة وحده
اسهل من سلوك طريق حقه وقال بعض الفضلاء
ان هذا يقتضي اختيار الفتح وفيه انما يقتضيان
عدم انحصار سبب البناء في مناسبة بني الاصل وهو
ممنوع وما ذكره الجار بردن لعلما ذكره الكفاية الا
ان يقول هو ضعيف لا يبلغ درجة الايجاب
الا ان يضم ما ذكرنا في الصدر الاصل بدون الضميمة
والاصوات ومعنى الصوت في عرف النحاة
كل لفظ حكي به صوت اي لفظ غير موضوع للمعنى
بدلالة تصريحه واختلاره على اللفظ سواء كان
للحيوانات او الجمادات كغاق والحكاية اما نفس
المحكي نحو غاق بعد غاق اوغ اوغ واما بناء به

بشابهه نحو قال اغراب غاق صوت الغراب اه
قلت غاق فاعل احدث ما يشابه صوت الغراب
من نفك من عبد تركيب وتخفيض الخ قاجزه
الضم الخ في رصم شبيها بالكلي بعض وحكما والعرض
الاصل من الفعل هو عند المتركب فاخرج ما وقع
فيها واد خال ما لم يقع غير مفعول مع انه لم يحصر
الثبات فيما ذكره المقابل باذ اسم الاصوات اجد
مستعملا الا في مرة وباذ الصوت في عرف النحاة
اعم الاسم وهو الكلي بهذا الاعتبار هذا من اقسام
الاسم وغير الكلي وهو ما صوت الحيوان او صدر
عن صوت وبهذا الاعتبار لم يقل اسماء الاصوات
والتقابل باذ فتح بصير الضمان واحدا سهوا
اذ الثاني نفس ما صوت والداخل في الاول
حكاية فما قالوا في سبب بناء الاصوات الغير
المحكية هو انتفاء التركيب وفيه انه مذهب
الزمخشري كون غير المركب معربا موقوفا وقبل
عليه جواز ان تكون في نحو زيد مع انتفاعه في
نحو ابن وفي المحكية كونها حكاية عنها وقد عرفت
مافيه من جريان والذي عندي انه ما تقرر انعقاد

المكابة عن الصوت بنفسه تقصد واغابة الذي به
فنعوا عن الاعراب لشابهة نقص وتحريك اخر غلق
في التركيب لامتناع الت كنهن قاعراب بها تقديري
وكره في الاسحان فعدم هذا القسم من المبني
ليس كالمبني او صوت به كليهما كيف بفتح النون
وكسر الهاء المشبهة او خصها مع شبهها بسكونها
مع التخفيف لاماخة البعير فحل بعض التي ما هذا
القسم دخل في اسماء الافعال وارتضاه الرضي
وارى انه ملحق لدخوله في حد تعاكذا في الاسحان
فلا وجه لعدهم هذا القسم قسيما للمبني على
حدة فذكره هنا اقتداء بهم لافادة مخالفه وقال
فيه ايضا بقي قسم ثالث للصوت وهو ما قصد به غير
موضوع صادر عن الانسان ودال على معنى
بالطبع كنهيق حمار عند الاعجاب وذوي للمتندم
واه للمنوجع واخ للستعمل وهو القسم ليس بكلام
وحكم آخره على ما يقتضيه الطبع فاذا حكي دخل
في القسم الاول وقد سبق الكلام فيه وان قال او
صوت به للحيوان او صدر عن طبع كان شامل
وجعل ذكر البهايم وجعلها علة للصوت بط

على سبيل التعسف كتكلف لا يركب في مقام التعريف
كما لا يخفى على المتتبع العارف وبعض المركبات او
ليس كلها من المبنيات فمنه ما صار اسما واحدا
كبعلبك وسيبويه ومنه ما بني على مالكخمسة عشر
فالمراد بناء خريجه وما كان وهو اي ذلك البعض
على كلمتين في الاصل او في الحال فيشمل ستة اقسام
ليس احدها عاطفة في الآخرى في الاصل سواء كان
الاول تماما اعراب اولا احترازعن مثل رابط
شر ومثل عبد الله ومثل من زيد وان زيدا علما فانه
كل منها محكي اعرابه فقد برئ وينبغي ان يقول ايضا
كما جاء سبق الاحترازعن مثل الفهم والعضض وان
يقول والاعراب قبل العلمية للاحترازعن مثل
زيد قائم ومثل حيوان ناطق عادين لامتزلزل لو قال
كل مبنيين ليس بينهما نسبة لكان اصوب جعلتا
اسما واحدا بان جعل مجموعهما علما دالا على معنى
واحد فان كان الثاني صوتا بنيا اي الجزء اما
الاول فلانه ليس محل الاعراب لكونه جزاء حقيقيا
من الاسم فلم يحتج الى سبب البناء واما الثاني فلكونه
مبنيا قبل التركيب وبهذا سلك سلك الفرق لا

والا فقد مر ان الاعراب عندنا ليس بمبني قبل الحكاية
وبعدها معرب باعراب تقديري وكسر التاء عند
الوصل لالتقاء الساكنين وكون الكسر اصلا في التحريك
وفتح الاول للخفة نحو كيف بعلبك قبل التعليمة تراعب
في التسبب وهو التفاح او التربك آباءاي الواحد ربكة
سمي به عام التفاح عمرو ابن عثمان الشيرازي الكمال
رغبته عنه ولكثرة نشر آباءه وان لم يكن الثاني صوتا
بني الاول على الفتح فان كان اخره حرفا صحيحا
نحو بعلبك اسم بلد تام مركب من بعل وهو
الزوج او الفتح وبك صاحب هذا البلد من بك
اذا زحم او من بك عنقها اي دقها وحضرموت
اسم بلد وقبيلة وهما اسمان في الاصل جعل واحدا
وعلى السكون ان كان اخره حرف علة تقدر الحركة
عليها من حيث هي حركة وان كان تنوينا فتح نحو معدي
كرب واعراب الثاني حال كونه غير منصرف للعلمية
والتركيب ولا يخفى ان المعرب وغير المنصرف انما هما
المجموع لا عبر عنه بهما نسامحا او تجوزا على اللغة الفصيحة
متعلق بالبناء والاعراب معطوف تاما على غير صاحبه
الاول تشبيها بالمضاف حيث يسقط تنوينه بالتركيب

باتركيب فيجري الاعراب فيه لفظا او تقديرا على حسب
العوامل وقيل يجر فرقا مثل معدي كرب فتح الباء و
السكانة في بعلبك والثاني ابضا تشبيها بالمضاف اليه في الصورة فيجر مع منع الصرف على رأي
ان قدرت اسم البقعة فيكون هذا بعلبك ومررت
ببعلبك بالحركات الثلاث في اللام وفتح الكاف
في الاحوال الثلث ومع الصرف على رأي اخر ان
قدرت اسم المذكر كما اذا قدرت ان كرب اسم
للعرق وبك للمكان او صاحب البد فكسر الكاف
في الاحوال الثلث وبني الثاني ابضا على رأي
تشبيها بخمسة عشر وجه عدم مضاهة بفتح التنبية
كونها جبية على تشبيه ما ليس بمضاف بمركب امتزاجي
في مجرة الصورة وجعل كل من الجزئين المتضايفين
كلمة باعتبار دلالته على المعنى في الاصل على ان
التنبية بخمسة عشر فتح الخامس عقيب الاول
غير صالح للتنبية لانه اذا اضاف والمضاف
اليه ابضا كذلك مع انهما غيران وان بقاس
الواو غير منبع فيه كما مر وان لم يجعلا اي الكلمات
اسما واحدا ولكن تضمن الثاني حرفا عاطفا او

او جارا فان لم يكن الاول لفظ اثنين بنا اى الا
اللفظان او الجزآن قبل اما الاول فلوقوع التغير
في وسط الكلمة الذي ليس محلا للاعراب واما الثاني
فلمشابهته الحرف وقال المص وجه اشتهما كان بلا
خلاف لدلالة جزء اللفظ على جزء المعنى وانما
يلزم عدم الخفاء سبب البناء على سبيل بيانه
والذي عندي ان المقتضي للجزئين مضافا
بنيا انتهى وسلك في صدر الرسالة المجموعة
الفتح ان كان آخرها صحيحا وطلب السكون
ان كان آخرها حرف علة فاعرف نحو احد عشر
واحدى عشر وثلثة عشر وحادى عشر وحادية
عشرة والزائد عليها منتهيا الى تسع عشرة وتاسعة
عشرة يريد به ما دون العشرين وفوق العشرة
سواء اريد المتعدد وهو الضم الاول والوحدة
وهو الثاني والفصل في الاول فاقصر لانه الثاني
اذ ليس المعنى حادى وعشر فوجهه ان القياس
ان يكون المفرد من المتعدد اسما على صيغة
الفاعل مشتقا من المتعدد ولم يتيسر ذلك في
احد عشر واخواته فاضطر الى ان يوضع صورة

صورة اسم الفاعل على اول الجزئين بعد ان من
او لان المراد المفرد من المتعدد لا العدد وعطف
الثاني لفظا على ذلك الصورة ومن حيث المعنى
على العدد والمشتق هي منه ثم منه عطف العاطف
في نحو حادى عشر وبقي في نحو حادى وعشرون
والمعنى وحد ونحو هواى فلان جارى بين
بيت اى ملاصقا بيتي وبيته او بين مضمنة
الى بيت متى او ملصق بيت متى بمعنى
الضرب وهو ابن بين بين اى وقع بين
هذا وبين ذلك يقال هذا الشئ بين بين
اى بين الجيد وبين الردى اشار بهذا الى ان
هذا الحكم غير مختص بالعدد وان كان الاول لفظا
اثنين بنى اللفظ الثاني لما مر من التضمن اعرب
الاول وحذف نونه قيل لما حذف اتعاطف
كان على صورة المضاف في حذف النون واعرب
اجد ان هذا منقوض بمثل خمسة عشر كلا يخفى
وقيل انما اعرب الباب اشبه قرى واحد وهم الذين
الذين يقولون بالعرب بهذان والذين وان
حذف النون للاعراب المطلوب وانما اعرب المحذوف

وقال الفاضل القصام لان الجزء الثاني منزل منزلة
النون من اثنان فكما لا يبنى اثنان مع النون لا يبنى مع
ما هو بمنزلته ويدل عليه عدم جواز اثنى عشرك
نحو جاءني اثنا عشر رجلا ورايت اثنى عشر رجلا
ومررت باثنى عشر رجلا وبعض الكنايات لان
بعضها معرب كفلان وفلانة وهن وبعضها
ليس من هذا الباب كضمير الغائب اتمام بجزئها
لانها على حرفها الاقصى وهو ان يعبر عن شيئ
معين بلفظ غير صريح في الدلالة عليه بعرض كما
لابهام على الات معين ونحوه غيرانها بفتح المكنى
وهو اى دلالت البعض كم وكيف لمعنيين لحاجتين
الى التمييز فرقوا بين تمييزها وتمييز الاعراب تمييزا
بينهما اشار اليه بقوله ويكون للاستفهام عن
العدد وتجب ما بعده على التمييز حملا على مميز
عدد الوسط فان جمع الاكثر او سطها والحمل
على مميز احد الطرفين نحو كم رجلا وتكون للخبر
عن العدد وسميت بها وان كانت لانشاء اذ
التكثير باعتبار ان مثلها جنس تمييز بينهما بمعنى
التكثير فيضاف الى ما بعده نحو كم رجل او رجال

او رجال لانه تضيف اب او مثله فحمل عليه في الجر به
فيميز العدد المضاف بجمع مقرون وبعضهم بجمع قليل
عليها دفعا للالتباس وبناؤها كم فانها موضوعة وضع
الحرف ولكون الاستفهامية منضمنة لمعنى الحرف
دخل الجر به عليها وكذا عطف على كم يكون للعدد
وقد يجي الخبر ايضا نحو ضربت بعدم كذا كناية عن
عدم الجمع مثل تعجب ما بعده على التمييز لما مر في كم
الاستفهامية وبناؤها لكونها في الاصل او دخل
عليها كاف التشبيه فصار المجموع بمنزلة كلمة واحدة
بفتح كم فتى فاعلم اصل بنائها نحو عندي كذا درهما
قال في الاتقان وينبغي ان يذكر كاف فائدة مبنى
ايضا بفتح كم الجزية واصلها كاف التشبيه دخلت
على اى فصار المجموع اسما واحدا بنيا على السكون
اخره نون ساكنة لا تنوين وكذا بكم بالنون و
وكيت وربت بحركات الثاء ولا يستعملان الا
مكررين بواو العطف يكون الحديث اى للكناية
عنه نحو فلان كيت وكيت وكان من الامر ربت و
ربت وبيانكم نوعا عبارتين عن الجملة التي عدت
من مبنى الاصل والكلمات المضمنة لمعنى ان او

ه لا استفهام كمن وما وغيرها وجه البناء ظاهر
غير اني واية فانها معربان تامة وبعض الظروف
لان جميعها بمنزلة والمراد به اسم الزمان والمكان
لا ما اختص بالظرفية لعدم صحة في مذ ومنذ اذكره
الفاضل التفتازاني لكنه خلاف المتبادر وقال المص
واكثر ما شبهوها بالظروف في الدلالة على الزمان
ثم المراد به اعم من كونه حقيقيا او حكميا فيشمل كيف
الذي للحال والصفة واما ذكر الكاف فما عطف
عليه فيما قبل ذكر المبني في باب ما ابيه بخوامس
بنى لشبهة من حروف التعريف ولما صار معرفة
وعلى العكس لاجتماع الت كنين وكونه اصلا في
تحريك ان كان وفتح لفتح الفاء وضم الطاء
المشددة في اشهر اللغات وقد تخفف الطاء المضمومة
وقد يضم الفاء اتباعا لعين وطاء وقد يسكن الطاء
فهذه خمس لغات لوقت الماضي المنفي فعلا شمل ما
رايته فطا اي ابداء بناء المخففة لكون وضعها
وضع الحرف والمشددة للحمل عليها وقيل للتنبيه
على الحرف لان معناها الى هذا الان وقيل لشبهها
بالحرف لانها مثل لما في استغراق النفي وعدم توقع

بفتح العين وضم الضاد في المشهور وقد جاء
فتح الضاد وكسرها وهو لزمان قد انقطع المنفي
فعله بخلاف عوض ابدا وبنائه على الضم لكونه
مضافا عن الاضافة كقبل بدليل اعرابه معربا
نحو عوض العائضين اي دهر الدهرين والدهر
ما بقي على وجه الارض ومنذ ومنذ وبناؤهما
فضمهما اتباعا لحرفين ولكونه مقطوعا عن الاضافة
كقبل ولذا بني الثاني على الضم لاجتماع الت كنين
وبنى الاول على السكون لعدم اجتماعهما واذا
في الت كن وضم اقره للاتباع او لان اصله منذ
بدليل انه لو سمي به يصغر على منيذ ويجمع على اماذ
فجبر فانا احتيج الى التحريك عاد الى اصله نحو منذ
اليوم قدمه على منذ تامة وقيل ان ابتداء لكون
وضعه وضع الحرف ومنذ محمول عليه وقال المحقق
التفتازاني لو ثبت هذا المنيب ان منذ ليس الا اسما
والا كيف يكون اسما في ابتداء سابقا عليه ولا
ولانه غلب في الاسم ومنذ في الحرف على ما حكاه
الزجاج عن الفراء لان الحرف لان الحرف
لا يلحق الحروف ولا استبعاد في ذلك كما لا يخفى

لا يخفى على من له ادنى استعداد وادانى للزوم
اضافة الى الجملة وما اضيف اليها فهو في الصيغة
مضاف الى مضمونها وهو غير مذكور صريحا فكانه
محذوف كما في الغايات فلم يبق على الضم لان
الالف لا يحمل واو بنى تاء وكون ومنعه وضع
الحرف والباقي على السكون مع ان مقتضى العلة
الاولى والضم وقال الفاضل القسام في شرح
التخليص وهو لوقوع امر او فوع غيره بحيث يكون
وقوع الثانية مع الاول معقبة المسبب مع السبب
المقتضي فيلزم من ذلك اتحاد زمانهما وذهب
ابن السراج وابو علي وابن جني وجماعة الى ان
الفعل مبنية وادعوا فيه بقضي حين وردتهم
حروف بفتح لما اسلم دخل الجنة واجيب بانه
مبني على المبالغة وقول سيبويه انما يكون مثل لو
تحتمل انه مثل في المقتضي او في عدم العمل او في
الظرفية وقال ابن مالك انه يقضي اذا اضيف
ابن هشام بانه يختص بالماضي وبالاضافة الى
الجملة فوى العمل بالظرفية والعمل على المضي في ذلك
حيث قرن مع البناء بما مرة ومتى استعملها او

او شرطا للزمان واتى استفهاما او شرطا للمكان
وجه البناء فيها مضمونها ابتداء وابانا استفهاما للزمان
وكيف استفهاما للحال وجه البناء فيها مضمونها اياه
وان كان معربه اسم فهو غير متمكن كيف انت وان
فعل غير ناسخ فحال نحو كيف جئت بالامكان المبهم
ويضاف الى الجملة اكثر باوجه البناء فيه ما مر فاذا
ولي بالفعة مضمونة قال الرضي لاوجه لبنائه لانه
يقضي عنده وهو معرب بالاتفاق ثم قال الفاضل
معاملة الف على والى بنيت مع الظاهر وتقلب
ياء مع الضمير غالبا وحكى سيبويه عن قوم لدا لك
وعلاك والاك ولا يضاف الى الضمير مقصورا لان اصل
لا لغة سوى هذه الثلثة ولدن بفتح اللام وضم
الدال وسكون النون وهو اصل الالفات وقد
يتصرف فيقال بكسان العين للتخفيف كما في عضد
فلتقي ان كانا فيدفع بفتح او كسرة او كسر النون
او حذف احد المتجاورين وقد يقع اللام وسكون
الدال وقد يتصرف بنقل الضمة الى الفاء فيدفع الا
لفاء بكسر النون او حذفه فيقال لدن اولدر وقد
يتصرف بحذف النون من غير تسكين الدال

فيقال لدى بفتح الالف وضم الدال فهذه ثمانية اقسام
وعبارة المص تجمايا على حالا يخفى قال الفاضل القسام
ولا يخفى ان الثلثة الاخيرة مبنيات على السكون
فان اخرها النون ان كنه المحذوفة والمعتبر في
الاول والاخر دون الوسط الدليل بان الآخر
فيها منتهى والمعتبر هو الاول مردود بان المحذوف
لعلة لا ينسى فهو بمنع ذلك فالمعتبر
الاول دون غيره
وان وضع الضمائر كهن يحذف الحرف لا تعليلا
لكن جريا هم على ذلك حذف النون في لدن لا علة
المبنى قبل بنيت لوضع بعضها ووضع الحروف تعمل
الباقي عليه وردة الرضي بان الواضع انما يضع
وضع الحرف ما كان يعرف انه يكون في التركيب
مبنيا لمشابهة بالحرف فالوضع وضع الحروف لا
لا يصلح ان يكون وجها والفاضل القسام بانه لا يجوز
تقريع بناء الاصل على ما يحصل بالتعريف جيد فان
وجوده بعد بناء كما هو الظاهر وقال الرضي
لا يستلزمها الا بتداء الذي هو بمنع من وقال
الفاضل القسام والاقرب ان يقال المتقدم بمنع
من ويجعل دخول من تاكيد الخطي بهذا الحاجة

حاجة الى تقدير من اذ لم يذكر كما قدره الرضي والكاشف
الذي بمنع المثل بمنع كمن عن كالبيد والمنهم اي عن
استماء منقل البيد والمثايب الاطافها وعلى بمعنى
فوق نحو من علية وعن بمعنى جانب نحو من عن
يميني الاستجدة صفة للثلثة الاخيرة والقرينة على اسمية
اسميتها دخول حرف الجر عليها لامتناع دخوله
على حرف الجر وغير اللازم من الثلثة بعض اربعة
اقسام الاول ما اي اسم مطلقا قطع عن الاضافة
بحذف المضاف اليه بلا عوض او عوض عنه
كما قدم بمنع بقطع عنها فيوب وهو في غير الظرف
كخبر نحو قوله تعالى وكلا منزنا له الامثل وفي الظرف
فعل نحو قوله تعالى وكنت قبلا اكاد اعلق بالهاء
الفرات والمنع في الحالين واحد قال بعضهم ا
المحذوف منوي في المبني ومنوي في المعرب وقال
الرضي الحق هو الاول منويا فيه الاضافة اليه اولو
كان منويا كما في الظرف يعرف مع التنوين نحو رب
بعد كان جنسا من قبل ولم يبن المبني في غيره نحو
قبل وبعد وتحت وفوق وقدام وامام ووراء
واسفل ودون ومن على ومن علو لا يقاس عليها

بعضها كحيث وبين وشمال ولا غير وليس غير وجب
وجه البناء فيه للشبه بالحرف في الافتقار الى
المحذوف وظلم الضم غير للنقصان باقوى الحركات
والان عطف على ما وله قدمه لكان اولى واظهر
وجه البناء فيه شبهه بالحرف في عدم التصرف بسبب اللام
وبالتثنية والجمع والتصغير او لتضمنه معنى الاشارة
وحرف التعريف والظاهر زيادة وعده من غير
اللازم مبني على رأي من قال انه قد يعرب استة لا
بقولك كاهما ملان لم يتغيرا والاصل من الان حرف
مزن من وكسر نون الان لدخول من عليه ورد
بان هذا ليس بقوي لاحتمال كون الكسر بنائيا لا
ان الفتح اشهر والكسر قال الدماميني وفيه نظر
لعل وجه ان هذا الاحتمال انما يتجه لو ثبت
الكسر بدون حرف الجر ولم يثبت والثاني المنادى
وهو ما نودي بحرف النداء لفظا او تقديرا بارزيد
ونحو يوسف اعرض عن هذا فيشمل هذا مثل يا الله
وباستماء بلا تقدير بخلاف تعريف ابن الحاجب
المفرد لا المضاف ولا الشابه به المعرفة قبل النداء
او بعده فانه مبني على ما يرفع فذلك المنادى غير

صورة النداء لفظا او تقديرا او محلا به راجع الى ما الذي
هو عبارة عن الحركة التي هي الضمة والحرف الذي
قبل الالف التثنية والواو الجمع انما بني لوقوعه موقع
الكاف الاسمية وشابهه لها افرادا وتعريفا
في مثل ذلك وعوك المشابهة لكاف الخطاب الحرفية
لفظا ومعنى ذكره في الامتحان وهو المشهور
واستبعده بعض الكمل لمنع المشابهة بانا نعرف
في كاف الخطاب الحرفية والافراد لا يكفي في المشابهة
والا لبني النكرة المفردة ثم قال والاشبه عندي ان
بناء المضمر يقتضي الامر كذلك وجب واتم لان
المضاف لمعارضة الاضافة بسبب البناء وحمل
عليه شبه المضاف والمفعول غير معين لان الامر
خطاب معين والمفعول غير لبس بخطاب في
الحقيقة فلا تناسب الامر وانما بني على ما يرفع
الفرق بين حركتي المنادى المعرب وبين حركة المبني
وهو ضعيف كذا في الرضي هذا هو الاصل لا بعدل عنه
عالم بوجه للعدول عنه ورع كما اشار اليه بقوله ان
لم يلحق باخره الف الاستغاثة او الندبة فيبنى هذا
المفرد انما يبنى على واحد فالالف ما دام الفا

الخامس المضاف فانه فيه دون المثنى والجمع اذ هما
مبنيان على ما يرفع به نحو يا خيرها الف او لا نحو يا
زيدانا ويا زيدونا لانتفاء المانع فاذا فقد وجود
الفصل بينهما بالنون برغبتك اليه الاقتصار على
قولك وان يحي يا خيره الف مبني على الضم لان ابناء
على الضم انما يثبت في الواحد دونهما وكذا حكم
المثال الثالث بر ولو عبر بحي في الالف بنا ما ايضا
على ما يرفع به لبين حكمها ايضا ولك ان تعبر بالا
خير ما يراه في تعريف الاعراب فح لا يحي يا خيرها
الف بل يحي بالنصب وهو ليس يا خيرها على زيادة
الضم ولا يا وكرام لاستغاثة او تعجب او
التهديد اذ به لا يبقى البناء مفصلا عن كون على
ما يرفع به نحو يا زيد مثال للمعرفة قبل النداء و
المبني على الضم ولم يحي يا خير الف ولا يا ولد لام
ويا مسلمان مثال للمعرفة بعده والمبني على الالف
بالالف واللام ويا مسلمون مثال للمعرفة بعده
والمبني على الواو وبودنها ويا هذا وفي ابراد هذا مثالين
الاجزين تنبيه على ان تعبير المراد بالمفرد ما يقابل
المثنى والجمع على ما يقابل المضاف وشبهه وبر ذلك

وباجر امن زيد مثال لشبه المضاف وعامن
تامه معمولاه ومثال عامن تامه نفت رجلا
اوخرق نحو باطبا لا بجهل وباخلق من وثوب خرق
بخلاف زيدا الظريف ومثال عامن تامه معطوف
عليه على ان يكونا قسما لشيئ واحد نحو بانية و
نخلين عددا او لا بخلاف يا زيد وعمرو يا رجلا
غير معين بان اريد من يأت اي رجل كان وان
لحق باجره اي اخر المنادى المفرد المعرفة الخ
مذكور بنى على الضم لاقتضائه ما قبله نحو يا زيد
وان فصل باقل لام مذكور بجيء جيء لانها لام
الجر للتخصيص ودلالة على ان مضمون من باين
امثال بالغار وهذه اللام مفتوحة حملا على لك
ولو عطف بغيرها نحو يا لكهولة وللشباب بكسر
في المعطوف ولا يستعمل فيها الا بالكسر ها اشهر
واما اعرب معها لعطف مشابهة للمعرف بدخول
خاصة الآمر نحو يا زيد في مقام الاستغاثة
او التعجب والتهديد ونحوها لم يذكر استغاث لا
لانه لو ذكره لم يخل اخوه وعالم بجر الحكم لانه
في التوابع كلها بل في بعضها ولم يجر فيما هو للجر

جار فيه مطلقا بل في بعض فيه عين التابع الجار
فيه هذا الحكم ومتبوع بالعين فيما هو محتاج اليه فقال
والبدل من المنادى على ما يرفع به مطلقا و
المعطوف عليه الخالي عن اللام اذا الحكم الآتي
لا يجري في غيره حكم اي حكم كل واحد منها حكم
المنادى المستقل الذي باشره حرف النداء مطلقا
وقولنا لان السبيل هو المقصود بالذكر وقولنا
كما تتوطئة لذكر والمعطوف المخصوص منادى
مستقل في التحقيقة ولا مانع من دخول حرف
النداء عليه فكانه باشر كلا منهما فالاول نحو يا
رجل زيد في المفرد المعرفة والثاني نحو يا زيد
وعمرو كذلك ونحو يا زيد الخاعرو او وخاعرو
في المضاف ويا زيد رجلا صالحا او وطالعا جبلا
في شبهه ويا زيد رجلا صالحا في النكرة اتمام نبحرص
هنا لبيان حكم غيرها من التوابع كما تقرر ابن
الحاجب والبيضاوي لكونها كتوابع سائر المبنيات
في كونها تابعة لمحل متبوعها دون لفظه وقولهم
نرفع حملا على لفظ ليس كما ينبغي او يلزم حتى ان
لا يكون اعراب التابع من جنس اعراب المتبوع

مع ان لا بد منه والفرق للحقيقي والحكمي جمع بين
الحقيقة والمجاز والاولى ان الرفع في العاقل
مثلا في مثل يا زيد والعاقل ليس بإعراب ولا بنا
كما صرح به في الامتحان فلا وجه للتخصيص
هذا البيان بحث النادي النبي كما لا يخفى
على الذكي وحروف النداء اما مبنية جنبرة ومجموع
يا وما عطفت عليه قد تكون منبهة ولا يستغاث
في الاستغاثة والتعجب والندبة والتحذير
لا نحو وهو للبعيد حقيقة كقولك يا زيد وبعيد
منك حقيقة او حكما كقول الداعي يا الله ويا رب
والله تعالى وان كان اقرب الى كل مختص من
حبل وريده لكن الداعي يستعمله استشعارا لنفسه
واستبعادا لها من الله عز وجل وعلا كذا قال الزمخشري وقال ابن المنير ان هذا وهم فاحش لان
حسان خان الداعي يقول يا قريبا غير بعيد ويا من
هو اقرب الينا من حبل الوريد فاين من الانتصاب
منصب البعيد كذا في التسهيل وشرحه للدماميني فظهر
ان الاختصاص له بالبعيد وبها هما للبعيد قد يجعلان
لتنبيهها لما هو موجود فيهما وقدم للاقول على الثاني

على الثاني لان الاشارة من مقتضى الحق وتنبيهه
على مباعده وادانى بالنسبة لها البعيد ايضا كما في
التسهيل وادنى بالقصر للقريب وقبل بالعكس
فهذه مناسبة لما فيكون على حرفين والتقرير
للقريب وواحدة منها لان الحق عنده كون
المنادى من المنادى كما صرح في الامتحان او
تحقيق بالندبة لا يشمل في غيرها بخلاف
باقي اخواتها وغيرها كما سبق والثالث ان اسم
لا التي لنفي الجنس اذا كان مفردا او لو كان مضافا
او شبهه لم يكن بنيا بل يكون معربا منصوبا واذا
اضافة نرجح جانب الاسمية نكرة مفردة بلا
او لو كان معرفة او مضافا لا عنها لم يكن بنيا
ايضا بل يجب الرفع على الابتداء والتكرير حال
كونها غير مكررة او حكم المكررة بسبق نحو لا رجل
في الدار ولا رجلين فيها ولا امرأتين فيها ولا
مسلمات ثانيها لتضمنه معنى من الاستغراقية
لانه جواب اهل من رجل مثلا وعلى ما ينبغي
يكون البناء على حركة او حرف اشبعت كالمكررة
في الاصل قبل البناء ذكره الرضي واقول هذا

مخالف لما ذكره في المباني من انه انما بني على
ما يرفع به للفرق اه فلا بد من بيان الفرق
حتى يتم الكلام ان لا عامل ضعيف وقد ينعزل
عنه فجعل حركة معمول المبني موافقا لعلة المحكي
وهو النصب ليكون امارة ومذكرا له ولا يظن
انه معزول بخلاف عامل المباني فانه قوي
لا ينعزل اصلا فلا يظن بانعزال حتى يحتاج
الى التركيب هذا ما سنح لخاطر العبد الفقير و
العلم بالحقيقة عند الحكيم الخبير والرابع المضاع
المتصل به نون جمع المؤنث بني به لكونه الاخير بمنزلة
الوسط وعلى السكون حملا على الماضي او نون
التاكيد حقيقة او تقديرا انما بني بها لكونها
بمنزلة الجزء فلو دخل الاعراب قبلها يلزم دخوله
وسط الكلمة ولو دخل عليها فهي كلمة اخرى
في الحقيقة وبني على الضم في جمع المذكر لبدل على
الواو المحذوف وعلى الكسر في الواحدة التي مرة
لبدل على الياء المحذوفة وعلى الفتح في غيرها كما ذكره
في الامثلة وقال بعض الكمل بني مع النافية
على الفتح ان لم يفع بينهما مرفوع بارزا واما اذا

اذا وقع فالمضارع معرب لتقدير الوقوع الفصل
بينهما بالضمير ونظر الخبر براوق وبالقبول احق
لان هذا الفصل لا يضر كونها بمنزلة الجزء لانهم
عدوا بهذا الضمير جزء الفعل استدلالا بكون
آخر مثل ضربنا حتى جعلوا النون بعده اعرابا مثال
الاول نحو يضربن للغائبة وتضربن للحاضرة ومثال
الثاني نحو هل يضربن بفتح الباء او ضمها وهل تضربن
بفتح الباء او ضمها لا حول عن المعصية ولا قوة
على الطاعة الا بهداية الله وعنايته فانه يجوز بناؤها
على الفتح على الاصل المذكور والعطف عطف مفرد
او جملة بتقدير الجزء الاول ورفعها على الابتداء بطلب
السؤال لانه جواب بغير حول وقوة وفتح الاول
على الاصل المذكور مع نصب الثاني عطفا على لفظ
الاول او محله البعيد ولا زائد فيها وهو بالجر عطف
على النصب ورفع الاول بالرفع على ان لا بمعنى ليس
او على الغاء العمل بالتكرير مع فتح الثاني على الاصل
المذكور وبهذه الوجه جئت اوجه يجوز في اسماء انشا
امثاله اي امثال لا حول ولا قوة الا بالله في كون
لا مكررة متصلا بها اسمها مفرد انكرة مثل لا رجل

ولا امرأة فيها وصفة اسم لا عطف على الضمير
او اسم لا احترازا عن المعرب فان صفة لا
يجوز بناؤها اصلا بل تعرب فتعار رفعا ونصبا
ونحو لا غلام رجل ظريف او ظريفا المضافة المتصلة
به اى الاسم صفتان للصفة احترز بالاول عن
المضافة فانه لا يجوز بناؤها اصلا نحو لا رجل حسن
الوجه وبالثانى عن المفصولة مثل لا غلام فيها
ظريف فانه لا يجوز بناؤها اصلا بل تعربان رفعا
ونصبا فانه يجوز بناؤها اى الصفة المذكورة
على الفتح حملا على الموصوف للاتحاد بينهما و
الاتصال وتوجه النفى اليها حقيقة فكان لا
باشرتها نحو لا رجل ظريف بالفتح ويجوز اعرابها
رفعا حملا على محل البعيد ونصبا حملا على لفظه
او محله القريب نحو لا رجل ظريف بالرفع وظريفا
بالنصب واما معطوفة نكرة بلا تكرير لا يرفع
حملا على محله البعيد وينصب حملا على لفظه او محله
البعيد ولا يجوز بناؤه لوجود الفصل بالعاطف
ولذا لم يتعرض لان كلامه فى جانب البناء وانما
لم يتعرض لحكم سائر التوابع اصالة لانه لا فرق بينهم

عنهم فيها غير انه نقل عن الاندلسى ان ما عدا ها
كالتابع المنادى فدوفع الفراغ عن تعريبه بشرح
اظهار الاسرار بعون الملك الغفار

کرچه دور از ظاهر عجب جاهلانه سوخت نرگسش
یا که کرچم عالمی